كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية

جامعة تلمسان

السنة الأولى L.M.D

محاضرات في مدخل الى علم الاقتصاد

إعداد: د. بن عمار سمية

السنة الجامعية: 2023/2022

مدخل إلى علم الاقتصاد

البرنامج

مقدمة عامة

الفصل الأول: مقدمة في علم الاقتصاد

المبحث الأول: ماهية علم الاقتصاد

المبحث الثاني: المذاهب الفكرية لعلم الاقتصاد

الفصل الثاني: المشكلة الاقتصادية

المبحث الأول: تعريف المشكلة الاقتصادية و عناصرها

المبحث الثاني: المشكلات الاقتصادية و النظم الاقتصادية

الفصل الثالث: النشاط الاقتصادي و العمليات الاقتصادية

المبحث الأول: النشاط الاقتصادي

المبحث الثاني: العمليات الاقتصادية

الفصل الرابع: الاعوان الاقتصاديون و الدورة الاقتصادية

المبحث الأول: الاعوان الاقتصاديون

المبحث الثاني: الدورة الاقتصادية

الفصل الخامس: السوق

المبحث الأول: المفهوم الاقتصادي للسوق و تنظيمه في النظام الرأسمالي

المبحث الثاني: أشكال السوق و وظائفه

المبحث الثالث: قوى السوق و توازنه

الفصل السادس: النقود

المبحث الأول: ماهية النقود

المبحث الثاني: السياسة النقدية

الفصل السابع: المشكلات الاقتصادية الكبرى (التضخم و البطالة)

المبحث الأول: مشكلة التضخم

المبحث الثاني: مشكلة البطالة

المبحث الثالث: العلاقة بين التضخم و البطالة

الفصل الثامن: التكتلات الاقتصادية

المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي

المبحث الثاني: اهم التكتلات الدولية

الفصل التاسع: المؤسسات الاقتصادية الدولية

المبحث الأول: صندوق النقد الدولي

المبحث الثاني: مجموعة البنك العالمي

المبحث الثالث: المنظمة العالمية للتجارة.

قائمة المراجع

مقدمة عامة

علم الاقتصاد هو فرع من فروع العلوم الاجتماعية وهو العلم الذي يهتم بمشكلة الموارد النادرة أو المحدودة و استعمالها على نحو يسمح بالحصول على اكبر اشباع لحاجات المجتمع غير المحدودة. كما يهتم بأحد وجوه النشاط الانساني في العالم وهو النشاط الاقتصادي الذي يشمل جميع تصرفات الافراد المتمثلة في كل من الإنتاج، التوزيع، الاستهلاك والتبادل. وما يتفرع عنه من ظواهر اقتصادية مثل التنمية، الدخل، الادخار، الاستثمار، التضخم، الدورات الاقتصادية، البطالة وغيرها.

ان معظم قراراتنا التي نتخذها يوميا هي في الحقيقة قرارات اقتصاديه، فمن المهم والضروري على اي متعلم الالمام بالمفاهيم المتعلقة بعلم الاقتصاد، لهذا يهدف هذا العمل عرض مقدمة حول علم الاقتصاد لشرح من خلاله الأفكار الرئيسية في الاقتصاد، فنرجو أن يكون هذا العمل مفيدا و مكملا لدراسات سابقة.

مقدمة في علم الاقتصاد

تمهيد:

تنقسمالعلومالاقتصاديةإلىفرعينرئيسيين: الاقتصادالكليوالاقتصادالجزئي.

الأوليركزعلىالمجاميعالاقتصاديةمثلالنموالاقتصاديوالاستثماروالمدخرات.

والثانييتعلقأكثربنمذجةالسلوكالكليللوكلاءالاقتصاديين،أيالشركاتأوالأسرالمعيشيةأوالمستهلكينوكيفيةتفاعلهمفي الأسواق.

ان علم الاقتصاد يجذب الانتباه لأنه يؤثر على مجتمعنا.ففي وسائل الإعلام وحدها، هناك الكثير من الحديث عن التضخم والبطالة والتوظيف وأسعار الصرف والاستثمار والإنتاجية. العديد من المفاهيم التي لا يمكنك فهمها إذا لم يكن لديك مفهوم في الاقتصاد. في الحياة اليومية، تسمح لك هذه المعرفة بأن تكون فاعلًا حكيمًا في المجال الاجتماعي والاقتصادي. يحتاج العمال، على سبيل المثال، إلى معرفة كيفية إدارة المدخرات والاستهلاك. يجب على رواد الاعمال اختيار تكلفة الانتاج و المبيعات و معرفة موعد تعيين موظفين جدد.

I. ماهية علم الاقتصاد:

1. أصل كلمة اقتصاد:

قدماءالتعبيرالاقتصاد،او"oikonomia" وقدقصدوابهامعنتدبيرالمنزل.

حيثانهذااللفظمشتقمنكلمتينكلمة"اويكسoikos" ايالمنزل،وكلمة"نوموسNomos" ايتدبير.

وقدوردهذاالتعبيرفياحدكتب"اوكسنوفون"الاغريقيثممالبثأضاف لها لفظ "سياسيpolitikos"وقصدبالتعبيربأكملهفنترويدالدولةبالمال.

وقداخذالفرنسيونبهذاالتعبيركاناولمناستعملهالكاتبالفرنسي " Antoine de Montchrestien"،فقدكتبسنة 1615م " رسالةفيالاقتصادالسياسي"

وظلتهذهالتسميةمتبعةحتاليومعندالفرنسيينرغماعمافيهامنقصوراذانموضوععلمالاقتصادليسالثروةالاهليةاومالياةالدو

لةبلجهودالافرادالتيتتوقفعليهاتلكالثروة.

لذلكوجدناالاقتصاديينالانجليزوالامريكانأمثال"مارشال"و"توسيج"يطلقونعلىهذاالعلماسم "علمالاقتصاداوالاقتصاديات" وقداثرناهذهالتسميةالاخيرة[1].

2. تعريف علم الاقتصاد:

لقد تعددت التعاريف التي وردت في تاريخ الفكر الاقتصادي بشأن علم الاقتصاد، فلم يجمعالمختصون حول تعريف واحد محددا لنطاقه وجامعا لموضوعاته واهتماماته، وهذا راجع الى التنوع والتطور المستمر للاتجاهات الفكريةللاقتصاديين، باعتبارها انعكاس للواقع الاقتصادي للمجتمعات على مر التاريخ. كمايختلفالكثيرمنالعلماءفيتحديدالفترةالتيبدافيهاعلمالاقتصادبمظهرهالحاليوالمبنيعلىاساسعمليةوتحليليةولكن كلاالمؤشراتتركزعلىانذلكقدتمفيالقرنالسادسعشروقداقركثيرمنالعلماءبانادمسميث "Adam Smith" الملقب "بأب الاقتصاد" هواولمنعالجهذهالظاهرةبطرقعلميةذاتمبادئواسسواضحةوذلكمنخلالكتابهالشهير" ثروهالامم" عام 1776م وذلكفترةماقبلالثروةالصناعية[2].

- فعرف " Adam Smith"(1723م – 1790م) علم الاقتصاد في كتابه الشهير "دراسة في طبيعة و أسباب ثروة الأمم" هو ذلك العلم الذي يهتم بدراسة الوسائل التي يمكن أن تزيد ثروة الأمم"، أو بمعنى أخر: "هو العلم الذي يبحث في الوسائل التي تمكن الأمة من أن تغتني".

حيثكانتالنظرةالسائدةفيايامهيهيالفكرة "المركنتيلية"

التيتربانثروةالامميقدارماتمتلكهمنمال،وهذايعنيضمناانالامةاذاارادتانتكوناكثرثراءا،فهيتحتاجلبيعاكبرقدر ممكنمماتملكهللآخرين،حتتحصلعلىاكبرقدرممكنمنالمالفيالمقابل،وانتشترياقلقدرممكنمنالاخرين،وذلككية حولدونتسرباحتياطهاالنقديالىالخارج.

فانتقدسميثهذهالنظرة،فكانيربانالثروةلاتتعلقبكميةالذهبوالفضةفيخزائنالامةفالمقياسالحقيقيلثروةالامةهوماتخ

[1]- عبد المنعم احمد معرب، مبادئ الاقتصاد، الجزء الاول، الطبعة الاولى، ملتزمة النشر و الطبع مكتبة النهضة المصرية، القاهرة (مصر)، 1953، ص4.

[2]– ضرار العتيبي و زملاؤه، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، 2015، ص4.

لقهمنتيارالسلعوالخدمات.

وهكذاابتكرسميثالفكرةالاساسيةالشائعةفيعلمالاقتصادحالياوهياجماليالناتجالمحلي[3].

- فعرّف "John Stuart Mill" (1806م –

1873م)علمالاقتصادبانهالعلمالذييسعالاستنباطالقوانينالتيتتولدعنعملياتالبشرالمتشابكةفيسبيلانتاجالثروة.

- "Alfred Marshall" (1842م –

1924م)اقتصاديواكاديميانجليزيواحدابرزمنظريالمدرسةالنيوكلاسيكية،عرفعلمالاقتصادفي كتابه "مبادئ الاقتصاد" 1890م بأنه"العلمالذييدرسالبشرفياعمالحياتهمالعادية"

ايكيفيحصلالانسانعلىالدخلوكيفيستخدمهوهودراسةللثروةمنجهةودراسةللإنسانمنجهةأخرى.

- "Arthur Cecil Pigou" (1877م – 1959م) هووالداقتصادالرفاهية.

عرفالاقتصادفيكتابه"اقتصادياتالرفاهية"1910م

بانه"دراسةللرفاهيةالاقتصادية"،حيثيدرسهذاالمجالالاقتصاديالظروفالتييمكنفيظلهاضماناقصقدرمنالرضا لأفرادالذينيشكلونالمجتمع.

- " Milton Friedman" (1912م – 2006م) اقتصاديامريكي،

يربانالاقتصادهوالعلمالذييبحثفيالطرقالتيالمجتمعفيحلمشاكلهالاقتصادية.

فازبجائزهنوبلفيالعلومالاقتصاديةعام 1976

لإنجازاتهفيتحليلالاستهلاكوالمعروضالنقديونظريتهفيشرحسياساتالتوازن.

- "Paul Samuelson " (1915م – 2009م) اقتصادي امريكي، نال جائزة نوبل عام 1970م الذي يذكر في أن "علمالاقتصادهودراسة كيفيمكنللمجتمعاتانتستخدممواردهاالنادرة لإنتاجسلع قيّمةوتوزيعهابينمختلفالناس[4]".

انافضليةهذاالتعريفتحديدموضوععلمالاقتصادتتجلىفينقطتينا ساسيتين:

[3]– إيمونباتلر، ادم سميث (مقدمة موجزة)، ترجمة علي الحارس، مؤسسة هنداوي للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2014، ص33.

[4]– بول ساموبلسون و وبليام نوردهاوس، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الاهلية للنشر و للتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2006، ص30.

- النقطةالاولىلمشكلةالندرة:

انالندرةتعنيحالةعدموفرةالمواردالضروريةلتلبيةحاجاتالمجتمعمنالسلعوالخدماتفالندرةتميزالعالمالذينعيشفيهوأشا رانهفقطفيالجنةالتيلنيكونهناكشيءاسمهسلعاقتصاديةو لن تكون هناك سلعة نادرةبلستكونجميعالسلعمجانية، و النقطة الثانية هي الكفاءة تعني عدم الهدر، أو استخدام الموارد الاقتصادية بأكثر الطرق كفاءة، لإشباع حاجات و رغبات الناس، بتحديد أدق ينتج الاقتصاد بصورة أكثر كفاءة حين لا تستطيع انتاج كمية أكبر من سلعة ما، دون أن يقلل انتاجه من سلعة أخرى[5].

الأنالتعريفالأعموالأشملوالذيتلقىقبولالكثيرمنطرفالاقتصاديينفيالوقتالحاليهوتعريفالاقتصاديالبريطاني" Lionel Robbins"فيمقالةنشرهاعام 1932 حيثيقول:"

الاقتصادهوالعلمالذييعنيبدراسةنشاطالانسانفيسعيهالمستمرلإشباعحاجاتهالمتعددةوالمتزايدةباستخداممواردهالنادرةا لمحدودة".

ان علم الاقتصاد بمعناه الحديث ينقسم الى ثلاث فروع:

- **الاقتصادالتحليليوالنظريةالاقتصادية**:وهيمجموعهالمبادئوالمفاهيموالتعاريفالتيتشكلخلفيةالعلمالنظرية. وبهذاالمعنىفهويزودنابمجموعةمنادواتالتحليلالتيتعدبمثابهوسائليستخدمهاالاقتصاديفيمعالجةالمشكلاتالتيتت صدىلها.
- **الاقتصادالوصفي**:وهويتناولالمشاكلوالظواهرالاقتصاديةمنناحيةتوصيفمظاهرهاوتأهيلاسبابهادونمحاولهاقتر احالحلوللمعالجتها.
- **الاقتصادالتطبيقي**:وهوعبارهعناستخدامادواتالتحليلالتيهاالنظريةالاقتصاديةفيمحاولةعلاجالمشكلاتالتيت طرحهاالاقتصادالوصفي[6].

و يتم دراسة الاقتصاد على مستويين[7]:

---

[5]- بول ساموبلسون و وليام نوردهاوس، المرجع السابق، ص31.

[6]- عبد الغفور ابراهيم احمد، مبادئ علم الاقتصاد، دار الزهران للنشر و التوزيع، الاردن، 2012، ص5.

[7]- عونخيراللهعون،مبادىالاقتصاد،مكتبةبستانالمعرفةالطباعةوالنشروالتوزيع،مصر، 2015،ص8.

- **المستوى الجزئي**: «**Microéconomie** »:

ينشغلهذاالمستوبسلوكوحدةاقتصاديةواحدة كالمستهلكاورجلالاعمالاواحدبالصناعاتاوالمنشآتاواحدالاسو اقالخ...،حيثيهتمالاقتصادالجزئيبدراسة كيفيةانفاقالفردلدخله،والعواملالتيتتحكمفيالكميةالمطلوبةاوالمعرو ضةمناحدبالسلع،والعواملالتيتتحكمفيقرارالمنظمبالاستثماروكيفيحددثمنالسلعة،وكيفيهتنظيمالاسواقوالصنـ اعاتالفرديةوكيفيجربالتنافسبينها،وكيفيؤثرذلكعلىالكفاءةوالرفاهيةالاقتصادية.

- **المستوىالكلي**: «**Macroéconomie** » :ويعني هذا الفرع و دراسة وتحليلالنشاطالاقتصاديككلحيثيهتمبالاتي:

–

دراسةتحليلمتغيراتالاقتصاديةالكليةالناتجالكليفيالمجتمعوالدخلالقوميوالعمالةوالمستوىالعاملللأسعاروالمستوىال عاملللأجوركمايدرسالعلاقةبينالدخلوالاستهلاكوالادخاروالاستثمار.

–

تحليلودراسةالمشكلاتالمتعلقةبالتضخموالبطالةويحاولتقديمحلوللها،كميدرسالمشكلاتالمتعلقةبالنموالاقتصاد يوميزانالمدفوعات.

–

دراسةدورالدولةفيالنشاطالاقتصاديعنطريقالسياساتالنقديةوالسياساتالماليةوهيسياساتتتعلقبتحقيقالاستقرارا لاقتصاديفيالمجتمع.

حيث ظهرت أهمية دراسة الاقتصاد على المستوى الكلي بعد ظهور الاقتصادي البريطاني المشهور "John Maynard Keynes".

لماذايعتبرالاقتصادعلمي؟

لأنهتتوفرفيهالمتطلباتالعلميةالثلاث: الموضوع،المنهج،الفائدة.

الموضوع:هودراسةوتفسيرالسلوكالانسانيعندمحاولتهاستخداماالمواردالنادرةلإشباعحاجاته.

المنهج:يستخدمالباحثالاقتصاديالمنهجالعامالعلميفيوصفالظواهر.

الفائدة: الفائدة منعلما لاقتصاد هيالوصولالىحلالمشكلةالاقتصادية.

II. المذاهب الفكرية لعلم الاقتصاد[8]:

مر علم الاقتصاد بالعديد من المراحل نشأت خلالها عدد من المدارس الاقتصادية التي ناقشت هذا العلم و وضعت النظريات و الآراء المختلفة التي تعمل على توضيح آلية عمل هذا العلم الهام، و التعرف على ابرز هذه المراحل لا بد من التعرف على المدارس التي ناقشت هذا العلم. و من أبرز هذه المدارس ما يلي:

- **المدرسة التجارية "المركنتيلية" "Marcantilizim":**

يعتبر وليام بتي "W.Petty" من أبرز مفكري هذه المدرسة. حيث أدى ظهور عصر النهضة و اكتشاف أمريكا و ما عقبه من تطور تكنولوجي في مختلف المجالات و ازدياد النشاط التجاري و تدفق المعادن الثمينة مما دفع الكثيرين الى الاعتقاد الى ان النشاط التجاري هو الأهم حيث بذلك تستطيع الدول ان تهيمن و تبسط سلطتها من خلال السيطرة على أكبر قدر ممكن من المعادن الثمينة و التي تعتبر أحد نتائج العملية التجارية. و فضلا عن ذلك فقد اعتبرت بأن كافة النشاطات الأخرى كالزراعة مثلا من ذلك الوقت من النشاطات العقيمة التي لا تقدم أي شيء.

و أخيرا يمكن القول بأن هذه المدرسة عملت على تقوية نفوذ الدولة من خلال تسخير كافة الموارد الاقتصادية في سبيل خدمة الدول فقط مما أدى الى ظهور منطق الهيمنة و السيطرة عند الكثير من الدول و قد مثل هذه المدرسة ما يسمى بمذهب الاقتصاد المسخر.

- **المدرسة الطبيعية "الفيزيوقراطية":**

يعتبر "كي نه" "Kyneh" أحد أبرز مفكري هذه المدرسة. و قد مثلت هذه المدرسة المذهب الحرفي للاقتصاد و الذي كان ظهوره نتيجة فشل سياسة المدرسة التجارية. و قد قاموا باتباع فلسفة جديدة على عدم تدخل الدول في النشاط الاقتصادي و إعطاء الافراد فرصة التملك و الحرية كما اعتبرت أن المعادن

[8]- ضرار العتيبي و زملاؤه، المرجع السابق، ص10.

الثمينة و النقود لا تعتبر أكثر وسيلة تبادل بين الافراد في المجتمعات الاقتصادية و ان النشاط الزراعي هو النشاط الأهم وهوالنشاطالمنتجواحدوانالانشطةالاخربجميعاانشطةغيرمنتجةوالاستمرارفيهايحولبيننا وبينالتقدم.

- **المدرسةالكلاسيكية" التقليدية":**

يعتبرادمسميث"Adam Smith " منابرزمفكريهذهالمدارسوقدبرزذلكفيكتابه" ثروهالامم" ابانالثروةالصناعية،وقدتأثرتهذهالمدرسةبأفكارالمدرسةالطبيعيةحيثركزتعلىانالنظامالطبيعيهوالذييسيطرعلىالحياهالاقتصاديةوانالمنفعةالشخصيةهيالتيتتحكمفيتصرفاتهوتدفعهبالتاليالتحقيقالمنفعةالعامةوينحاصرويتحددورالدولةفيوضعالأنظمةالتييمكنانتحكمالنظامالداخليوالخارجيواقامهالعدلبينالافرادوتقديمالخدماتالمختلفةفيسبيلتطورالاقتصاد.

وطالبهذهالمدرسةبالحدمنالضرائبوعدمالتوسعفيهاونادوابمبدأحياديهالموازنةالعامةوكماطالبوابتخفيفالقيودعلىحركهالتجارةوجعلهافيحدودضيقه.

- **المدرسةالحديثة :**

منابرزعلماءالمدرسةالحديثةاوالنيوكلاسيكية "Marshall" و "Keynes"

حيثقدمتافكارهمادفعةجديدةلمفهومالاقتصادوالذييبتعدفيالافكارالاقتصاديةعنالسياسيةوبالتاليادىذلكتدريجياالىاختفاءمفهومالاقتصادالسياسي.

وكانتركيزهذهالمدرسةعلىانالافرادفيالمجتمعاتالاقتصاديةالمختلفةيندفعونوراءالعوائدالنقديةخلالالنشاطاتالاقتصاديةالتييتممزاولتها. ويسعونلتحقيقالاشباعالاكبرلكنهمغيرقادرينعلىقياسهبدقة.

بالإضافةالىذلكفانالازمهالاقتصاديةالتيمربهاالعالمفيالسنوات(1929- 1932)

بينتنقاطالضعفالتيتعانيمنهاالنظرياتالسابقةوضعفهافيمعالجةالمشاكلالاقتصاديةالكبرىوالكليةالتضخموالبطالةوذلكبسببتركيزالاهتمامفقطعلىحلمنمشاكلجزئية. ممادفعبالعالم" Keynes"

التوجيهالانتقاداتالىالمدرسةالكلاسيكيةونادىبالسياسةالاقتصاديةلمعالجةالاختلالاتالتيتواجهالاقتصاداتالمختلفةحيثقامعلىتقديمإضافتهالعلميةوالتيتمكنفيابتكاراحدثاساليبالتحليلالعلميمماكانلهالفضلفيالربطبينالدراساتالتحليليةللاقتصادواستخدامالنتائجعلىمستوىالدولةبشكلعام.

ايانهبذلكانتقلبالتحليلالاقتصاديمنالتحليلالجزئيالىالتحليلالاقتصاديالكلي.

الىادخالهاسلوبالابحاثالإحصائيةالعامةفيالدراساتالاقتصاديةالتحليليةممايعنيالاهتمامبالقياسالكميوالذياصبحلاحقاا لاساسفيوضعالاقتصادالرياضي.

- **المدرسةالاشتراكية:**

اسسها"Karl Marx" اعتمدتعلىسيطرةالدولةعلىوسائلالانتاجواحلتالتخطيطعلىتوجيهالانتاجوالياتالسوق.

- **الاتجاهاتالمعاصرة:**

مناهمروادهذهالمدرسة "Milton Friedman"

ويعرفاتجاههبمنهجشيكاغووتسمىبالمدرسةالنقديةتتلخصافكارهفيالاعتمادعلىبعضالافكارالكلاسيكيةبسياقاتوالت حليلالحديث. يركزعلىمعالجهالمشاكلالتضخميةعلىاهميهالعلاقةبينمعدلاتنموومعرضالنقدومعدلاتنموالتضخم.

- **اهداف علم الاقتصاد:**

الهدفالاساسيهوعلاجالمشكلةالاقتصاديةبمجموعهمنالتساؤلات.

والهدفالثانويىيعتبروسيلهلتحقيقالهدفالاساسيكالقضاءعلىالفقروالحدمنالبطالةوتحسيناسلوبالانتاج،تحسينالمستوىالمعي شيوتحقيقالرفاهيةالاقتصاديةلأفرادالمجتمع.

فعليهاصبحمنالضروريمعرفهماهيالمشكلةالاقتصادية.

المشكلةالاقتصادية

تمهيد:

كمااوضحنافانمعظمالاقتصاديينيعرفونعلمالاقتصادبانه"العلمالذييدرسالمشكلةالاقتصادية"،فماهياذاالمشكلةالاقتصادية؟يمكنالقولانالمشكلةالاقتصاديةفيالاساس،مشكلهالندرةالنسبية،أيندرةالمواردالمتاحةبالنسبةللحاجاتالبشرية. فالحاجاتالبشريةمتعددةومتنوعةوغيرمحدودة. بينماالمواردالتيتستخدمفيإشباعهامحدودةنسبيا.

ومنهذانشأتالمشكلةالاقتصاديةمنذالقدم،ومازالتقائمةفيكلاالمجتمعات،اختلفتحدتهامنمجتمعلآخر.

وعلىالرغممنالجهودالدائمةالتيبذلهاالانسانعلىمرالعصورلمواجهةمشكلتهالاقتصادية،الاانهذهالجهودلمتفسرعنحلنهائي لها،ولنتؤديالىذلك.

فالإنسانفيسعيهالدائملتحقيقالرفاهيةالماديةوالارتقاءبمستوىمعيشته،انمايعملفينفسالوقتعلىتعقيدالمشكلةالاقتصاديةو زيادةحدتها. وحتىيمكنناانتفهمهذهالحقيقة،قديكونمنالمناسبانتقومبالتعرفعلىطبيعةواركانالمشكلةالاقتصادية[9].

I. تعريف المشكلة الاقتصادية و عناصرها:

1. تعريف المشكلة الاقتصادية:

هي مشكلة اختلال او عدم التوازن بين حاجات الافراد المتعددة و بين وسائل انتاجها فين نتيجة تعدد الحاجات الإنسانية وتزايديهم بصورةمستمرة في ظل محدودية (ندرة) الموارد الاقتصادية.

تعتبر المشكلةالاقتصادية حجر الاساس الذي يقوم عليه علم الاقتصاد اذ يحاول دراسة هذه المشكلةبإشباع اكبر قدر ممكن من الحاجات عبر استخدام الموارد الاقتصاديةالمتوفرة بشكل فعال.

2. عناصر المشكلة الاقتصادية:

لو اردنا دراسة المشكلة الاقتصادية، فانه ملزم علينا تناول كلا عنصريها المتمثلان في: الحاجات و الموارد.

[9]- عبد الغفور ابراهيم احمد، المرجع السابق، ص7.

- **الحاجات البشرية:**

تعرف الحاجة، بأنهارغبةيشعر بها الانسان،ويترتبعلىعدمإشباعها إحساسبالألمأو الحرمان. ومن أمثلة ذلك الحاجة إلى الطعام، حيث يترتب على عدم تناول الفرد للطعام إحساس بألم الجوع. وكذلك الحاجة إلى الماء، حيث يترتب على عدم تناول كوب الماء إحساس بألم العطش... وهكذا. تنقسم الحاجةالإنسانة الى عدة أنواع منها:

- **الحاجات الضرورية و الحاجات الكمالية:**الحاجات الضرورية هي الحاجات الأساسية التي تتوقف حياه الانسان على اشباعها كالمأكل والملبس والمسكن والعلاج... بينما الحاجات الكمالية ما هي الحاجات التي حياه الانسان و يساهم اشباعها في اثراء حياه الفرد وتمتعه بها كوسائل الترفيه المتنوعة والفنون والملابس الفاخرة...

  غير ان هذا التقسيم يعد تقسيما نسبيا لان اهميةالحاجة وضرورتها محكومة بالتغير والتفاوت بين الاشخاص انفسهم ومن زمان الى اخر ومن مكان لآخر ما هو كمالي في زمن ما او مكان ما قد يصبح يعد ضروريا في زمن اخر او مكان اخر.
- **الحاجاتالفرديةوالحاجاتالجماعية:**الحاجاتالفرديةهيالتيترتبطبشخصيةالفردويستطيعتلبيتهاواشباعهابمفرده كالحاجةالىالمأكل .

  امالحاجاتالجماعيةفهيالتيترتبطبوجودالجماعةولايمكناشباعهاالابصورةجماعيةمثلاالحاجةالىالامنوالعدالةوالدفاع.

  وتظهراهميةهذهالتفرقةفيوجوبتدخلالدولةفيعمليةالاشباعأملاأنهبناءعليهيتمتحديدالأنشطةالاقتصاديةالتي تتولاهاالدولة(النشاطالعام) وتلكالتييتركامرهالنشاطالافراد(النشاطالخاص).

- **خصائص الحاجات:**

- **الحاجة غير قابلة للقياس الكمي ولكنهاقابلةللمقارنة:**

حيث إننا لا نستطيعقياس الحاجة بوحدات قياسدقيقة كما هو الحالفيظواهرأخربكالطولأو الوزن. أما الحاجة فلا توجد وحدة قياس يمكن استخدامهافيقياسمدىشدةالحاجة. ومعذلك،فانالفرد يمكنهانيقارنبينحاجاتهالمتنوعةوانيرتبهاحسبأهميتهاأوحسبشدةإلحاحها.

- **الحاجة مسألة نسبية:**

حيث نلاحظ ان درجة شدة الحاجة تختلف من فرد إلى آخر وتختلف بالنسبة لنفس الشخص من فترة زمنية لأخرى ومن مكان لآخر. فالأفراد يختلفون فيما بينهممنحيثترتيبهمللحاجات.

- **بعض الحاجات تتصف بالدورية والتجدد:**

حيث هناك بعض الحاجات يتكرر إحساس الفرد بها اكثر من مرة. بمعنى انها بعد ان يشبع الفرد حاجته بالوسيلة المناسبة، تعاود هذه الحاجة نفسها بالظهور مرة أخرى، كالحاجة إلى الطعام.

- **قابلية الحاجة للإشباع:**

إذا كانت الحاجة هي الشعور بالضيق أو الألم فهذا الإحساس تتراوح حدته ونوعه وفقاً لظروف الحال، وتقل حدة هذا الشعور إذا أشبع الإنسان حاجاته، فكلما استرسل في الإشباع تناقصت حدة الألم حتى يتلاشى أو يزول كل ضيق أو ألم، على الأقل في حدود الفترة الواحدة، وهذا ما يعبر عنه علم الاقتصاد بظاهرة تناقص المنفعة الحدية[10]، و هو قانون اقتصادي يفسر سلوك الانسان و هو يعمل على اشباع حاجاته.

- **الحاجات الإنسانية تتصف بالتنوع والتزايد:**

فالإنسان لا يشعر بحاجة واحدة ولكنهيشعربالعديدمنالحاجات. بالإضافة إلى هذا التنوعالكبيرللحاجاتالانسانية،فانهاتتصفبالتزايد، ويمكن إرجاع تزايد الحاجات الإنسانية إلى عدة أسباب أهمها:

- ❖ زيادة عدد السكان في كل دولة وفي العالم ككل.
- ❖ التقدم التكنولوجي والحضاري.
- ❖ تقدم وسائل الاتصال وفنون الدعاية والإعلان.
- ❖ تأثير الطبقات الاجتماعية.

كما ان الحاجات البشرية متنوعة ومتزايدة مع الزمن، وحيث ان الموارد أو وسائل إشباع تلك الحاجات لا تتزايد بنفس الدرجة، فلابد من إجراء عملية مفاضلة أو موازنة بين الحاجات المتعددة لتحديد الحاجات

[10]- مختار عبد الحكيم طلبة، مذكرة حول مقدمة في المشكلة الاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2007، ص4.

الأولى (أي الجديرة) بالإشباع والحاجات التي يمكن تأجيل إشباعها. وعملية المفاضلة المذكورة تتم سواء على مستوى الفرد أو على مستوى المجتمع ككل وهذا ما يثير مسألة الاختياربين وسائل الاشباع التي توفرها الموارد النادرة.

- **الموارد الاقتصادية (عناصر الانتاج):**

ان الحاجات، بما تتسم من تنوع وتجدد وتزايد، لا تكون سوى جانب واحد من جوانب المشكلة الاقتصادية، فالمشكلة لا تنشأ فقط نتيجة لوجود هذه الحاجات وإلحاحها على الافراد، ولكنها تنشأ لأن الموارد المتاحة عادة ما تكون نادرة وقاصرة عن إشباع كل هذه الحاجات. فالموارد هي الأشياء التي تستخدم بشكل مباشر أو غير مباشر في إشباع الحاجات الإنسانية.فمقاومة الندرة هي جوهرالنشاط الاقتصادي، ومن أساسيات المشكلة الاقتصادية، سواء تعلق الأمر بشخص معين يعيش منعزلاً أو كان يتعلق بشخص يعيش في جماعة يتخصص كل عضو من أعضائها في عمل معين ويركز جهوده في نشاط واحد لمصلحة الآخرين بحيث توزع الموارد الإجمالية على الجميع عن طريق التبادل .وتتم مقاومة الندرة بالعمليات الإنتاجية. فالأفراد حين يشعرون بالحاجات يبحثون عن تحسين ظروف معيشتهم بممارسة عمليات إنتاجية ومبادلات موضوعها سلع وخدمات تخصص في النهاية للاستهلاك. كما تم تقسيم هذه الموارد الى عدد من العناصر تتمثل في: العمل، رأس المال، الأرض، الادارة (التنظيم) و التكنولوجيا.

- **خصائص الموارد:**

– **الندرة النسبية:**

خلافا للحاجات، فان عناصر الإنتاج تتميز بالندرة النسبية و المحدودية. فاذا تطرقنا الى مفهوم الندرة نجد ان لها معنيين: الأول مطلق و الآخر نسبي. فالندرة تعبر عن شيء نادر، غير شائع، يوجد بكميات صغيرة او بعدد قليل من النسخ مثل المعادن النفيسة، فهي تشير هنا الى القلة و هذا هو المعنى الشائع للندرة. ففي لغة الاقتصاد، تعبر الندرة عن اختلال بين الحاجات و الموارد المنتجة بكميات صغيرة و غير كافية لإشباعها.

و قد تكون بعض الموارد تنتج بكميات هائلة لكنها تظل نادرة، نفسر هذه الظاهرة بأن الحاجة اليها تكون تفوق ما ينتج منها مثل البترول.

- **تعدد الاستعمالات:**

تتميز الموارد بتعدد استعمالاتها، فمثلا الأرض يمكن استخدامها للزراعة او البناء.

- **وسائل اشباع الحاجات:**

يمكن اشباع الحاجات بوسيلتين: السلع أو الخدمات.

فالسلع عبارة عن منتجات مادية ملموسة اما الخدمات فهي عبارة عن منتجات غير مادية و غير ملموسة فكلا الوسيلتين يحتاجها الانسان لإشباع حاجاته.

- **أنواع السلع[11]:**
  - **السلع الحرة والسلع الاقتصادية:**

- **السلع الحرة:**هي السلع التي تتواجد في الطبيعة بشكل يفوق الحاجة إليها وبالتالي لا يوجد ما يدعو لبذل جهد لإنتاجها أو دفع مقابل (ثمن) للحصول عليها مثل الهواء أو أشعة الشمس...الخ .
فالكميات المتاحة من هذه الأشياء تفي لإشباع حاجات جميع الأفراد. ومن ثم لا تثير هذه الأشياء أية مشكلة اقتصادية، وعليه فإنها تخرج من نطاق دراسة الاقتصاد.
- **السلع الاقتصادية:** وهي السلع التي لا تتواجد في الطبيعةبالكميات التي تكفي لإشباع الحاجة إليها أو لا توجد بالصورة المناسبة أو في المكان المناسب. وبالتالي لابد للإنسان من ان يبذل جهدا للحصول عليها أو لجعلها بالصورة أو في المكان الملائم لإشباع الحاجة، وبالتالي لابد وان يكون هناك مقابل (ثمن) للحصول عليها مثل الطعام والملابس والسيارة...الخ. وهذه السلع هي موضوع الدراسات الاقتصادية.

  - **السلعالاستهلاكية والسلع الإنتاجية:**

- **السلع الاستهلاكية:** هي السلع التي تستخدم في إشباع الحاجات البشرية بصورة مباشرة مثلالطعام والملابس...الخ. وتنقسم إلى نوعين:

[11]-عبد الغفور ابراهيم احمد، المرجع السابق، ص9.

سلع استهلاكيةغيرمعمرة:وهي تستخدم في إشباع الحاجة الإنسانية مرة واحدة، حيث تفنى بمجرد الاستخدام كالغذاء. أو تستخدم في إشباع الحاجة الإنسانية عددا قليلا من المرات كالملابس.

سلع استهلاكية معمرة: وهي السلع التي تعطي منفعتها على مدى فترة من الزمن مثل السيارة أو الثلاجة أو الغسالة.

- **السلع الإنتاجية**:هي التي تستخدم في إشباع الحاجة الإنسانية بطريقة غير مباشرة أي عن طريق استخدامها في إنتاج سلع وخدمات تستخدم في إشباع الحاجة الإنسانية. وتنقسم السلع الإنتاجيةإلى:

سلع وسيطة: كالجلود والحديد والإسمنت حيث تستخدم في إنتاج المنتجات الجلدية أو المساكن.

وهذا النوع من السلع الإنتاجية يدخل بكامل قيمته في تكاليف السلعة النهائية.

سلعرأسمالية: كالآلات والمعدات، حيث لا تستهلك مباشرة بل يستهلك ما تساهم في إنتاجه من سلع. و هذا النوع من المنتجات لا يدخل بكامل قيمته في السلعة النهائية.

- **السلع المتكاملة والسلع المتنافسة:**

- **السلع المتكاملة**:يقال لسلعتينانهما متكاملتان إذا كان لابد من استخدامهما معا في إشباع نفس الحاجة، مثل الشاي والسكر أو الثلاجة والكهرباء...الخ. فالسلع السابقة لا بد وان تستخدم معا في إشباع حاجة معينة.
- **السلع المتنافسة أو البديلة**:يقال لسلعتينانهما بديلتان إذا كان يمكن استخدام أي منهما في إشباع نفس الحاجة ومثال ذلك، الشاي والقهوة حيث يمكن استخدام أي منهما في إشباع الحاجة إلى مشروب ساخن. وتختلف درجة كمال هذه العلاقة البديلة حسب درجة السهولة التي يمكن بها إحلال سلعة محل الأخرى في إشباع الحاجة.

- **السلعالضرورية والسلع الكمالية:**

- **السلع الضرورية**: هي التي تشبعحاجة ملحة لدى الفرد أو المجتمع ولا يمكن الاستغناء عنها بسهولة مثل الطعام، الملابساوالسكن.

- **السلع الكمالية:** هي التي تشبع حاجة اقل إلحاحا لدى الفرد أو المجتمع وبالتالي فان المستهلكين لا يقومون بشرائها إلا عند مستوى مرتفع نسبيا من الدخل، وبعد ان يكونوا قد اشبعوا كل أو معظم حاجاتهم الملحة.

II. المشكلة الاقتصادية و النظم الاقتصادية:

1. مفهوم النظام الاقتصادي:

يعد النظام الاقتصادي للدولة المحدد الأساسي لملامح الحياة الاقتصادية فيها حيث ان النظام الاقتصادي يحدد العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية. و يحدد طريقة التعامل مع الموارد الاقتصادية و منظومة الانتاج و الاستهلاك في الدولة.

كما ان النظام الاقتصادي هو عبارة عن تجميعلموارد مختلفة خصصت من طرف مجموعة من الأفراد، بهدف إنشاء تبادلات وتعاونيات فيما بينهم بطريقة تمكنهم من تحقيق الاستعمال الأفضل والممكن لتلك الموارد[12].

بهذاالمفهومفانالمشكلةالاقتصاديةموجودةفيكلاالمجتمعاتمهماكانوانظامهاالاقتصاديفإنهاتفرضمجموعةمنالاسئلةطلبا لاجابةعنهاعندمواجهةالمشكلةوهذهالاسئلةهيكالاتي:

ماذاينتجالمجتمع؟

ما هي السلعة خدمات المطلوبةللإنتاج من اجل اشباع الحاجات؟ و ما الكمية التي يجب انتاجها. فان الامر يستلزم ضرورة حاجات المجتمع حسب اولوياتها التوفيق بين المتعارض منهما، وبمعنى اخر في الندرةالنسبية يتعين تحديد احتياجات المجتمع من السلع والخدمات تحديد النوعية(اي السلع والخدمات المراد انتاجها) وكميا(اي الكميه المنتجة من كل نوع منها) ثم ترتب هذه الاحتياجات وفقا لأهميتهاالنسبية.

كيفننتج؟

[12] - عويسي أمين، النظام الاقتصادي و الثقافة الاجتماعية، دار احياء للنشر الرقمي، الاصدار الالكتروني الاول، 2014، ص27. https://portal.arid.my/Publications/ceabb142-d447-4b.pdf

ايكيفيتمانتاجالسلعوالخدمات؟وماهيالاساليبالإنتاجيةالمثلى؟تتعلقالإجابةعنهذاالسؤالبكيفيهانتاجالسلعوالخدماتالا طريقةوالاسلوبالذييتمبهاعمليهالانتاج،وماهيالنسبوالمقاديرالمطلوبةمنعناصرالانتاج،العمل،الارض،وراسالماللتوفيرالان تاجالمستهدف؟

لمننتج؟

أي لمن يكون هذا الإنتاج، فبعد ان يحدد المجتمع رغباتها نوعا وكما ويقوم بإنتاج مختلف السلع والخدمات اللازمة لإشباع هذه الرغبات، فلا بد له من التوصل إلى طريقة يمكن من خلالها توزيع هذا الإنتاج على مختلف الأفراد الذين ساهموا في تحقيقه. وبمعنى آخر يتعين تحديد مساحة كل عنصر من العناصر الإنتاجية التي ساهمت في عملية الإنتاج بحيث يستلم صاحب كل عنصر إنتاجي على نصيبه من الناتج النهائي وفقا لهذه المساهمة.

من خلال هذه التساؤلات فان أي مجتمع ينبغي عليه ان يقوم بالاختيارات و اتخاذ القرارات حول السلع و الخدمات التي يجب انتاجها و الموارد المستعملة و الافراد الذين يستفيدون منها.

2. علاج المشكلة الاقتصادية[13]:

ان علم الاقتصاد يعني بتناول مختلف الاسئلة الرئيسية التي تم طرحها و بالطبع يتوقع اختلاف الطريقة التي يعالج بها المشكلة الاقتصادية بأركانها و عناصرها في ظل الانظمة الاقتصادية المختلفة. فظهرت ثلاث انظمة تسعى الى حل المشكلة الاقتصادية: النظام الرأسمالي، النظام الاشتراكي و النظام الاسلامي.

○ علاج المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي:

يقوم النظام الاقتصادي الرأسمالي على عدد من الأسس أبرزها:

- الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج: حيث الفرد حر في امتلاك ما يشاء وبأي قدر، وحر في التعاقد والعمل في النشاط الذي يرغبه وإنشاء المشروعات الخاصة مهما كان حجمها أو شكلها الثانوي أو مجال نشاطها.

[13].عبد الغفور ابراهيم احمد، المرجع السابق، ص10.

- الدافع الفردي: قام النظام الرأسمالي أصلا بهدف تحقيق مصلحة الفرد أولا ومصلحة الجماعة أخيرا. ولذلك فان دافع النظام الرأسمالي هو الدافع الفردي وخصوصا دافع الربح.
- آلية السوق أو نظام السوق: يقوم النظام الرأسمالي بحل المشكلة الاقتصادية عن طريق آلية السوق او آلية السعر حيث تتفاعل قوى العرض والطلب لتحديد السعر وتحقيق رغبات المنتجين (أقصى ربح) والمستهلكين (أقصىإشباع).
- تقييد دور الدولة: يعمل النظام الرأسمالي على تقييد دور الدولة في النشاط الاقتصادي وحصر دورها فيرعايةالعدلوالأمن. أماالنشاطالاقتصاديفيتركأمرهكليالالأفراد.

ويتم التعرف على (ماذا ننتج)عن طريق آلية أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية. فالسلع أو الخدمات الأكثر أهمية يزيد الطلب عليها. ومع بقاء العوامل الأخرى على حالها يرتفع سعرها .الأمر الذي يغري المنتجين بإنتاج المزيد منها بدافع تحقيق الربح، والعكس صحيح. كما يتم التوصل إلى (كيف ننتج) عن طريق مقارنة إيرادات المنتجين مع تكاليف الإنتاج، للتعرف على معدلات الربح لمختلف نواحي النشاط الإنتاجي. وبالطبع سيتم تخصيص الموارد الإنتاجية الأكثر كفاءة لتحقيق اكبر ربح صافي ممكن .أما (لمن ننتج) فجهاز السعر يقدم حلا لمشكلة توزيع الإنتاج حيث يتحدد نصيب كل فرد من الناتج القومي بحجم القوة الشرائية المتاحة لديه والتي تتحدد بحجم دخله، ويتحدد حجم دخله بكمية ونوع ما يمتلكه الفرد من خدمات إنتاجية من ناحية، وبسعر هذه الخدمات من ناحية اخرى، وبالطبع من يمتلك خدمات إنتاجية ذات سعر أعلى سوف يزيد دخله، فتزيد قوته الشرائية، فيزيد نصيبه من الناتج القومي، والعكس صحيح.

- **علاج المشكلة الاقتصادية في النظام الاشتراكي:**

يقوم النظام الاقتصادي الاشتراكي (الاقتصاد المخطط) على عدد من الأسس أبرزها:

- سيادة الملكية العامة لعناصر الإنتاج والتي تمتلكها الدولة أما الملكية الخاصة فهي محصورة في أضيق نطاق.

- يقوم النظام الاشتراكي على فلسفة جماعية هدفها الأساس هو المصلحة العامة وليس المصلحة الخاصة. حيث الهدف تحقيق الكفاية أي حسن استغلال الموارد الاقتصادية والعدل أي عدالة توزيع الدخول والثروات في المجتمع بين مختلف أفراده.
- يقوم النظام الاشتراكي بحل المشكلة الاقتصادية عن طريق آلية التخطيط، حيث تقوم الدولة باتباع أسلوب التخطيط المركزي الشامل في توزيع موارد المجتمع بين القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة بقصد إشباع حاجات المجتمع.
- الدور الواسع للدولة، حيث تتميز بدرجة عالية من المركزية في اتخاذ القرارات التي تقوم بها السلطات التخطيطية الحكومية. وفيهذا النظام يكون دور الأفراد محدودا ويخضع سلوكهم تبعا للأوامر الصادرة من الأجهزة المركزية.

ان جهاز التخطيط هو الذي يقوم بتحديد نوعيه وكمية السلع والخدمات المطلوب إنتاجها (ماذا ننتج). كذلك جهاز التخطيط هو الذي يقوم بعملية الإنتاج من حيث تعبئة الموارد الاقتصادية اللازمة لترجمة رغبات أفراد المجتمع إلى سلع وخدمات متاحة (كيف ننتج). وهو الذي يقوم بتحديد الأجور والمكافأة التي يحصل عليها العاملون في مختلف المجالات (لمن ننتج).

- **علاج المشكلة الاقتصادية في النظام الاسلامي[14]:**

يقرالاقتصادالاسلاميبنشوءمشكلهاقتصاديهفيالمجتمع،لكنلايرجعهالمشكلهالطبيعةوشحمواردها، كميزعمالنظامالرأسمالي،لقدسخراللهسبحانهوتعاللللإنسانفيهذهالارضكلمايحققلهحياة كريمةبمواردوموارد كافيةلهو للأجيالاللاحقة، مصداقا لقوله تعالى:﴿ **أليس الله بكاف عبده**﴾الآية 36 من سورة الزمر، وقوله تعالى:﴿**الله الذي خلق السموات والأرض وأنزل من السماء ماءا فأخرج به من الثمرات رزقا لكم وسخر لكم الفلك لتجري في البحر بأمره وسخر لكم الأنهار**(32)**وسخر لكم الشمس والقمر دائبين وسخر لكم الليل والنهار**(33)**وأتاكم من كل ما سألتموه وإن تعدوا نعمةاللهلا تحصوها إن الإنسان لظلوم كفار**(34) ﴾سورة إبراهيم.

[14]- كوديد سفيان، مدخل لعلم الاقتصاد،مطبوعة بيداغوجية مقدمة لطلبة السنة الاولى جذع مشترك علوم اقتصادية، جامعة عين تموشنت، الجزائر، 2017-2018، ص26.

الواقع ان المشكلة

الاقتصادية في المنظور الاسلامي ليست مشكلة ندرة موارد او مشكلة اختيار، ولكنها نظرة عمل منتج، ومشكلة ظلم الانسان لنفسه هو كفره بالنعم التي وهبها الله له، بمنعه كسبل باعلى الواقع الاقتصادي بقلة الانتاج وانتشار الازمات.

علاج المشكلة الاقتصادية في رأي النظام الاقتصادي الاسلامي، يتم من خلال نظرة شاملة لجميع جوانب الحياة المادية والمعنوية، تقر أصالة الملكيتين الخاصة والعامة، وتوافق بين المصلحة العامة والفردية.

وقد اجاز الاسلام للحاكم حق التصرف في الاموال العامة بما يكفيل هتقليل التفاوت في المداخيل والثروات بين الافراد، ولهحق اعادة التوزيع بوسائل تحقق العدالة في التوزيع.

النشاط الاقتصادي و العمليات الاقتصادية

تمهيد:

يتشكل النشاط الاقتصادي من مجموع الأنشطة التي يمارسها الأعوانالاقتصاديون من خلال عمليات إلنتاج والاستهلاك والتوزيع والادخاروالاستثمار، وكل نشاط اقتصادي يهدف إلى مواجهة الندرة، وال يمكن اعتبارالنشاط الإنساني اقتصاديا إلا إذا هدف إلى مقاومة الندرة النسبية للموارد. سنتطرق في هذه المحاضرة إلى الأنشطةالاقتصادية من خلال التعرض إلى المفاهيم العلمية المرتبطة بها بدأ بنشاط إلنتاج، وصوالد إلى نشاط الاستثمار.

I. النشاط الاقتصادي:

- **تعريف النشاط الاقتصادي:**

هو مجموعة من المهام والعمليات التي يقوم بها الفرد أو مجموعة من الأفرادلاستخراج الموارد الطبيعية وتحويلها حتى تصبح صالحة للاستعمال، والتي يحصل بها أفراد المجتمع على حاجاتهم.

النشاط الاقتصادي يقوم به مختلف الاعوان الاقتصاديون من خلال ما يسمى بالعمليات الاقتصادية التي تتمثل في: الانتاج، الاستهلاك، التبادل، الاستثمار، الادخار و التوزيع.

II. العمليات الاقتصادية:

- **الانتاج:**
  - **مفهوم الانتاج:**

عرف جان باتيست ساي الإنتاج بأنه يشمل كل عمل نافع يؤدي إلى إشباع حاجات الأفراد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وهو حسب تعريف الاقتصاديينفي العصرالحديثخلقلمنفعاتاواضافةمنفعة[15].
فالإنتاجليسخلقالمادة كمااعتقدتالطبيعيون.

[15]- عزت عبد الحميد البرعي، مصطفى حسني مصطفى، مبادئ الاقتصاد السياسي، بدون دار النشر، بدون 41 مكان النشر، 2006 ،ص9.

يعتبرالانتاجمجموعةالعملياتالتحويليةالتييقومبهاالمنتجبغرضتحقيقمنفعةمعينة،وهذامنمنطلقفكرةالتحويل،وبالمفهوم القيمي،يرتبطالانتاجبفكرهالقيمة،باعتبارهاالتعبيرالمباشرعنالتقديرالاقتصادي،فجميععلاقاتالانتاجتخضعفيالنهاية، اعتباراتالاتمانوالنفقاتوظروفالسوق،امابالمعنىالمحاسبيايفكرهاالقيمةالمضافة،يقصدبهاحصاءالسلعوالخدماتالجديدة،ايا ضافةقيمةمضافة. الانتاجيتعلقبإشباعحاجاتالانسانالمتعددةواللانهائيةوالتيمنشانهاتحقيقالاهدافالاجتماعية[16].

- **نظريهالانتاج:**

تتمثلفيالجوابعلىالسؤال: ماذاوكيفننتج؟

وذلكبدراسةالعلاقةبينالانتاجوعناصرهوالعلاقةبينالانتاجوتكاليفه،ويتخللذلكدراسةعناصرالانتاجوبيانفعاليتهاو علاقةبعضهابعضوكيفيةالتحولمنانتاجالىاخراوزيادته،وتقسيمالعمليةالانتاجيةاومايسمىبالتخصصومنثمتقسيمالعم ل[17].

- **عناصرالانتاج:**

قسمالاقتصاديونالكلاسيكيونعناصرالانتاجالتييعتمدهاالفردلإشباعالحاجاتالمتعددةمنالسلعوالخدماتالىالارضوالعمل وراسالمالوفيواخرالقرنالتاسععشراضافهاقتصاديالبريطانيالهذهالعناصرعنصرارابعاهوالتنظيم.

- **الارض:**

الارضاحدعواملالانتاجالرئيسيةوتتمثلبكافهالمواردالمتوفرةعلىسطحهاوباطنهاموهوبةمنالخالقعزوجلمثلاالاراضيالزراعية والبحارمنباطنهامننفطومعادنثمينة.

ولابدذكرانالانسانعليهالاختياربينالاستخداماتالمختلفةلهذهالمواردكانيستغلجزءمنالارضللزراعةالاخرللعمرانوانتشارالمساكن. ويعملاصحابهذهالعناصربتقديمهاالىالعمليةالإنتاجيةمقابلعائديسمىالريع.

ويتميزهذاالموردبعددمنالخصائصهي:

[16]- سوزي عدلي ناشد، الاقتصاد السياسي: النظريات الاقتصادية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 42 لبنان، 2008 ،ص150.

[17]- الطاهر قانة، نطاق علم الاقتصاد وموضوعه، ومجالات البحث في الاقتصاد الإسلامي، مجلة الواحات 43 للبحوث والدراسات، العدد 12 ،جامعة غرداية، 2011 ،ص17.

الارضهيهبةالطبيعة:رغمثباتالارضكمامنونوعاوهيهبهاللهللإنسانالاانمقدرهالانسانوالتطورالتكنولوجياعطىالعديدم نالفرصفيسبيلتحسينواستصلاحالاراضيواضافةالاسمدةواستخداممالمزروعاتالمحسنةوراثياميزمختلفالمنتجاتوازدادتكميتها .

ولكنيجبانلاينسىمافعلتالطبيعةذاتهاكالهواءواشعةالشمسوموقعالارضالتيلميعملالانسانبهاايشيءوكانتهبهالخالقللإنسان.

ثباتالارضمنحيثالكمية:ذلكيعنيانمساحةالارضثابتةلايمكنانتزدادوجميعالانشطةالتييمارسهاالافرادللتعاملمعهذاالعنصرالهاميجبانتتمفينفسالموقعولنفسالمساحةالمحددةفمثلايتمالنشاطالزراعيعلىالاراضيالتيتعتبرصالحةللقيامبالعملياتالزراعية،واماالارضالصالحةللعملياتالاستخراجيةفيتمعليهاالنشاطالذيطبيعةتلكالارض.

الارضدائمة:ايانالانتاجيةالارضتتميزبالتجدد،فعلىالرغممماقديصيبالارضمنكوارثتؤديالىتعطلالحصولعلىالمواردالمتوفرةفيهاوعليهاالاانهقدتتوفرالقدرةعلىاعادةاستغلالهامرةاخرىبمنخلالالمعالجاتالتيقديدفعهاالافرادللحصولعلىماتحتويهالارض.

الارضغيرمتجانسة:منالصعبالقولانهيوجدتجانسبينمساحاتالارضالمختلفة،فلكلقطعهارضلهاخواصهاالمعينةمنحيثالخصوبةاواحتوائهاعلىكمياتمختلفةمنالمعادن.

فكلمساحةمنالاراضييمكنانتحتويعلىعناصرمفيدةللبشريةلاتوجدفيايمكانااخرحتىلواستخدمتاكثرالاساليبتقدمافيسبيلالحصولعليها.

- **العمل**:

يمكنتحليلعنصرالعملمنجانبين: جانبنوعيوجانبكمي.

الجانبالنوعي:

فالعملليسمعطيةمتجانسه،يختلفحسبيختلفحسبمؤهلاتالعمال. انتكوينالافرادومستوياتالتأهيل و الخبرة المهنيةودرجةالتحفيزلهمتأثيرعلىكمية و نوعية الانتاج،انمصطلح "رأسالمالالبشري"

يشيرالمخزونالقدراتالإنسانيةالاقتصاديةالقادرةعلىالانتاج،هذاالمخزونينموبواسطةالاستثمارفيالتعليموالتكوينوالصحةوالتغذيةالسليمة.

والجانبالكمي:

يمثلكميةالعملالمتوفرفياقتصادماتبعالعددالسكانالناشطين،هذاالمعنينطبقعلى:"

مجموعالافرادالذينيمارسونانشطةمعينةاوالذينيبحثونعنالعملوالقادرينعلىذلكولكنلايجدونه(البطالين). و يتم استثناءمنالفئةالنشطةكلمنالاطفالوالمتقاعدين.

- **مفهوم عنصر العمل:**

يمثلعنصرالعملخدماتالايديالعاملةالتيتساهمفيانتاجالسلعوالخدمات،وقديكونالعملجسمانييعتمداساساعلىالمجهودالعضليللإنسان،اوذهنييعتمدعلىالمجهودالعقليللإنسانا ساسا.

لكييعتبرالمجهودالمبذولعملابالمفهومالاقتصادييجبانتتوفرفيهاربعهشروط:

- انيكونبشريا
- انيكوناختياريااوليساجباريا
- انيترتبعليهانتاجسلعهاوخدمه
- انيتحصلعلىاجر،ايانالجهدالمبذولالذيلايحصلمقابلهعلىاجرلايدخلضمنالعملبالمعنىالاقتصادي.

- **أنواع العمل:**

انالعملعنصرغيرمتجانسلأنهيختلفمنمهنةالىاخروايضايختلفداخلالمهنةالواحدة،فهناكاعماليدويةتعتمدالىحدكبيرالعضليواعمالذهنيةتستندالىالمعرفةوهناكتقسيماتاخربينهاعمالتنفيذيةواعمالاشرافية،هذهالتقسيماتتنظرالىالصفةالغالبةينظرانيوجدعمليدوييعتمدفقطعلىالجهدالعضلياستخداماملكاتالذهنيةولايوجدعملتماماًلايتطلبايجهدبعدنيولانبالغاذاذكرنابانعنصرالعملىيعتبراهمعناصرالانتاج.

- **مفهوم الاجر:** هناك مفهومان للأجر:

الأجر النقدي: الأجر النقدي هو مقدار ما يستلمه الفرد من نقود مقابل جهوده الفكرية والعضلية خلال فترة محددة دورية أو غير دورية.

الأجر الحقيقي:هو مجموع السلع والخدمات التي تُشترى من الفرد بالأجر النقدي لإشباع حاجاته.ومن هنا يمكن الملاحظة أن ارتفاع أسعار السلع والخدمات يعني انخفاض الأجر الحقيقي للفرد, وعليه لا بد أن يزداد الأجر النقدي الاسمي بمقدار أكبر من زيادة أسعار السلع والخدمات لكي يتم تحقيق التوازن بين الأجر النقدي والأجر الحقيقي.

- **رأس المال:**

لا يتم الانتاج عادة بمجرد بذل المجهود البشري على الموارد الطبيعية الخام، فيجب اولا صناعة بعض الادوات و الآلات التي تستخدم في الانتاج، و تسمى بالسلع الرأسمالية أو الانتاجية أو الاستثمارية و الغرض منها تحقيق مردودية أكبر. و هكذا ظهر رأس المال كعنصر من عناصر الانتاج.

- **تعريف رأس المال:**

هو العنصر الذي يصنعه الإنسانليساعده في عملية الإنتاج، ويشمل الآلات والمعدات والموارد التي يصنعها الإنسان لتزيد قدرته على الإنتاج. ويلاحظ أن الرأس المال النقدي هو الوسيلة للحصول على رأس المال العيني أو الحقيقي والمتمثل في الآلات والمعدات اللازمةللإنتاج[18].

- الاستخدام في عملية الانتاج.
- مرور الزمن، فحتى اذا لم نستخدم الآلة الجديدة فإن قيمتها تقل تدريجيا.
- التقادم الفني، بسبب ظهور رأس المال احدث و اكثر كفاءة فنيا.

- **تقسيمات رأس المال:**

- **رأس المال النقدي:**

يشير الى كمية النقود المستعملة لتحقيق مشروع معين.

- **رأس المال العيني او الحقيقي:**

[18]- عبلة عبد الحميد بخاري، نظرية الإنتاج، ص2 ،تاريخ الاقتباس: 21-09-2022 ،الموقع الإلكتروني: www.kau.edu.sa/files/0002132/subjects/me6.pdf

و هو عبارة عن السلع التي تستخدم في انتاج سلع اخرى و يشمل الآلات و المعدات و المباني...، و هذا هو المفهوم الذي نقصده عندما نتكلم عن رأس المال كأحد عوامل الانتاج.

- **رأسالمالالمكتسب:**

وهونوعمنراسالمالالمنتج،ويشملكلمايحجزهالمشروعمنالارباحالسنوية كاحتياطيماليلمواجهةالتوسعاتاوالحالاتالطارئة .

- **رأسالمالالثابت:**

وهورأسالمالالذييستخدمعدةمراتفيالعمليةالإنتاجية كالمبانيوالتجهيزاتوالموادالأولية... .

- **التنظيم:**

هو نوع خاص من النشاط الإنساني يدرج أحيانا تحت عنوان العمل، ولكن دورا خاصا في النظام الاقتصادي، كان من الأفضل بمميزات خاصة ولكونه يلعب أن يعامل كعنصر إنتاجي منفصل عن العمل. وهو يشير إلى مهمة تجميع عناصر الإنتاجالأخرى، العمل والأرض ورأس المال واستخدامها في العملية الإنتاجية واتخاذ قرار القيام بها وتحمل مخاطر تنفيذها. والمنظم هو ليس الشخص الذي تعهد إليه إدارة المشروع فحسب، إنما هو الرائد الذي يضع كل مواهبه ومهاراته في خدمة المشروع لتنميته عن طريق إنتاج السلع الجديدة أو استخدام الطرق الفنيةالجديدة في الإنتاج[19].

أهمية التنظيم:

- الرفع من الكفاءة الانتاجية.
- تحديد مسؤولية العمال حسب التخصصات.
- جمع و ترتيب المعلومات و تحليلها و التنبؤ بنشاط المؤسسة في المستقبل باستخدام الرياضيات و الاحصاء.
- تفادي كل اشكال الفوضى العمل على الاستقرار داخل كل مصالح المؤسسة.

[19]-رفيقة صباغ، محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد، موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك علوم اقتصادية، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت، 2014-2015 ،ص48.

- **الاستهلاك:**
  - **مفهوم الاستهلاك:**

يعتبر نشاط الاستهلاك الحلقة الضرورية والمحفزة لنشاط الإنتاج، الذي يهدف إلى تلبية حاجات أفراد المجتمع من سلع وخدمات .

كما يعرف بأنه العملية التي تمكن الأفراد من إشباع رغباتهم وتؤدي في نفس الوقت إلى القضاء على المواد والخدمات، وهو ذلك النشاط الذي يزاوله الإنسانلإشباع حاجاته ورغباته التي يشعر بها، وذلك من خلالإتلاف المنتجات بهدف الإنتاجمرة أخرى[20].

هذا التعريف يرشدنا إلى التفرقة بين الاستهلاك الوسيط او الانتاجي و الاستهلاك النهائي.

الاستهلاك الوسيط:

يقصد به مجموع السلع و الخدمات التي يتم تحطيمها او معالجتها أثناء عملية الإنتاج او ادماجها في المنتج و غالبا ما تكون ضرورية للإنتاج. على سبيل المثال استهلاك الطاقة او المواد الأولية.

الاستهلاك النهائي:

ينعني به استخدام سلعة أو خدمة لتلبية الحاجة النهائية او الآنية. ان السلع التي هي اساس الاستهلاك النهائي تخرج من الدورة الانتاجية.

- **أنواع السلع المستهلكة:**
  - معيار الديمومة: يضمن كل من السلع الدائمة (كالسيارة)، السلع الدائمة جزئيا (كالملابس) و السلع الغير دائمة (كالغذاء).
  - معيار المادية: يضمن كل من السلع المادية الملموسة و السلع المادية الغير ملموسة (الخدمات).
  - معيار التجارية و الغير تجارية: هذا المعيار ينطبق على الخدمات، فالعائلات تستهلك الخدمات التجارية كالنقل، الصحة ...، و الخدمات الغير تجارية كالأمن، العدالة ... .

[20]- محمد طاقة وآخرون، أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008 ،ص154.

- معيار الفردية و الجماعية: معيار الفردية ينطبق على الاستعمال الاحادي للشيء كشراء الحلويات. اما الاستهلاك الجماعي نقصد به الاستهلاك الجماعي في نفس الوقت كرؤية مقابلة رياضية جميعا.

- **التبادل:**

يتلخص مبدأ التبادل إعطاء شيء مقابل شيء آخر قديكون مكافئا أو غير مكافئ له. الفرق الذي يميز بين الاقتصاديات البدائية والحديثة يكمن في تحديد معدلات التبادل بين المنتجات، اذ يتحدد معدل التبادل بين المنتجات في المجتمع البدائي في لحظة قبل التبادل في حين تحدد معدلات التبادل بين المنتجات في المجتمع الحديث يتم في السوق.

انالتبادلفيالمجتمعاتالبدائيةوالعبوديةوالإقطاعيةشكلركناساسياالاانهذاالنوعمنالانتاجوفيغالبيتهانتاجطبيعياياانهمع دبالأساسللاستهلاكعلىعكسالانتاجفيظلالرأسماليةهوانتاجسلعي،اياانهمعدللتبادلبالأساسوليسللاستهلاك. ويرتبطالتبادلبظاهرةتقسيمالعملاالاجتماعيفلاتقسيمللعملدونتبادلولاتبادلدونتقسيمالعمل. في الاقتصادالحاليلا

يتمالتبادلبصيغةالمقايضةكماكانسابقافيالمجتمعاتالبدائيةوانمايتماستخداموسيطيسهلعمليةالمبادلةوهوالنقود.

- **الادخار:**

يعتبرالادخار ظاهرة اجتماعية لها بعد اقتصادي، حيث يسعى الأفراد إلى حبس جزء من الدخل في شكل مدخرات، تستعمل مستقبلا لتلبية الاحتياجات المختلفة، وبذلك فهذه العملية تتجسد في التضحية بالاستهلاك الحالي مقابل الاستهلاك المستقبلي. والادخار يمكن أن يكون على شكل أصول مالية منقولة أو على شكل أصول مادية .والفرق بين الادخاروالاكتناز هو أن في هذه الأخيرة تحجب الأموال عن المجتمع وال ينتفع بها، أما في حالة الادخار، فإنها تأخذ طريقها نحو وعاء من الأوعية المالية، فال تحجب عن التداول وال تعطل الدورة الاقتصادية، وينتفع بهاالمجتمع.

- **أسباب الادخار:**

- هناك الادخار الوقائي و الذي يتم إنشاءه لمواجهة الظروف الطارئة والمفاجئة.

- هناك الادخار المنشئ من أجل تمويل المشاريع الشخصية، مثل شراء الأثاث أو الخدمات (السفر و وسائل الترفيه و الحفلات ...)
- هناك الادخار الموجه للاستثمار من أجل التقاعد أو لإنشاء ملكية.

- **أشكال الادخار:**

الاصولالمالية:وتضممجموعالتوظيفالماليللعائلات(تامينعلىالحياه،دفاترالاحتياط...).

الاصولالغيرمالية:هيالاصولالعقارية(السكنات) التيتمثلاصولالاكثراهميةللعائلات.

- **محددات الادخار:**

- **السن:** حسبنظرية (Franco Modigliani)

فانسلوكالمدخرهودالهلمتغيرالوقت،يمكنتحديدثلاثفترات:

فترةالشبيبة:ادخارسلبي.

فترةحياتهالنشيطة: الزيادةفيالادخارمعالزيادةفيالاصللتحضيرلفترةالتقاعد

فتراتالتقاعد:المتعاملالاقتصاديغترفمنادخارهللمحافظةعلىنفسالاستهلاكالسابق.

- معدلالفائدة.
- المحيطالاقتصادي،الاجتماعيوالقانوني.

- **الاستثمار:**

- **مفهوم الاستثمار:**

لقد تعددت المفاهيم المتعلقة بالاستثمار، فقد عرف على أنه : سلسلة من النفقات تليها سلسلة من الإيرادات وذلك في فترات زمنية متعاقبة، وهذا الاستثمار قد يكون مادي كالمباني والمعدات والآلات وغيرها، أو غير مادي كالنقود تحت الطلب كالأسهم والسندات.

كما عرف كذلك بأنه: استعداد الشخص لتحمل درجة معقولة من عدم التأكد من النتائج أملا في الحصول على الربح الملائم

كما يمثل الاستثمار من وجهة نظر أخرى: كل تضحيةآنية بالأموال علىأمل الحصول في المستقبل على إيرادات أو تدفقات نقدية خلال فترة زمنية معينة، بحيث العائد الكلي أكبر من النفقات الأولية.

- **تصنيفات الاستثمار:**

يمكن تصنيف الاستثمارات حسب المعايير التالية:

- **المعيار القانوني:** تصنف الاستثمارات وفقاً لهذا المعيار إلى استثمارات خاصة، واستثمارات عامة. الاستثمارات الخاصة يقوم بها أشخاص طبيعيين ومعنويين يسعون إلى تحقيق الربح باعتبار

ملكية وسائل الإنتاج خاصة. أما لاستثمارات العامة، فهي المشاريع الاستثمارية التي تعود فيها ملكية وسائل الإنتاج للدولة، وتهدف هذه المشاريع إلى تحقيق المنفعة العامة أولاً، ثم تحقيق الأرباح بمعنى أن تكون مجدية اقتصادياً.

- **معيار النشاط الاقتصادي:** تصنف الاستثمارات وفقاً لهذا المعيار إلى استثمارات زراعية، واستثمارات صناعية ، واستثمارات خدمية، وما يشابهها من مختلف الأنشطة الاقتصادية.
- **معيار تأثير الاستثمار على العملية الإنتاجية:** تُصنّف الاستثمارات وفقاً لهذا المعيار إلى استثمارات إنتاجية غير مباشرة (هي الاستثمارات التي تؤثر على العملية الإنتاجية بشكل غير مباشر لكنها تُعد عاملاً مباشراً في رفع معدلات الإنتاج والنمو الاقتصادي (مثل مشروعات البنية التحتية، وتعبيد الطرقات، وبناء المطارات، وبناء السدود)، واستثمارات إنتاجية طويلة المدى (هي تلك الأموال الموجهة لبناء المعاهد، مراكز الصحة والتكوين والتدريب والموارد البشرية) .
- **المعيارالقانوني:**تصنفالاستثماراتوفقالهذاالمعيارالىاستثماراتخاصة،واستثماراتعامة.

الاستثماراتالخاصة:يقومبهااشخاصطبيعيينومعنويينيسعونالتحقيقالربحباعتبارملكيةوسائلالانتاجالخاصة.

الاستثماراتالعامة:فهيالمشاريعالاستثماريةالتيتعودفيهاملكيةوسائلالانتاجللدولة،المشاريعالتحقيقالمنفعةالعامةاولا، تحقيقالارباحبمعنىانتكونمجديهاقتصاديا.

- **معيارالنشاطالاقتصادي**: تصنفالاستثماراتوفقالهذاالمعيارالىاستثماراتزراعية،استثماراتصناعية،ومايشبههامن مختلفالأنشطةالاقتصادية.

- **معيارتأثيرالاستثمارعلىالعمليةالإنتاجية**: تصنفالاستثماراتوفقالهذاالمعيارالى:

استثماراتانتاجيةغيرمباشرة: هيالاستثماراتالتيتؤثرعلىالعمليةالإنتاجيةبشكلغيرمباشرلكنهاتعدعاملامباشرافيرفعمعدلاتالانتاجوالنموالاقتصاديمثلمشروعاتالبنيهالتحتية،تعبيدالطرقاتبناءالمطارات... .

استثماراتمباشرة: هيالتيتؤثربصفةمباشرةعلىالعمليةالإنتاجيةبالزيادةاوالنقصانكالآلاتوالمعداتومختلفالتجهيزات .

استثماراتانتاجيهطويلهالمدى: هيتلكالاموالالموجهةلبناءالمعاهد،مراكزالصحة... .

- **مصادر تمويل الاستثمار**:

ويقصدبهاتلكالمنابعالموفرةللمالبهدفتنفيذالاستثماريمكنتقسيمهاالى:

منحيثالمصدر:

مصادرداخلية: الارباحالمحتجزةوالاستهلاكوبيعالاصول.

مصادرخارجيه: الاقتراضاصدارالاسنانوتسهيلاتالموردين.

منحيثالملكية:

التمويلالذاتي: زيادهراسالمالوالاحتفاظبجميعالارباحاوجزءمنها.

التمويلمنالمقرضين: البنوك،موردالآلاتوالمعداتومؤجرها،موردياالمواد... .

منحيثالزمن:

مصادرطويلةالاجل.

مصادرمتوسطةالاجل.

مصادرقصيرةالاجل.

- **التوزيع:**
  - **مفهوم التوزيع:**

للتوزيعمعنيينينبغيالتمييزبينهما:

المعنىالضيق:وهوتوزيعالمنتوج

المعنىالواسع:يقصدبهتوزيعالثروةبعدالعمليةالإنتاجيةعلىمجموعالعاملينالذينساهموافيالعمليةالإنتاجية.
انعمليةالتوزيعتندرجمابينالوظيفتينالاقتصاديتينالاساسيتينوهماالانتاجوالاستهلاكوتوزععلىالمجموعاتالاربعالكبرى:

- تثمينعناصرالانتاج.
- الضرائبالمخصومةعلىالانتاج(التيتسمحوتضمناستمراريةالخدماتالغيرتجارية).
- اهتلاكاترأسالمالالثابت.
- تراكمرأسالمال.

لايمكنللمؤسسةانتنتجالابمشاركةخمسمتعاملين:

الاجراء:فهميقدمونقوةعملهمويحصلونعلىاجرمقابلالعملالمنجز.

المشاركينبرؤوسالاموال:ويتمثلونفيالمساهمينالذينيستثمروناداخلالمؤسسةرؤوساموالهمالتيتمولالنشاطويحصلونعلىحصصمنالارباحتبعالعددالاسهمالتيفيالمؤسسة.

المشاركينالخارجيين:ويتمثلونفيالمنظماتالماليةالتيتوفررؤوسالاموالالضروريةللمؤسسةويحصلونعلىفوائدعلىالقروضالممنوحة.

الدولة:توفرللمؤسسةالخدماتالعموميةالضروريةلسير
عملالمؤسسةفيظروفمناسبةكالتهيئةالعمرانية،الشرطة،العدالة... غرائبالتيتقطعمنالارباح.

المؤسسةنفسهاالتيتنظمالانتاجعنطريقتجميعمختلفعناصرالانتاجوتحتفظبجزءمنالارباحالغيرموزعللمساهمين.

الأعوان الاقتصاديون و الدورة الاقتصادية

تمهيد:

يعتمد النشاط الاقتصادي على تشارك مجموعة من الأعوان يختلفون في نشاطهم الاقتصادي، لكن يساهمون في تنمية الحياة الاقتصادية، من خلال أداء وظيفة اقتصادية رئيسية، ويرتبطون فيما بينهم بمجموعة من العالقات تتولد عنها تدفقات اقتصادية في اتجاهات مختلفة. نهدف في هذه المحاضرة إلى تحديد المتدخلين في الدورة الاقتصادية مع تحديد الدور الذي يلعبه كل فاعل اقتصادي.

I. الأعوان الاقتصاديون:

1. تعريف النشاط الاقتصادي:

النشاط الاقتصادي هو المجهود الذي يبذله العون الاقتصادي لإشباع حاجاته او من أجل الحصول على الأموال و السلع و الخدمات.

- **تعريف العون الاقتصادي:**

يعرف العون الاقتصادي بأنه كل شخص طبيعي أو معنوي يزاول نشاطا اقتصاديا، يترتب عليه تدفقات اقتصادية.

هومجموعةالافرادالذينيقومونبالاستثماروالانتاجوالاستهلاكوالادخاروالتبادلويصنفونفئاتمتشابهةومتجانسةمنحيثالسلوكالاقتصادي. اذنفيالمتعاملالاقتصاديهوكلشخصطبيعياومعنوييقومبمهاماقتصاديةتتولدعنهاتدفقاتاقتصادية.

- **مميزات الاعوان الاقتصاديون:**
- مستقلون في اتخاذ القرارات الخاصة بهم.
- ينجزون عمليات اقتصادية.
- تربطهم علاقات فيما بعضهم، تنتج عن هذه الاخيرة تدفقات اقتصادية عينية او حقيقية او تدفقات نقدية.
- **تعريف التدفقات الاقتصادية:**

التدفق الاقتصادي عبارة عن حركة السلع والخدمات والأموال بين الأعوانالاقتصاديين، هو ينقسم إلى صنفين:

التدفقات الحقيقية أو العينية: وهي حركة السلع والخدمات بين الأعوانالاقتصاديين.

التدفقات النقدية: هي حركة النقود بين الأعوانالاقتصاديين في اتجاه معاكس للتدفق الحقيقي.

- **تصنيف الاعوان الاقتصاديين:**

يتحدد النشاط الاقتصادي من تفاعل مجموعة من القطاعات الاقتصادية، التي نذكرها على الشكل التالي:

- **قطاع الأسر (قطاع العائلات):**

يتكون هذا القطاع من مجموع المستهلكين سواء كانوا يعيشون ضمن أسر أو بشكل فردي، ويتشابهون في نشاطهم الاقتصادي المتمثل في استهلاك السلع والخدمات بالدخل المتحصل عليه مقابل العمل، كما أن جزء من الدخل يمكن أن يدخر ليستهلك في المستقبل.

تتمثل مساهمة الأسر في الاقتصاد الوطني من خلال[21] :

- استعمال جزء من الدخل في الإنفاقالاستهلاكي (السلع والخدمات).
- ادخار الجزء الفائض عن الاستهلاك.
- استثمار المدخرات.
- دفع الضرائب والرسوم.

- **المؤسسات الاقتصادية:**

- **تعريف المؤسسة:**

اختلفت تعاريف المؤسسة الاقتصادية حسب الاتجاهاتالاقتصادية، حيثتعرفعلىانهامنظمةاقتصاديةتضممجموعةمنالوسائلالماديةوالماليةالبشريةالتيتستعملهالإنتاجالسلعوالخدماتوتقديمها

[21]-قريش بن علال وأخرون، محاضرات مدخل لعلم الاقتصاد، مقدمة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك 19 علوم اقتصادية، كلية الاقتصاد بجامعة تلمسان، بدون تاريخ، ص37.

افيالسوق.

ويمكنتعريفالمؤسسةايضابانهاجهازيتكونمنكلالأنشطةالتيتختصبإنتاجوتوزيعالسلعوالخدماتبغرضتحقيقالربح.

التعريف 2: هيعبارةعنمتعاملاقتصاديلهمكانتهمتميزةوهيالعمودالفقريللاقتصادالوطني

التعريف 3:

يعرف"فرانسوابيرو "المؤسسةعلىانهاهيالمكانالذييتمفيهعمليةالدمجبينالعناصرالمختلفةللإنتاجمناجلالحصولعلىمنتجيتمبيعهفيالسوق.

التعريف4:

تعتبرالمؤسسةمجموعةمنسقةمنالاعضاءتمتنظيمهاحسباهدافمعينةلأداءبعضالوظائفوذلكمنخلالتنفيذعملياتمختلفةتؤولالىبيعالسلعوالخدماتفيالسوق.

- **نشاط المؤسسة الاقتصادية:**

يتمثل نشاط المؤسسة الاقتصادية في:

- انتاجسلعوخدماتمنخلالمزجوسائلالانتاج.
- تقومبالاستثمارمناجلتجديدوسائلالانتاجاوتوسيعنشاطها.
- تدفعالضرائبوالرسومللدولة.

- **خصائصالمؤسسةالاقتصادية:**

- للمؤسسةشخصيةقانونيةمستقلة (لهاحقوقوعليهاواجبات).
- اداءالوظيفةالتيوجدتمناجلها.
- تأقلمالمؤسسةمعالمحيطالذيتنشطفيه.
- قدرهالمؤسسةعلىالبقاء.
- كلمؤسسةتضعاهدافتسعالتحقيقها.
- المؤسسةمصدررزقالكثيرمنالافراد.

- **أصناف المؤسسات:**

تصنف المؤسسات وفقا لعدة معايير من بينها:

- **الشكل القانوني**: وفقا لهذا المعيار تقسم المؤسسات إلى:
  - المؤسسات الفردية: تعود ملكيتها لشخص واحد أو عائلة واحدة.
  - الشركات: شركات الأشخاص مثل شركة التضامن وشركة المسؤولية المحدودة، وشركاتالأموال مثل شركات المساهمة.
- **الطابع الاقتصادي**: وفقا لهذا المعيار تصنف المؤسسات إلى مؤسسات صناعية، مؤسسات فلاحية، مؤسسات تجارية،...إلخ.
- **طبيعة الملكية**:
  - المؤسسات الخاصة: تعود ملكيتها لفرد أو مجموعة من الأفرادكشركة الأشخاص.
  - المؤسسات العمومية أو العامة: ملكيتها للدولة.
  - المؤسسات المختلطة: الملكية مشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- **المؤسسات المالية**:

هي المؤسسات التي يتمثل نشاطها الأساسي في جمع الودائع من الأفراد والمؤسسات أصحاب الفائض، وإقراضها إلى مجموعات أخرى أو استثمارها من أجل تحقيق عوائد مالية. ويضم هذا النوع من المؤسسات كل من:

البنوك: البنكالمركزيوالبنوكالتجارية،يتمالتداولعنطريقالنقودوالسوقالذييحكمهذهالمعاملاتيدعىالسوقالنقدي.

البورصة: التداولفيهابالأوراقالماليةالمتمثلةفيالاسهموالسنداتمنخلالالسوقالمالي.

تساهم هذه المؤسسات في تمويل الاقتصاد من خلال:

- تجميع رؤوس الاموال(جمع الودائع من الاعمال الاقتصاديين)
- تقديم المدخرات في شكل قروض مقابل الحصول على عائد مالي(الفائدة)
- دفع الضرائب والرسوم.
- **الادارات**:

هيكلالهيئاتالتيتقدمالخدماتغالباماتكونمجانيهوهيتتكونمن

:الدولة،الجماعاتالمحلية،والضمانالاجتماعي،تقومباقتطاعاتاجباريةيتممنخلالهاتحويلالطبقاتالحكومية.ويتمثلنشاط هافي[22]:

- تقديمخدماتلأفرادالمجتمع.
- تتحصلعلىايراداتفيشكلضرائبورسوممنالاعوانالاقتصاديين.
- تستهلكالسلعوالخدماتالمشتراتمنالمؤسسةالاقتصادية.
- تقومبالاستثمارفيالمجالاتالمختلفة.

- **العالم الخارجي:**

يتمثلفيالاعوانالاقتصاديونالمتواجدونخارجالوطنالذينتربطهمعلاقاتاقتصاديةمعالاعوادالاقتصاديونالمقيمينفيالدولةالمعنية.

II. الدورة الاقتصادية:

هي عبارة عن حركة في شكل دائري تمثل التدفقات الحقيقية و النقدية التي تنشأ بين مختلف الأعوان الاقتصاديين.

[22]- رفيقة صباغ، محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد، مرجع سابق، ص55.

السوق

تمهيد:

يعتبر السوق وفقا للمفهوم الاقتصادي الحديث، مجموع العالقات التي تربط بين طرفين تتلاقى رغباتهم في تبادل سلعة أو خدمة في فترة زمنية معينة، وليس بالضرورة أن يكون التبادل في مكان محدد نظرا للتطور التكنولوجي الذي سهلسبل الاتصال بين أطراف المعاملاتالاقتصادية. نعمد في هذه المحاضرة إلى الإلمام بكل المفاهيم المرتبطة بالسوق وأنواعه ووظائفه، وكذا تلك المرتبطة بالعرض والطلب وتوازن السوق.

I. المفهوم الاقتصادي للسوق و تنظيمه في النظام الرأسمالي:

1. مفهوم السوق[23]:

يجب النظر الى السوق كآلية عمل يمكن للبائعين و المشترين بواسطتها تقرير الأسعار و تبادل السلع و الخدمات. و قد يكون السوق متمركزا في موقع معين، مثل سوق الأوراق المالية أو غير متمركز كما هو الحال بالنسبة الى المساكن و العمالة. و قد يكون السوق الكترونيا، كما هو الحال بالنسبة للعديد من الأصول و الخدمات المالية، التي تتم المتاجرة بها بواسطة الحاسوب. و الصفة الحاسمة لأي سوق هي أنه يجمع البائعين و المشترين معا للاتفاق على الأسعار و الكميات.

كما يمكن تعريف السوق بأنه آلية عمل يتفاعل من خلالها البائعون و المشترون لتقرير سعر و كمية سلعة او خدمة.

2. تنظيم السوق في النظام الرأسمالي:

تتم في السوق مختلف الصفقات بين البائعين و المشترين، حيث يتبادلون فيما بينهم السلع و الخدمات، و ان التعامل يكون على اساس اسعار تتحدد في السوق بطريقة او اخرى. اما كيف تحدد الأسعار فأمر يختلف باختلاف التنظيم القائم للسوق، فالأسواق تختلف من حيث الطريقة التي يتحدد بها السعر، ومدى سلطة

[23]- بول ساموبلسون و ويليام نوردهاوس، المرجع السابق، ص50.

البائع أو المشتري في التأثير في السعر ارتفاعا او انخفاضا. و يرجع هذا الاختلاف الى مدى التنافس الذي يواجهه كل من البائعين و المشترين، او ما يتمتع به كل من الجانبين من عنصر المنافسة و عنصر الاحتكار[24].

II. أشكال السوق و وظائفه:

1. أشكال السوق:

تختلف الاسواق عن عضها البعض من حيث الطريقة التي يتحدد بها السعر من جهة، و من جهة اخرى في تحديد السعر. فيمكننا التمييز بين أربع أنواع من الاسواق: سوق المنافسة الكاملة، سوق المنافسة الاحتكارية، سوق الاحتكار التام و سوق احتكار القلة.

- **سوق المنافسة الكاملة:**

يتميز هذا النوع من السوق بالشروط التالية[25]:

كثرة عدد البائعين والمنتجين: فيهذه الحالة لا يستطيع المنتج الفرد التأثير على الكميات المعروضة وكذلك المستهلك الفرد لا يستطيع التأثير على الكميات المطلوبة فلا يستطيع أيمنهما التأثير على سعر السلعة في السوق وان الثمن بلا شك يتأثر بجميع التجار وجميع البائعين.

تجانس المنتجات: وهذا يعني امكانية احلال السلعة مكان سلعة اخرى بقدرة على تحقيق نفس الاشباع للمستهلك وخاصة انهم ينافرون في هذه السوق انكافة المنشآت تقوم بإنتاج سلعة متماثلة بحيث لا تستطيع أي منشأة التحكم في السعر الذي تبيع به السلعة.

حرية الدخول والخروج من السوق: لا توجد أي قيود تمنع الجماعات والافراد من الدخول والخروج من السوق مما يؤكد حرية انتقال العناصر لانتاج من صناعة الى صناعة واستخدامها في مجالات مختلفة.

العلم التام بظروف السوق والاسعار السائدة: وهذا يعني ان جميع البائعين والمشترين على علم تام بأسعار السلع وشروط بيع تلك السلع، و هكذا لا يستطيع المنتج استغلال المستهلك بفرض اسعار اعلى لسلعة محددة تباعا بأسعار اقل بكثير في اماكن مختلفة.

- **سوق الاحتكار التام:**

[24]- قريش بن علال ، محاضرات مدخل لعلم الاقتصاد، مقدمة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك علوم اقتصادية، كلية الاقتصاد بجامعة تلمسان، 2014-2015، ص75.

[25]- ضرار العتيبي و زملاؤه، الأساس في علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص164.

هو السوق الذي ينتج و يبيع فيه بائع واحد فقط، كشركة الغاز و الكهرباء.

- **سوق المنافسة الاحتكارية:**

تعتبر أكثر الأسواق شيوعا، فالسلع المتوفرة في هذه السوق غير متجانسة و لكنها متقاربة من بعضها البعضبمعنى أنه يمكن اعتبار السلع المنتجة بدائل جيدة و لا يمكن اعتبارها مكملة لبعضها البعض و الاختلاف بين السلع يمكن حقيقيا او وهميا. و يميز المنتجون سلعتهم عن السلع الاخرى اما باللون او الرائحة او التغليف او العلامة التجارية.

- **سوق احتكار القلة:**

يتميزهذاالسوقبوجودعددقليلمنالمؤسساتايعددالمؤسساتالمنتجةفيهذهالاسواقلايتجاوزالاربعمؤسساتمماينعنياستحواذ كلمؤسسةمنهذهالمؤسساتعلىنصيبكبيرمنحصةالسوق. كما
انهلايوجدايااتفاقبينالمنتجينعلىالكمياتالتيسيتمانتاجهااوتحديداسعاربيعهاكمالايستطيعاحدالمنتجينانيؤثرفيتغيرالسعرا وتغيرالكمية المعروضة
منالسلعةحيثاذاقاماحدالمنتجينبمحاولةلزيادةحصتهفيالسوقعنطريقتخفيضالسعراوعنطريقالدعايةلمنتجهفانهيتوقعردفا علىكبيرمنقبلالمنتجينالاخرينللمحافظةعلىنصيبهمفيالسوقوتعتبرالموادالاولية التيتدخلفيالصناعاتمناهمهذهالسلع.

2. وظائف السوق:

يتسمالسوقبوظيفتيناساسيتينوهما:

تحديداسعارالسلعوالخدمات: فالسوقيحددااسعارالسلعوالخدمات،الاسعاربمعنىانهاتتفاعلمنحيثقوىالعرضوالطلب،فال سلعالتييتوجهالناسالشرائهاترتفعاسعارهاالااذااستجابالمنتجينلهذاالطلبوانتجوالمزيدمنالسلع،فاذاتوفرتالسلعةبشكل كبيرتعوداسعارهاللانخفاض،وهكذاتتجاذبقوىالعرضوالطالبحتىتتحددالاسعار.

تخصيصالمواردالاقتصاديةبينالاستخداماتالمختلفة:منوظائفالسوقانهاتخصصالمواردالاقتصاديةبينالاستخداماتالمختلفة فالسلعالتييزيدالطلبعليهايتمتوجيهالمزيدمنالمواردالاقتصاديةاليها،ويزدادتوظيفالمواردالاقتصاديةمنعملوراسالمالومواردط بيعيةفيانتاجهذهالسلعوبالتاليالسوقيقومبهذهالوظيفة.

III. قوى السوق و توازنه:

1. قوى السوق:

- **الطلب:**

- **تعريف الطلب:**

يعبرالطلبعنكميةالسلعوالخدماتالتييرغبالمستهلكونفيشرائهابأسعارمحددةوفيمكانوزمانمعينين[26].مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

- **القانون العام للطلب:**

ينص قانون الطلب على (ان هناك علاقة عكسية بين سعر سلعة معينة والكمية المطلوبة من تلك السلعة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة).وكما أوضحنا ان تعريف الطلب يفترض بقاء العوامل الأخرى ثابتة، حتى يكون التغير في الكمية المطلوبة راجعا إلى التغيير في سعر السلعة فقط. ومن هنا أيضا نلاحظ ان التعريف يركز على العلاقة التي يؤثر فيها السعر في الكمية المطلوبة، وليس العكس. أي ان السعر هو المتغير المستقل، والكمية المطلوبة هي المتغير التابع، والعلاقة بين السعر كمتغير مستقل، والكمية المطلوبة كمتغير تابع، علاقة عكسية[27].

- **منحنى الطلب:**

يكون على شكل منحنى سالب الميل ينحدر من اعلى إلى اسفل وإلى اليمين كما يوضح العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة. أي ان المنحني يصور قانون الطلب حيث نلاحظ انه يقيس على المحور الافقي الكمية المطلوبة وعلى المحور العمودي السعر .فكل سعر وكمية مطلوبة مناظرة يتم تمثيلها بنقطة واحدة.

[26]– رسلان خضور، غسان ابراهيم ، الإجازة في الإعلام والاتصال ، من منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية،2020، ص120.

[27]- عبد الغفور ابراهيم احمد، المرجع السابق، ص26.

ويتمالتوصيل بين تلك النقاط ببعضها البعض بمنحنى يسمى منحنى الطلب وقد يكون هذا المنحني في شكل خط مستقيم أو في صورة منحني مقوس، كما يوضح الشكلين الآتيين[28]:

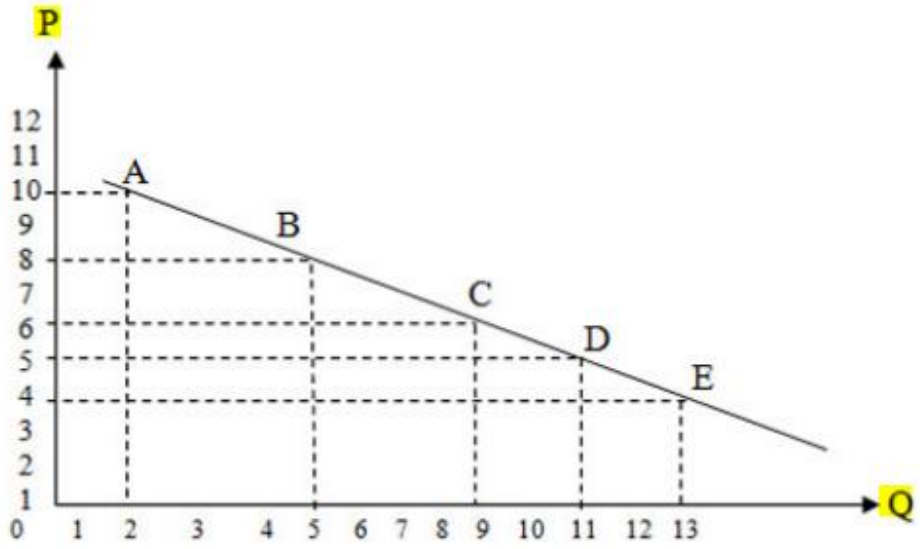

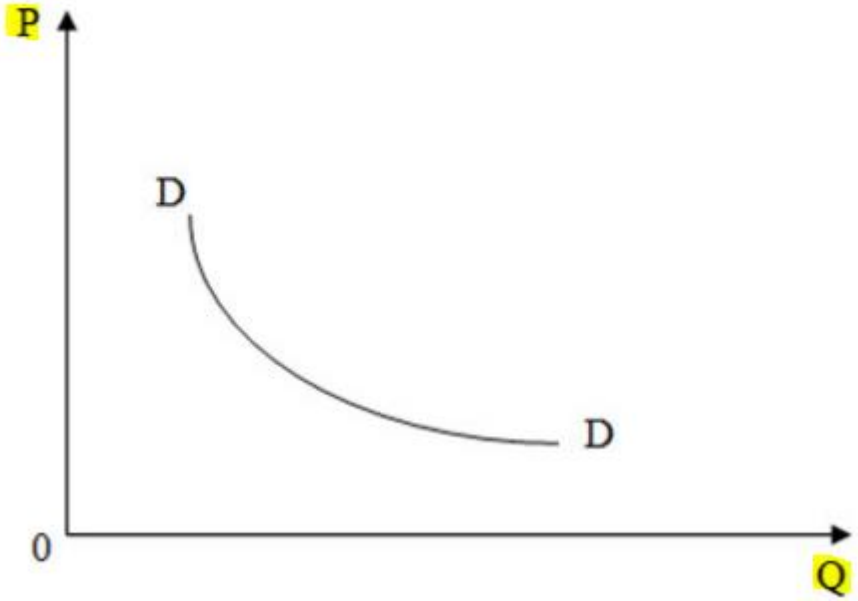

[28] - عبد الغفور ابراهيم احمد، المرجع السابق، ص27.

ويجب هنا ان نفرق بين منحنى طلب الفرد ومنحنى طلب السوق لكن جميعها تنحدر من أعلى إلى اسفل وإلى اليمين عاكسة بذلك قانون الطلب.

منحنى طلب الفرد: وهو المنحنى الذي يعكس طلب مستهلك واحد على سلعة معينة وكما أوضحنا اعلاه فهو منحنى يميل من الأعلى إلى الاسفل وإلى اليمين مما يعكس العلاقة العكسية بين سعر السلعة والكمية المطلوبة منها.

منحنى طلب السوق: وهو المنحنى الذي يعكس طلب جميع المستهلكين على سلعة معينة ونحصل عليه بالتجميع الافقي للكميات التي يرغب جميع المستهلكين في طلبها عند كل سعر.

- **العوامل المؤثرة على الطلب:**

- **دخلالمستهلك:**

انارتفاعدخولالمستهلكينيؤديالزيادةقدرتهمعلىشراءالسلعة،وبالتاليتزيدالكميةالمطلوبةمنهاعندكلسعر.

- **ذوقالمستهلكين:**

انالكميةالمطلوبةمنايسعهتتوقفعلىمدىميلالمستهلكينالىها،فاذاحدثتغيرفيذوقالمستهلكينادىالىالاقبالعلىالسلعةوبالتالي فانالكميةالمطلوبةمنهاعندكلسعرسوفتزداد. ويتمذلكعنطريقتأثيرالدعايةوالاعلان.

- **توقعاتالمستهلكين:**

عندمايتوقعالمستهلكونبانهسعرسلعةمعينة سيرتفعفيالمستقبلالقريبفانطلبهمعلىتلكالسلعةسوفيزداد.

- **اسعارالسلعالاخرى:**

قدتكونهذهالسلعبديلةاومكملة،فاذاتغيرسعرهذهالسلعفانهذاالتغيريؤثرعلى سعرالسلعةالاصلية. حيث لو زاد سعر القهوة، يزيد الطلب على الشاي، على اعتبار انهما سلعتان بديلتان. أي ان هناك علاقة طردية. اما السلع المكملة، فارتفاع سعر السكر يقلل الطلب على الشاي، لانهما مكملتان، أي ان هناك علاقة عكسية.

- **عدد المستهلكين (المشترين):**

إن زيادة عدد المستهلكين تؤدي إلى زيادة الطلب على السلعة المعينة عند كل سعر فينتقل المنحنى الى اليمين. وبالعكس إذا نقص عدد المستهلكين سوف يؤدي إلى نقص الطلب على تلك السلعة (أي انخفاض الطلب) فينتقل المنحنى الى اليسار.

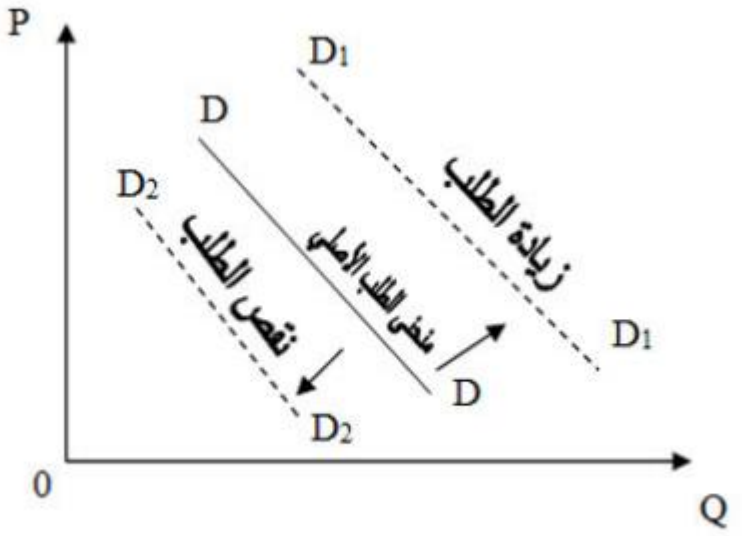

- **العرض:**
- **تعريف العرض:**

يعرفعلىانهرغبةوقدرةالبائعاوالمنتجعلىعرضكميةمحددةمنالسلعوالخدماتفيالسوقبأسعارمحددةخلالفترةمعينة.

- **قانونالعرض:**

انالعلاقةبينسعرالسلعة(كمتغيرمستقل) والكميةالمعروضةمنها(كمتغيرتابع)

هيعلاقةموجبةاوطردية،معثباتالعواملالاخربالمؤثرةفيالعرضوتسمىظروفالعرض.

ويبينهذاالقانونانالكميةالمعروضةمنسلعةماسوفتزيدكلماارتفعسعرالسلعة.

وسوفتنخفضكلماقلسعرالسلعة،معبقاءالاشياءالاخربعلىحالها.

- **منحنىالعرض**[29]:

يكونعلىشكلمنحنىموجبالميل،يميلمنالاسفلالىالاعلىوالىاليمين،وبمايوضحالعلاقةالطرديةبينالسعروالكميهالمعروضة،أي ان منحنى العرض يصور لنا أو يعكس لنا قانون العرض.

حيثنلاحظانهيقيسعلىالمحورالافقيالكميهالمعروضةوعلىالمحورالعموديالسعر.

فكلسعروكميةمعروضةمناصرهيتمتمثيلهابنقطةواحدة،يتمالتوصيلبينتلكالنقاطببعضهاالبعضبمنحنىيسمىمنحنىالعرض،وقديكونهذاالمنحنىفيشكلخطمستقيماوفيصورةمنحنىمقوس،كمايوضحالشكلانالاتيان:

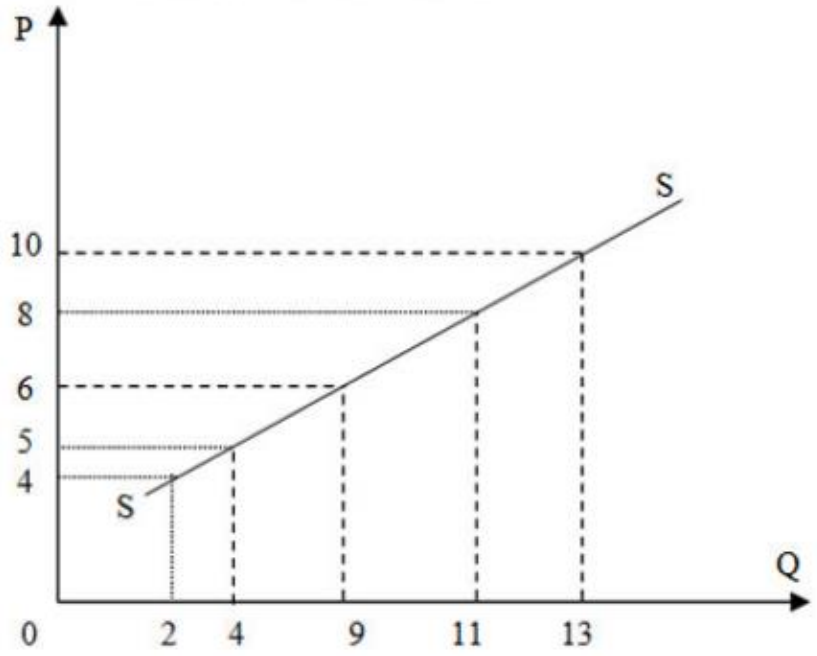

منحنى العرض على شكل خط مستقيم

[29]- عبد الغفور ابراهيم احمد، المرجع السابق، ص45.

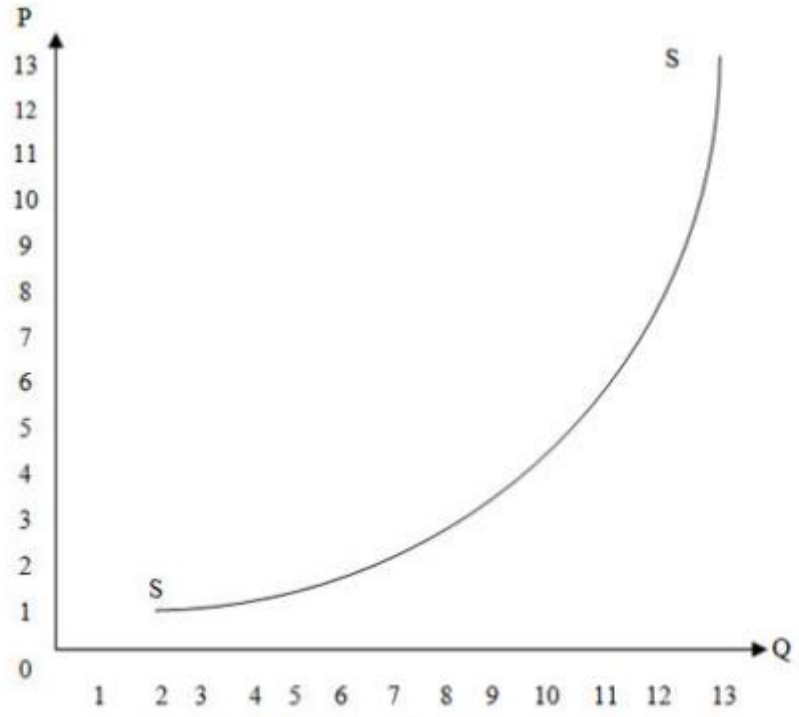

منحنى العرض على شكل منحنى مقوس

ويجب ان نلاحظ أن هناك فرقاً بين منحنى العرض الفردي ومنحنى عرض السوق. لكنها جميعا تتجه من الأسفل إلى الأعلى وإلى اليمين، عاكسة بذلك قانون العرض.

منحنى العرض الفردي: هو المنحنى الذي يعكس عرض بائع (منتج) واحد لسلعة معينة. وكما قلنا هو منحنى يتجه من اسفل إلى أعلى وإلى اليمين مما يعكس العلاقة الموجبة (طردية) بين سعر السلعة والكمية المعروضة منها.

منحنى عرض السوق وهو المنحنى الذي يعكس عرض جميع البائعين (المنتجين) لسلعة معينة. ونحصل عليه بالتجميع الأفقي للكميات التي يستطيع ويرغب المنتجون في عرضها عند كل سعر.

- **العوامل المؤثرة على العرض:**

- **عدد المنتجين (البائعين):**

اذاارتفععددالبائعيناوالمنتجينلسلعةمافاينذلكسيؤديالىزيادةعرضالسلعة،وبالتاليانتقالمنحنىعرضالسوقالىاليمينوالىالاسفل. ويحدثالعكسفيحالةانخفاضعددالبائعيناوالمنتجينللسلعة.

- **اسعارعناصرالإنتاج:**

انزيادةالاسعارلعناصرالإنتاجيؤديالىزيادةكلفيالإنتاجوهذايجعلالمنتجينيقللونالكميةالتييعرضونهاعندكلسعر(ايانخفاض العرض) والعكسيحدثعندماتنخفضاسعارعناصرالانتاج.

- **المستوىالفني(التقني) للإنتاج:**

اذاحدثتحسنفيالمستوىالتقنيللإنتاج (اياستخدامآلاتاكثركفاءةمثلا) فانمتوسطكلفة انتاجالسلعةستنخفض،فيصبحمنمصلحةالمنتجينانيزيدالكميةالتييعرضونهاعندكلسعر.

- **الطقس:**

عاملاخرمنالعواملهوالطقسوالتغيراتالمناخيةوخاصةانبعضالدولتشهدزيادةفيموسمالامطاريسهمفيازدهارالزراعةونموالمحاصيلالزراعية،وهيتسهمفينقصالمعروضمنتلكالسلعالزراعية.

- **مستوىالضرائبوالاعاناتالحكومية:**

قدتتدخلالحكومةفيالنشاطالاقتصاديلأغراضسياسيةاواجتماعية،فاذاقدمتالحكومةمعوناتللمنتجينورجالاعمال،اوخفضتالضرائبعلىالانتاجاوالمبيعاتفانذلكسيؤديالىانخفاضتكلفةانتاجالسلعة،وبالتاليسيزيدعرضالسلعةفيالسوق،ويتمثلذلكبيانيافيانتقالمنحنىعرضالسوقالىاليمينوالىالاسفل.

وفيمقابلفانالزيادةالضرائباوتخفيضمستوىالمعوناتالحكومةلهتأثيرسلبيعلىاربحالمنتجينللسلعة،وسينعكسذلكعلىنقصعرضالسوقوبالتاليانتقالمنحنىالىاليسارواىالاعلى.

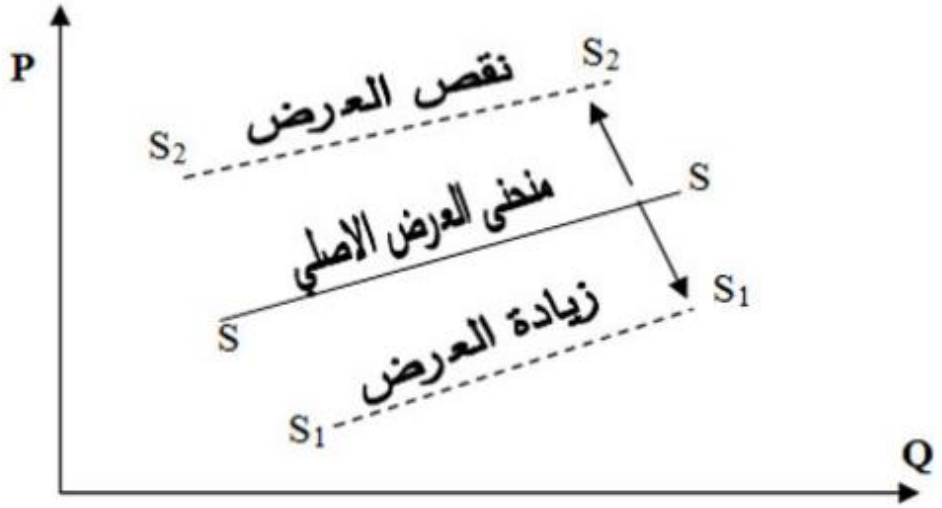

2. توازن السوق[30]:

عرفنا انا الطلب يمثل رغبة المستهلكين والعرض يمثل رغبة البائعين، ايتفاعل قوة الطلب ينتج عنهما تحديد الثمن الذي يتم به تبادل السلعة فعلا، وكذلك الكمية التي يتم تبادلها فعلا. ويسمى هذا السعر بسعر التوازن، كما تسمى الكمية بكمية التوازن.

الخلاصة، انه اذا كانت الكمية المطلوبة اكبر من الكمية المعروضة يكون هناك عجز، واذا كانت الكمية المعروضة اكبر من الكمية المطلوبة يكون هناك فائض، واذا تساوت الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة يكون هناك توازن في السوق.

نقطة التقاطع بين المنحنيين تسمح بتوضيح حالة التوازن كما هو موضح في الشكل، ففيها النقطة يحصل تراضي بين المنتجين والمستهلكين لتبادل نفس الكمية.

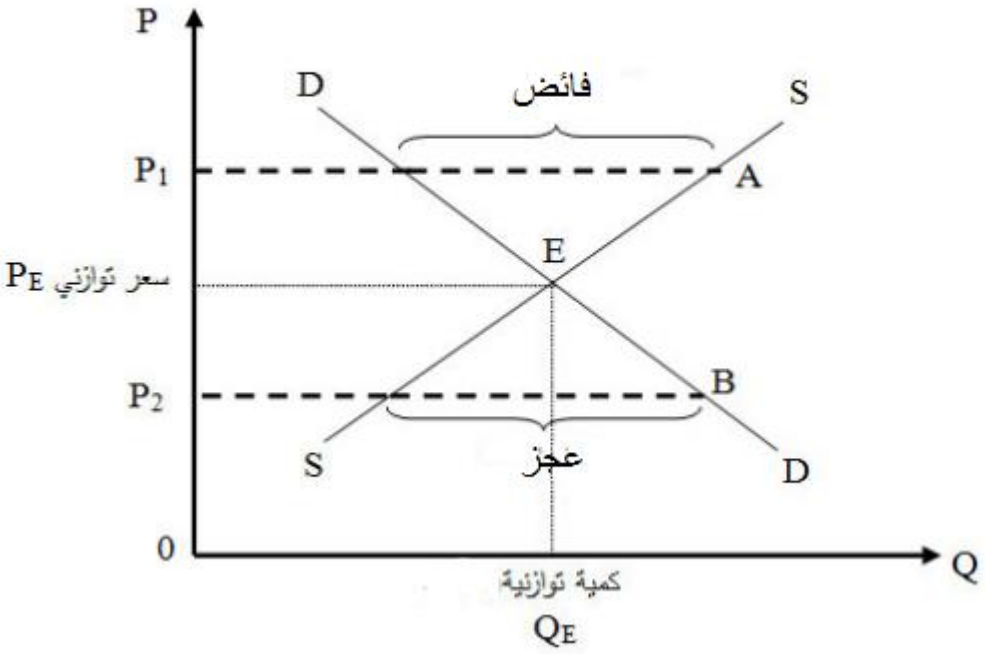

[30]- قريش بن علال ، محاضرات مدخل لعلم الاقتصاد، مرجع سابق، ص83-84.

النقود

تمهيد:

تمثل النشاط الاقتصادي في المجتمعات البدائية في تلبية الاستهلاك الذاتي، ومع نمو المجتمعات وتطورها ظهر التخصص في الإنتاج، والذي أوجد فائضا في السلع، أدى ذلك إلى ظهور الحاجة إلى التبادل فيما بين هذه السلع، وهكذا نشأ التبادل الذي تجسد في المقايضة. لكن هذه الآلية واجهت العديد من الصعوبات من أهمها:

- صعوبة تحقيق التوافق بين رغبة المشتري ورغبة البائع في وقت واحد .
- استحالة تجزئة معظم السلع المتداولة، بحيث يتعذر استبدال سلع تتميز بكبر الحجم أو ارتفاع القيمة بكميات كبيرة من سلع أخرى .
- عدم وجود وحدة لقياس قيم السلع والخدمات المختلفة.
- عدم وجود شيء أو وسيلةالاختزان القيمة

وللتغلب على صعوبات المقايضة السالفة الذكر ظهرت النقود لتكون مقياسا للقيمة ووسيطا للتبادل التجاري، لما تتميز به من مميزات مختلفة، وكان أول أشكالها النقود السلعية.

I. ماهية النقود:

1. تعريف النقود:

تعرف النقود بأنها أي شيء يستخدم من قبل الأفراد ويلقى قبولا عاما كوسيط للاستبدال في المعاملاتالاقتصادية، ويصلح في الوقت ذاته لقياس القيم وحفظا لثروة وتسوية الديون والالتزامات[31].

والنقود وسيلة للتبادل تمكن من الشراء الفوري للسلع والخدمات، دون تكلفة التبادل والبحث، وتمكن الحفاظ على القيمة في التبادل، وهي ظاهرة اجتماعيةلأنها تستند على ثقة المجتمع في النظام الذي يصدرها[32].

[31]– عبد الرحمن يسري، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008 ،ص347.

[32]– بخزار فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000 ،ص35.

منخلال التعريفين السابقين يمكن القول أن النقود هي وسيلة للتبادل ومقياس للقيمة، تحظى بالقبول والثقة في المنظومة المصدرة لها من طرف أفراد المجتمع.

2. نشأة النقود و تطورها:

كانتالمجتمعاتالقديمةقائمهعلىالحياهالتشاركيةحيثتشبعحاجاتالانسانعلىحسابالعملالمشترك(الاكتفاءالذاتي).

ومعبدأالتوسعظهرتالحاجةالىالتبادلحيثكانلابدمنوجودوسيلةلتحقيقالمبادلات.

ظهرتالمقايضةكأولشكلمناشكالالتبادلالبدائيوالتينعنيبهاتبادلسلعةبسلعةاوخدمةبخدمةدوناستعمالوسيط(جلود،شاي،مواشي،قمح...) لكنمنعيوبالمقايضة :

- عدمالتوافقبينرغباتالطرفين.
- صعوبةتجزئةبعضالسلع.
- عدموجودنسبةللمقايضة.
- صعوبةتخزينبعضالسلع.

انهذهالصعوباتادتالىاستعمالالمعادنالنفيسةكالذهبوالفضة.

لكنصعوبةاستخراجهامنالمناجموثمنهاالباهضادىالىظهورالنقودفيالقرن 17.

3. أشكال النقود:

تتمثل الصعوبة الأساسية لنظام المقايضة في ضرورة تحقيق التوافق المزدوج للرغبات، والذي عقد من عمليات التبادل، لدى كان من الضروري إيجاد حل لهذه العوائق، والذي تجسد في إيجاد سلعة معينة تستخدم كوسيلة للاستبدال(السلعة الوسيطة)، وهذا ما مثل الظهور الأول للنقود والتي تجسدت في النقود السلعية.

- **النقود السلعية:** لم يستخدم الأفراد سلعة واحدة للاستبدال، بل كان هناك عدد من السلع المتفق عليها، فاستخدمت الماشية بأنواعها والجلود والزيوت والخمور وأدوات الصيد والغلال والمعادن كالنحاس والفضة والذهب، وقد وجد الإنسان في هذه الأخيرة من الخصائص ما جعله يفضلها

على غيرها من النقود في مبادلاته، ذلك لسهولة حملها وصالبتها وثبات قيمتها، وأصبحت المعادن النفيسةمثل الذهب والفضة تلقى قبولا عاما من جانب الأفراد[33].

- **النقود المعدنية:** وتمثل جزاً صغيرا من كمية النقود في المجتمع . وقيمة المعدن في هذه العملات تقل كثيرا عن القيمة المسجلة عليها . وتكتسب هذه النقود قيمتها الاسمية من القانون ، الذي يلزم الافراد استخدامها في التداول . و تنقسم النقود المعدنية الى:
  - **نقود معدنية كاملة:** قيمتها القانونية تتساوى مع قيمتها كمعدن.
  - **نقود معدنية مساعدة:** قيمتها القانونية تفوق قيمتها كمعدن.
- **النقود الورقية:** تطورت النقود الورقية بالنسبة للغطاء الذهبي الذي ترتكزعليه وفقا لثالثة مراحل هي[34]:

- **المرحلة الأولى:** النقود الورقية الصادرة تكون بغطاء ذهبي يمثل 100% ،فيالأساسكانت الورقة النقدية كناية عن شهادة ذهبية، تمثل كمية معينة من الذهب المودع لدى المصرف، وفي هذه المرحلة كانت الأوراق الصادرة مغطاة كليا بقيمة الذهب المودع.
- **المرحلة الثانية:** الورقة النقدية الصادرة عن المصرف القابلة للتحويل أو النقد الائتماني: أصبحت أوراق المصرف النقدية بمثابة نقد فعلي متميز عن النقد المعدني، ولم تعد تلك الأوراق تستمد قيمتها من رصيد الذهب الذي تمثله، بل من الثقة التي يوليها حاملها للمصرف. وعليه وجدت الجهات النقدية التي تصدر هذه النقود، أنها في غير الحاجة إلى الاحتفاظ بغطاء ذهبي يعادل 100 %منقيمته، ومن تم أخذت هذه النسبة في التناقص.
- **المرحلة الثالثة:** أوراق البنك غير قابلة للتحويل (الورقة–النقد): حامل أوراق المصرف النقدية قد يسعى في بعض الظروف السياسية كالحروب أو الثورات مثال إلى طلب تسديد أو تحويل كافة الأوراق التي بحوزته إلى ذهب أو فضة، وفي المقابل الأوراق الموضوعة في التداول هي بطبيعة الحال أعلى من قيمة الرصيد المتوفر بالمعادن الثمينة. فهذا الطلب المتعاظم على التحويل قد يقود بنك الإصدار إلى الإفلاس، ولمواجهة هذا الخطر، أقرت الدولة السعر)القيمة)الإلزاميللأوراق النقدية،

[33]– عبد الرحمن يسري، مقدمة في الاقتصاد، مرجع سابق، ص349.

[34]– سنوسي علي، محاضرات في النقود والسياسة النقدية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2014-2015، ص15.

أي بمعنى آخر سمحت لمؤسسة الإصدار بأن ال تبدل تلك الأوراق مقابل نقود معدنية)ذهب أو فضة(، بالسعر الإلزامي، يعني أن الأوراق تحوز على قيمة قانونية)سعر قانوني(، وأنه في هذا السياق يجبرالأفراد والصناديق المالية العائدة للدولة على قبول الأوراق النقدية أسوة بالنقود المعدنية.

- **نقود الودائع**:هي أرصدة حسابات يملكها الأفراد، تتكون من خلال فتح حسابات جارية لدى البنوك التجارية، والتي تنتقل ملكيتها من فرد لآخر عن طريق السحب عليها باستعمال الشيكات، وقد أدى انتشار استعمال نقود الودائع إلى توفير وسائل مبادلات جديدة، والشيك وسيلة دفع مهمة، إذا أصبحت الشيكات تستعمل على نطاق واسع، بحيث ال يعتبر نقدا في حد ذاته، وإنما وسيلة لتحويلمبلغ من ودائع العملاء لدى البنوك والوديعة هي النقود[35].
- **النقودالإلكترونية**: هي عبارة عن قيمة نقدية بعملة محددة تصدر في صورة بيانات إلكترونية مخزنة على بطاقة ذكية أو قرص صلب، بحيث يستطيع.صاحبها نقل ملكيتها إلى من يشاء دون تدخل شخص آخر[36].
  - **الفرق بين النقود القانونية و النقود الائتمانية:**

النقودالقانونيةهيكلالنقودالتييحصلعليهاالفردلشراءمستلزماته،يصدرهاالبنكالمركزي،الصفةالقانونيةراجعةعلىانهلابد انيقبلهاايشخصفيعمليةالتبادل.

اماالنقودالائتمانيةتستخدمعادةفيتسويةمعاملاتكبيرةالحجمتأخذشكلصكوكمصرفيةوتصدرهاالبنوكالتجارية.

4. وظائف النقود:

هناك وظائف متعددة للنقود باعتبارها اداة من ادوات السياسية الاقتصادية ، الا اننا سنركز هنا على تلك الوظائف التي تساعد على تسهيل عمليات التبادل في المجتمع في ظل سيادة التخصص وتقسيم العمل. حيث يمكن جمع هذه الوظائف في قسمين:

[35]- محمد دويدار، الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1998 ،ص53.

[36]- سنوسي علي، محاضرات في النقود والسياسة النقدية، مرجع سابق، ص26.

- **الوظائف الرئيسية:**

- **النقود كوسيط للتبادل:**

تعني هذه الوظيفة الأساسية أن السلع والخدمات يتم تبادلها من خلال أداة عامة تحظى بقبول عام من جميع الأفراد هي النقود، وهي بذلك تعطي لحاملها مجالا واسعا للاختيار، وتمكنه من شراء أو بيع سلعة أوخدمة يريدها في الزمان والمكان الذي يرغبهما[37].

- **النقود مقياس لقيمة:**

تقوم هذه الوظيفة الأساسية على إرجاع قيم جميع السلع والخدمات المتداولة في الاقتصاد إلى النقود، إذ أن كل سلعة أو خدمة في السوق لها قيمة محددة، يجب حسابها في ظل سوق يتم تداول المئات من السلع والخدمات فيه.تتضمن أهمية هذه الوظيفة للنقود كمقياس للقيم، و كوحدة للحساب في تسهيل عمليات التبادل والتعبير بوحدات نقدية عن قيمالأصول والخصوم والتكاليف...الخ[38].

- **الوظائف الثانوية او المشتقة:**

- **النقود كمستودع لقيمة:**

إن استخدام النقود في ظروف النشاط الاقتصادي كوسيط للاستبدال يتضمن بالضرورة وجود فواصل زمنية ما بين الحصول عليها وإنفاقها. ومن تم فإن هناك حتما قدر من النقود يبقى لدى الأفراد دون استخدام لمدى من الزمن، وهكذا فإن استخدام النقود كوسيط للاستبدال يتضمن بالضرورة استخدامها في حفظالقيمة أو الثروة[39].

- **النقود مقياس للمدفوعات الآجلة:**

---

[37]–محمد حسين الوادي وآخرون، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010 ،ص25.

[38]– محمد حسين الوادي وآخرون، النقود والمصارف، مصدر سابق، ص24.

[39]– عبد الرحمن يسري، مقدمة في الاقتصاد، مرجع سابق، ص360.

النقود مقياس للقيم في الحاضر وللمدفوعات التي يقع تاريخ استحقاقها في المستقبل، فهذه الوظيفة تسهل تنفيذ العقود الآجلة وتيسر عملية الاقتراض، حيث تستطيع الحكومات وكذا الأفراد، تمويل المشروعات من خلالالاقتراض أو إصدار السندات والتي يتم سدادها في الآجال المستقبلية.

II. السياسة النقدية:

يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها مجموعة من القواعد والوسائل والأساليبوالإجراءاتوالتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأشير (التحكم) في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة ، خلال فترة زمنية معينة . والسلطة النقدية هنا يقصد بها البنك المركزي في أي دولة ، وتبنى السياسة النقدية على التأثير في عرض النقود أو المعروض النقدي بأدوات معينة تسمى أدوات السياسة النقدية . ولذلك ينطوي تعريف السياسة النقدية على استخدام عرض النقود لتحقيق أهداف اقتصادية معينة ، فإذا كانت السلطة النقدية ترغب في زيادة الطلب الكلي لتحقيق مستويات مرتفعة من الدخل والعمالة وهي في هذه الحالة سياسة توسعية ، فأنها تفعل ذلك عن طريق زيادة عرض النقود . واذا رغبت في تخفيض الطلب الكلي فأنها بذلك تكون سياسة انكماشية ، وبالتالي تلجأ الى تخفيض عرض النقود . وهي تقوم بذلك بالتأثير على عرض النقود أو التحكم في عرض النقود من خلال أدوات السياسة النقدية، والهدف من ذلك هو ضبط النشاط الاقتصادي والحيلولة دون حدوث التضخم أو الانكماش.

المشكلات الاقتصادية الكبرى (التضخم و البطالة)

I. التضخم:

تسعى اقتصادات الدول إلى إضفاء صفة الاستقرار على مستويات أسعار السلع والخدمات التي تتعرض إلى التقلبات ، وما تسببه ارتفاعها من مشاكل على استقرار تلك الاقتصاديات . ومستويات هذه الأسعار في الاقتصاد يقاس بالرقم القياسي للأسعار ، والتغير الذي يطرأ عليها عبر الزمن يعرف بمعدل أو نسبة التضخم . ويعتبر التضخم من الظواهر الاقتصادية التي أخذت تتنامى خصوصاً في العقود الأربعة الأخيرة ، وأصبح التضخم أكثر الظواهر الاقتصادية ارتباطاً باقتصاديات دول العالم بكافة اتجاهاتها ومستوياتها ، بحيث أصبح ظاهرة عالمية.

1. مفهوم التضخم:

التضخم هوالزيادةأوالارتفاعالعاماالمستمرفيالمستوىالعاملللأسعارعبرفترةزمنيةمعينة.

ومن هذا التعريف يمكن أن نلاحظ:

- أن المستوى العام للأسعار هو متوسط الأسعار النقدية لعدد كبير من السلع والخدمات داخل الاقتصاد وذلك في لحظة معينة من الزمن . ويمكن الكشف عن التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار بواسطة الأرقام القياسية للأسعار، والتي تمثل مقارنة بين المستوى العام للأسعار في فترة زمنية معينة مع فترة زمنية ثانية والتي يطلق عليها (سنة الأساس).
- كما أن الفهم الدقيق لمشكلة التضخم هو ليس في زيادة الأسعار في سنة ، ثم تعود بعدها إلى المستوى العام المقبول ، بل الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار ولفترة زمنية معينة ، فمثلاً زيادة أسعار القمح بسبب رداءة موسم زراعي في سنة ما قد تزول إذا ما عاد وأصبح الموسم الزراعي بظروف أفضل ، وعليه لا يمكن اعتبار ذلك مشكلة تضخمية. حيث أن التضخم يسود أسعار جميع القطاعات الاقتصادية وبصورة زيادة مستمرة وملموسة في المستوى العام للأسعار .

وقد بات من المتعارف عليه أن معدلات التضخم التي تقل عن (5 %) تعتبر ضمن الإطار المقبول لزيادة الأسعار. أما إذا ازدادت عن هذا الحد فإنه سيترك أثراً واضحاً على القوة الشرائية للنقود التي يستطيع من خلالها المواطن الحصول على كمية السلع والخدمات ، بحيث لا يستطيع في هذه الزيادة أن يحصل على نفس الكمية من تلك السلع والخدمات وبالتالي تراجع القدرة الشرائية للأفراد على الحصول على احتياجاتهم بشكل عام.

وقد يعرف التضخم على أساس نقدي ، بأنه زيادة واضحة في كمية النقود المتداولة في المجتمع . أو على أساس عيني على أنه زيادة في الطلب على ما هو متاح من السلع والخدمات وعلى الدخل الحقيقي . ولا بد من الإشارة هنا إلى الفرق بين الدخل النقدي والدخل الحقيقي، إن الدخل النقدي أو الاسمي هو الدخل الذي يحصل عليه عنصر الإنتاج بغض النظر عن المستوى العام للأسعار أو معدل التضخم . أما الدخل الحقيقي فهو مقدار الدخل الفعلي مع الأخذ بالاعتبار حجم التغير في المستوى العام للأسعار ، فعندما يكون معدل التضخم مرتفع في الاقتصاد فإن الدخل النقدي يكون أكبر من الدخل الحقيقي والعكس صحيح.

2. أنواع التضخم:

يمكن التمييز بين أنواع عدة من التضخم من خلال ظروف أو أسباب حدوثها، و زمان و مكان حدوثها. و قد ذكرت الادبيات الاقتصادية عدة أنواع للتضخم منها:

- **التضخم العادي او الزاحف:**

نصادف هذا النوع في البلدان الصناعية المتقدمة ذات الهياكل الإنتاجية المتطورة. ويتجلى هذا النوع من التضخم بارتفاع طفيف في أسعار السلع والخدمات نتيجة لقدرة الجهاز الإنتاجي المتطور على الاستجابة لمتطلبات الطلب الكلي في السوق. ويكون هذا النوع من التضخم ذا تأثير ضعيف على المستهلكين في البداية. ومع مرور الزمن ونتيجة لتراكم معدلات التضخم خلال سنوات يبدأ

المستهلكون يشعرون بثقله، خاصة إذا تزامن ذلك مع سياسة تجميد الأجور. و من أهم أسبابه:

- الزيادة الطبيعية للسكان و تطور احتياجاتهم، دون أن يواكب ذلك في عرض السلع و الخدمات لتلبية هذه الاحتياجات.
- تمويل قسم من الانفاق العام عن طريق اصدار النقود بدون غطاء من الإنتاج او المعادن الثمينة.
- تأخر استجابة الجهاز الإنتاجي للزيادة في الطلب الفعال.

- **التضخم المكبوت او المقيد:**

غالباً ما يظهر هذا النوع من التضخم في الدول التي تأخذ بالاقتصاد الموجه حيث تصدر الدولة نقوداً دون غطاء بهدف الإنفاق العام للدولة ، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار نتيجة زيادة الطلب على العرض بسبب زيادة كمية النقود ، فتلجأ الدولة إلى التدخل من أجل التحكم بالأسعار عن طريق تحديد حصص من السلع والخدمات لكل فرد وكأن الدولة بذلك كبتت أو قيدت تحول الفجوة بين زيادة الطلب وانخفاض العرض . وهذا ما يؤدي إلى ظهور الأسواق السوداء.

- **التضخم الجامح:**

يعتبر من اسوء اشكال التضخم، عادة ما يحدث هذا النوع من التضخم في بدايات مرحلة الانتعاش أو مرحلة الانتقال من نظام اقتصادي إلى آخر ، أو فترات تعقب الحروب . لذلك يعتبر هذا النوع من أسوء أنواع التضخم . حيث يفقد الناس الثقة بالنظام الاقتصادي القائم . إن هذا التضخم هو تضخم حلزوني تصاعدي في الأسعار والأجور حيث تؤدي زيادة الضغوط على الأسعار إلى ردود أفعال تنتج المزيد من التضخم . وهذا النوع من التضخم يغذي نفسه بنفسه ، حيث تصل فيه الأسعار إلى أرقام فلكية وتزاد سرعة دوران النقود ، وتعطل وظيفتها كمخزون للقيمة وتستخدم كوسيط للتبادل فقط حيث لم يعد للنقود قيمة تقريباً . وأشهر مثال على هذا النوع من التضخم ما شهدته ألمانيا في أوائل العشرينات من القرن الماضي حيث قامة الحكومة بطبع النقود بمعدلات مرتفعة للغاية لتغطي نفقاتها ، وفي عام 1923 تعدى معدل التضخم إلى 1.000.000 % حيثأنكثيرمنالشعب الألماني لجأ إلى نظام المقايضة ، واستخدام السلع بدلاً من النقود كأن يحدد التاجر سعر الدجاجة بأربع أرغفة خبز.

- **التضخم المتسلل:**

وهوتضخمعاديلكنهيحدثاثناءانخفاضالانتاج،حيثتبدااسعارالسلعوالخدماتفيالارتفاع،مايخلقمخاوفلدىالمستهلكينمن استمرارارتفاعالاسعار،فيقومونبشراءالسلعوالخدماتويتخلصونمنالنقود،فيتكونالتضخمالمتسللوالذييؤديالىكبحالنمو [40].

- **التضخم المستورد:**

عندما ترتفع أسعار السلع المستوردة فان كثيرا من السلع المتداولة محليا سترتفع أسعارها أيضا، أي نقل عدوى التضخم من الاقتصاد الاجنبي الى الاقتصاد الوطني عن طريق استيراد السلع و الخدمات بأسعار عالية. و هذا ما يؤثر بشكل واضح على أصحاب الدخول الثابتة فيطالبون بزيادة الأجور و المرتبات.

- **التضخم الركودي[41]:**

و يمثل ظاهرة اقتصادية متناقضة إذ يعني الركود الاقتصادي انكماش في العرض السلعي بل انخفاض كبير، إذ تسبق مرحلة الركود مرحلة الكساد بينما يعني التضخم ارتفاعا في الاسعار، و يعبر التضخم الركودي عن ارتفاع في المستوى العام للأسعار، و في الوقت نفسه ارتفاع في معدلات.

3. آثارالتضخم:

ان للتضخم آثارا اقتصادية كثيرة يمكن أن نلخص أبرزها وأهمها وهي:

- **الأثر على عدالة توزيع الدخل:** إن أبرز آثار التضخم هو ما يسببه التضخم من خفض الدخل الحقيقي للمجتمع ، فأصحاب الدخول الثابتة كالموظفين أو المتقاعدين وذوي الدخل المحدود سيتأثرون نتيجة ما يلحق بهم من أذى نتيجة الانخفاض في القوة الشرائية لدخولهم . من جانب آخر فإنه سيعود بالنفع لأصحاب المهن والمنتجين الذين تكون دخولهم متغيرة وغير ثابتة ، وذلك نتيجة الزيادات المتواصلة بأسعار منتجاتهم وصولاً إلى دخول حقيقية غير متأثرة بالتضخم .وعليه فإن

[40]- قريش بن علال ، محاضرات مدخل لعلم الاقتصاد، مصدر سابق، ص95.

[41]- قريش بن علال ، محاضرات مدخل لعلم الاقتصاد، مصدر سابق، ص96.

التضخم هنا يؤدي إلى إعادة توزيع الدخول بين أفراد المجتمع لصالح ذوي الدخول المتغيرة وفي غير صالح أصحاب الدخول الثابتة.

- **الأثر على توزيع الثروة:** أن التغير في الدخل الحقيقي للمجتمع نتيجة التضخم سيؤدي إلى إعادة توزيع الثروة بين فئات المجتمع المختلفة . فكما أوضحنا أن أصحاب المهن والمنتجين الذين ازدادت دخولهم الحقيقية سيكونون أكثر قدرة على زيادة ثروتهم ، في حين أن أصحاب الأراضي والعقارات السكنية والذين تناقصت دخولهم الحقيقية سيعملون على بيع جزء من ممتلكاتهم نتيجة ارتفاع قيمتها الحقيقية التي ستزيد من عوائدها ، ومن أجل المحافظة على نفس مستوى نمط استهلاكهم الذي اعتادوا عليه قبل التضخم . وهنا نجد أن ملكية الأصول الحقيقية ستنتقل من الفئات التي تناقص دخلها الحقيقي إلى الفئات التي زاد دخلها الحقيقي في نفس الفترة الزمنية. كذلك وكنتيجة لارتفاع الأسعار (التضخم) فإن المقترضون (المدينون) سيستفيدون بشكل أكبر من المقرضون (الدائنون) ، فالمبلغ الذي اقترض اليوم ، سيفقد الكثير من قوته الشرائية عند فترة سداده نتيجة حدوث التضخم وبصورة متزايدة.
- **الأثر على الإنتاج:** نتيجة التضخم الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بمعدل أسرع من تكاليف الإنتاج، مع وجود موارد متاحة قابلة للاستثمار ستساهم في زيادة الإنتاج ، لأن ذلك سيرافقه توقعات متفائلة للمستثمرين تدفعهم إلى زيادة استثماراتهم وإنتاجهم لتحقيق أرباح أكبر ، وبالتالي فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة التوظيف والدخل والإنتاج . وإذا استمر التضخم في الارتفاع بعد مستوى التشغيل الكامل لموارد الاقتصاد فإن لذلك نتائج ضارة على الاقتصاد ، منها عدم قدرة المنتجين على تصريف منتجاتهم وبالتالي تسريح وتقليص الأيدي العاملة وحدوث البطالة . إن بلوغ الاقتصاد مستوى التشغيل الكامل لموارده ، يعني أن المنتجون سيعملون على خزن إنتاجهم لتوقعهم زيادة الأسعار المستقبلية ، يقابل ذلك زيادة طلب المستهلكين على المنتجات وتخزينها لتوقعاتهم زيادة الأسعار المستقبلية أيضاً . وعليه نجد بأن زيادة الأسعار ستؤدي إلى زيادة الإنتاج وزيادة الأرباح وزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية والإنتاجية في آن واحد . إلا أن هذه الحالة يصعب استمرارها بسبب الارتفاع المستمر بالأسعار والذي يؤدي إلى صعوبة تصريف منتجاتهم مما يدفعهم إلى تسريح أو تقليص الأيدي العاملة فظهور البطالة.

- **الأثر على ميزان المدفوعات:** نتيجة التضخم فإن أسعار المنتجات المحلية للبلد ستزداد وبالتالي فإن الطلب على صادرات هذا البلد ستنخفض نتيجة انخفاض تنافسيتها في الأسواق الخارجية ، وسيزداد الطلب المحلي على استيراد السلع من الخارج نتيجة انخفاض أسعارها نسبة إلى نظيراتها المحلية التي ارتفعت أسعارها . وهذا يعني حدوث اختلال في الميزان التجاري أي أنه سيحدث عجز في ميزان المدفوعات للبلد ، والذي بدوره سيؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية محلياً وخارجياً ، مما يترك آثاره في استنزاف موارد البلد واحتياطاته النقدية بالعملة الأجنبية . بل يؤدي إلى التوجه نحو الاستيراد والإحجام عن السلع المحلية ، وتراجع حجم الإنتاج المحلي ، وبالتالي تعطل جزء كبير من الطاقة الإنتاجية وقوة العمل وظهور البطالة.
- **الأثر على الادخار والاستهلاك:** كما أوضحنا فإن التضخم يؤدي إلى انخفاض الدخول الحقيقية وبالتالي فإن قيمة الادخار ستنخفض ، لأن معظم الدخل النقدي سيوجه إلى استهلاك السلع والمنتجات التي أسعارها في ارتفاع مستمر . كذلك نجد أن الأفراد سيتحولون بدل الادخار أو الاحتفاظ بالنقود السائلة (نتيجة انخفاض قيمة النقود وارتفاع الأسعار) إلى استبدالها بسلع وأصول مختلفة للمحافظة مستوياتهم المعيشية السابقة . وإن كل ذلك سيكون أثره على انخفاض الاستثمار ونمو الناتج القومي.

والحقيقة أن للتضخم آثار كثيرة على نواحي المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية نتيجة آثاره السلبية على التنمية الاقتصادية حيث يعمل على ترسيخ حالة من عدم التأكد حول الوضع الاقتصادي في الدولة ومستقبلها ، فهو يؤدي كما أسلفنا إلى انخفاض المدخرات وحجم الاستثمار ومعدل الإنتاجية ، مما قد يسبب أعمال شغب وتفشي ظاهرة الفساد السياسي والاجتماعي.

3. السياسات المتبعة للحد من التضخم:

تختلف السياسات المنتهجة في مكافحة التضخم من بلد إلى آخر تبعا لاختلاف مسبباته إلا أنه يمكن التمييز بين نوعين من سياسات عالج التضخم أهمها الآتي:

- **إجراءات السياسة النقدية:**

تباشر السياسة النقدية تأثيرها في مكافحة الضغوط التضخمية، والحد من آثارها والعمل على تحقيق استقرار نسبي في مستويات الأسعار المحلية من خلال مجموعة من الوسائل المرتبطة أساسا بإدارة وعرض واستخدام النقود في الاقتصاد القومي، وتتضمن السياسة النقدية العديد من الإجراءات التي ترتبط بعمليات الإصدار النقدي وتحقيق رقابة فاعلة على الائتمان،حيث يصعب الفصل بين النقد والائتمان من حيث تأثيرهما في تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار، ويعمل البنك المركزي بصفته واضعا للسياسة النقدية ومنفذا لها بالتعاون والتنسيق مع مختلف المؤسسات المالية والمصرفية التي تعمل تحت رقابتهو إشرافه على رسم السياسات النقدية التي تكفل تحقيق الاستقرار النقدي، و تقسم وسائل السياسة النقدية الى وسائل كمية و أخرى نوعية أهمها الاتي:

- **رفع سعر اعادة الخصم:**

يعرف سعر إعادة الخصم بأنه سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند الاقتراض أو طلب إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية ففي حالات التضخم يقوم البنك المركزي برفع معدل الخصم قصد التقليل من مقدرة البنوك التجارية على الاقتراض.

- **سياسة السوق المفتوحة:**

يقصد بسياسة السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بعمليات بيع وشراء الأوراق المالية والتجارية في الأسواق المالية، وذلك بهدف التأثير على كمية النقود المتداولة، يقوم البنك المركزي ببيع السندات الحكومية للبنوك التجارية في السوق المفتوحة بغرض التخفيض من احتياطاتها النقدية حيث تضعف مقدرتها على الإقراض وينخفض حجم النقود في السوق.

- **رفع نسبة الاحتياطي القانوني:**

تعبر نسبة الاحتياطي النقدي القانوني عن تلك النسبة من الودائع التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي كاحتياطي قانوني قابل للتعديل بالزيادة أو النقصان بحسب الظروف الاقتصادية السائدة، وتلجأ البنوك المركزية لاستخدام هذه الوسيلة لمكافحة الضغوط التضخمية، من خلال تخفيض كمية النقد في

التداول، حيث تعمد البنوك المركزية إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع لدى البنوك التجارية، وذلك بهدف تخفيض مقدرة البنوك التجارية على إنشاء الائتمان.

- **رفع نسبة هامش الضمان:**

تستخدم هذه الوسيلة عند قيام البنوك التجارية بتقديم تسهيلات ائتمانية تستخدم بهدف المضاربة في سوق الأوراق المالية، حيث يقوم الأفراد عند شرائهم للأوراق المالية بتمويل الشراء من جانبين، الجانب الأول يمول من أموالهم الخاصة ويمثل هامش الضمان المقدم من الأفراد عن القروض الممنوحة للمضاربة ويمول الجانب الثاني من مشترياتهم من الأوراق المالية من خلالالتسهيلاتالائتمانية المقدمة لهم من البنوك التجارية، ففي حالة التضخم، يطلب البنك المركزي من البنوك التجارية رفع نسبة هامش الضمان.

- **رفع سعر الفائدة:**

عادة ما يلجأ البنك المركزي إلى استخدام هذه الوسيلة بهدف تحقيق الاستقرارالاقتصادي، والحد من مقدرة البنوك التجارية على منح الائتمان، والتحكم في حجم السيولة في الاقتصاد.

- **إجراءات السياسة المالية:**

تتمثل السياسة المالية في مجموعة من السياسات الحكومية التي تستخدم الوسائل المالية من نفقات عامة وضرائب وقروض ووسائل نقدية وموازية ... الخ، لتحقيق أهداف السياسة الاقتصاديةوالاجتماعية والسياسية والثقافية والصحية ومن أهم وسائل هذه السياسية كالآتي:

- **سياسة تجميد الأجور و مراقبة الأسعار:**

للحد من التضخم تعمل الدولة ، بالتعاون مع النقابات و أرباب العمل على تجميد الأجور لفترة زمنية معينة و في نفس الوقت تراقب التغيرات في الأسعار للحفاظ على القدرة الشرائية كما هناك إجراءات مالية أخرى مثل خفض الانفاق الحكومي، فرض ضرائب جديدة أو زيادة نسبة الضرائب القديمة.

تنبيه[42]:

[42]- قريش بن علال ، محاضرات مدخل لعلم الاقتصاد، مصدر سابق، ص98.

لاعلاقةللغطاءالذهبيبقوةالعملةفالينياليابانياقوىعملاتالعالموهيغيرمغطاهبالذهبولميسببلهاذلكضعفا،والاهممنالغطاءال ذهبيهوتحديدالعلاقةبينكميةالنقودومستوىالاسعارفيالمجتمع.

هذهالعلاقةهيالتيتمنعالدولالفقيرةمنزيادهكميهالنقودفيهالانكثرةالسيولةامامقلةالمواردسيرفعالاسعاروتنخفضقوةالنق ودالشرائيةوتصبحورقاتافها.

الشرطالاساسيلطباعةالنقوديتمثلفيضرورةطباعتهابشكليتناسبمعالاداءالاقتصاديللدولة.

ايانايهدولةتريدطباعةالنقداضافيلابدوانتنظرالىحجممانتنتجهمنسلعوخدمات،وهيالمعلوماتالتييمكنمعرفتهابشكلتقر يبيمنخلالالتعرفعلىالناتجالوطنيلاقتصادهذهالدولة.

كلماارتفعتالانتاجية،وكلمانماالناتجالوطني،استطاعالاقتصاداستيعابكمياتاكبرمنالنقودالاضافية.

II. البطالة:

انالبطالةظاهرةوجدتفيأغلبالمجتمعاتالانسانيةولايكادمجتمعمنالمجتمعاتعلىمرالعصوريخلومنهذهالظاهرةاوالمشكلةبشك لاوبآخر.

ولقداصبحتالبطالةتمثلازمةعالميةويندرانيوجدبلدلايعانيمنهاومناثارهاولاخلافعلىانهاالانواحدةمناخطرالمشكلاتالتيتوا جههامختلفدولالعالمالمتقدمةوالناميةعلىالسواءولذلككانالاهتمامبمشكلةالبطالةعلىالمستويينالعالميوالمحلي.

وتكمنمشكلةالبطالةفيكونهامشكلةمركبة،فمنالخطأاعتبارهامشكلةاقتصاديةفقطولكنفيحقيقتهامشكلةاجتماعيةو سياسةواقتصاديةلذلك،وانتأخذاساليبمواجهتهاالمنهجالتكامليوذلكمنخلالتنميةشاملةاجتماعيةواقتصاديةوسياسي ةوثقافيةوديموغرافية[43].

1. مفهوم البطالة[44]:

لقد تعددت تعاريف البطالة نذكر منها:

[43]- طارق عبد الرؤوف عامر، أسباب و أبعاد ظاهرة البطالة و انعكاساتها السلبية على الفرد و الاسرة و المجتمع و دور الدولة في مواجهتها، الطبعة الثانية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الردن، 2015، ص11.

[44]- ادريس زغاد، دراسة العلاقة بين التضخم و البطالة في الجزائر في الفترة (1980-2018)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2019/2018، ص9.

- حسب المكتب الدولي للعمل: "البطالة تشمل كافة الأشخاص الذين هم في سن العملو الراغبين في العمل، والباحثين عنه ولكنهم لا يجدونه، وذلك خلال فترة الإسناد".
- هي تعطل جانب من قوة العمل المنتج اقتصاديا تعطلا اضطراريا رغم القدرة والرغبةفي العمل والإنتاج.
- يعتبر الشخص عاطلا عن العمل إذا لم يكن لديه عمل ولكن يسعى جاهدا للبحث عن واحد ولكن ال يجد، والأشخاص الذي ليس لديهم عمل و لا يسعون للحصول على واحد فإنهم متعطلين برغبتهم وال يدخل حسابهم في القوة العاملة. "

وبناءا على التعاريف السابقة للبطالة نقول عن الفرد بأنه "بطالا" إذا توفرت فيه ثالث مميزاتوهي أن يكون: الفرد دون عمل، باحثا وقادرا على العمل وراغب فيه عند الأجر السائد.

من خلال ما سبق يمكن استخلاص تعريف شامل للبطالة: "هم الأشخاص القادرين والراغبين في العمل والباحثين عنه لكن عاجزين على العثور عن العمل".

2. أنواع البطالة:

- **البطالة الدورية[45]:**

يتعرضالنشاطالاقتصاديالىفتراتصعودوهبوطدوريةوتراكميةتسمىالدورةالاقتصاديةحيثينتقلمنمرحلةالرواج(التوسع) يتزايدفيهاالدخلوالناتجوالتوظيفالىانيصلالىنقطةالذروةثمتحدثنقطةالتحوليتجهبعدهانحوالهبوطالدوريبجميعمكوناتهاالسابقةفيدخلالاقتصادالقوميمرحلةالانكماشليبدأبالانتعاشنحوالتوسعمرةاخربوهكذا.

وفيكلمرحلهيتعرضالطلبعلىالعمالةالتقلباتواضحهففيمرحلهالكسادينخفضالطلبعلىالعمالة،والذييبدوبتخفيضساعاتالعمل،ثمتصريحالعمالبسببهبوطالمشترياتوتزايدالمخزوناتمنالسلعالاستهلاكية،وبالتاليانخفاضالانتاجويتبعهالدخلالقوميفيهبطمعهالانفاقالاستثماري،فتكونالنتيجةارتفاعمعدلالبطالةامافيمرحلةالتوسعفيحدثالعكسممايؤديالىانخفاض

[45]– فاتن علي منصور، البطالة وأثرها على التنمية الاجتماعية، رسالة أعدّت لنيل درجة الماجستير في السكان والتنمية، اختصاص السكان و التنمية، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2014، ص32.

معدلالبطالة،ويعدهذاالنوعمنالبطالةسمةمنسماتالنظمالرأسماليةفيالدولالصناعيةالكبرىالتيتعتمدعلىآليةالسوقوفيحالو جودهذاالنوعفيالدولالناميةوالمختلفةفيكونبسببارتباطهابالسوقالعالميةاواسواقالدولالمتقدمة.

- **البطالة الاحتكاكية[46]:**

تشير البطالة الاحتكاكية إلى وجود أفراد قادرين على العمل ويبحثون عن وظيفة مناسبة لأول مرة، أو يبحثون عن وظيفة أفضل من سابقتها في الوقت الذي توجد فيه وظائف تناسب خبراتهم وأعمالهم ومهاراتهم، إلا أنهم لم يلتحقوابها بسبب عدم معرفتهم بأماكن وجودها ، الأمر الذي يؤكد عليه عدد من الاقتصاديين بضرورة إنشاء بنك أو مركز للمعلومات الخاصة بعرض العمل للتقليل من مدة البحث عن العمل.

وتتوقف فترة الانتظار على عدة عوامل منها:

- معدل الأجر المقبول الذي يتوقع الأفراد الحصول عليه.
- درجة الاستقرارالاقتصادي للدولة.
- مدى تقلب الاقتصاد بين فترات الرواج والكساد.

- **البطالة الفنية (الهيكلية)[47]:**

تعرفالبطالةالفنيةعلىانهاحالةالتعطلالذييصيبجانبمنالقوةالعاملةبسببالتطوراتالتيتؤديالىاختلافمتطلباتهيكلالاقتصادال وطنيفيطبيعةونوعالعمالةالمتوفرة،فهذاالنوعمنالبطالةيمكنانيحدثنتيجةلظهورالطلبعلىنوعياتمعينةمنالمهاراتالتيتلزملإنتا جسلعمعينة.

- **البطالةالموسمية[48]:**

[46]- ادريس زغاد، دراسة العلاقة بين التضخم و البطالة في الجزائر في الفترة (1980-2018)، مرجع سابق، ص11.

[47]- ادريس زغاد، دراسة العلاقة بين التضخم و البطالة في الجزائر في الفترة (1980-2018)، مرجع سابق، ص12.

[48]- ادريس زغاد، دراسة العلاقة بين التضخم و البطالة في الجزائر في الفترة (1980-2018)، مرجع سابق، ص12.

وهيالبطالةالمرتبطةبالظروفالاجتماعيةوالمناخية،وتحدثبينعمالالمهنكيفتتطلببعضالقطاعاتالاقتصاديةفيمواسممعينةاعدا دكبيرةمنالعمال،وعندنهايةالموسميتوقفالنشاطفيهامماييستدعيتسريحالعمال،ايهياالحالةالتييتعطلفيهاجزءمنالقوةالعاملةنتيجةانكماشالطلبعلسلعمعينةغيرمواسمازدهارها.

- **البطالةالمقنعة:**

تعبرعنتلكالحالةالتييتكدسفيهاعددكبيرمنالعمالبشكليفوقالحاجةالفعليةللعملممايعنيوجودعمالةزائدةاوفائضةلاتنتج شيءتقريبا،وبحيثاذاسحبتمنمناصبعملهافانحجمالانتاجلنينخفضوينتشرهذاالنوعمنالبطالةخصوصافيقطاعالخدماتال عمومية بسببزيادهالتوظيفالحكومي.

- **البطالةالجامدة:**

همالاشخاصالذينلايسعونللعملرغمقدرتهمعلىالعملوالذينيعيشونمنميزاتالاموالوعقارات.

- **البطالةالجزئية[49]:**

تشملالاشخاصالذينيعملونلأسبابخارجةعنارادتهملساعاتاقلمنساعاتالعملالعادية،وهميبحثونعنعملاضافياومستعدو نلهذاالعملاثناءفترةالكساد.

3. آثار البطالة:

اناثارالبطالة كثيرةوتؤثربشكلسلبيعلىالمجتمعونذكرمنها:

- ارتفاعمعدلاتالتضخم: فالعلاقةبينالبطالةوالتضخمهيعلاقة طرديةفكلمازادتالبطالةقلالانتاجبالتاليازدياد ارتفاعالاسعار.
- فقدانالامنالاقتصاديلعدموجودمصدردخليجعلالفردمطمئناعلىمستقبله.
- زيادةنسبةالاميةوزوالالصناعة.
- زيادةمعدلاتالادمانوالتحرشالجنسي.
- زيادةالرغبةفياللجوءالىالهجرةوخصوصاعندالذكور.

[49]- فاتن علي منصور، البطالة وأثرها على التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص36.

4. سياسة معالجة البطالة:

انالمدخلالاساسيلعلاجمشكلةالبطالةفيايمجتمعيتوقفعلىالتشخيصالجيدلأساليبونوعالمشكلة،ومنثمتحديدوسائلواساليبعلاجهابدقة،ومنابرزهذهالاساليبنذكر منها:

- تشجيعالاستثمارالاجنبي.
- التعاونوالتكاملالاقتصادي.
- التقاعدالمسيف.
- توفيررؤوساموالللمشروعاتالصغيرة.
- الاهتمامبالصناعاتالصغيرةوالحرفاليدوية.
- يجبانتهتملجانالزكاةبتدريبوتشغيلالفقراء.
- اعادهتنظيمالمجتمعبصورةشاغلة.

III. العلاقة بين التضخم و البطالة:

قام الاقتصادي البريطاني"فليبس" بإجراء دراسة بيانات لسلسلة زمنية للبطالة والأجور في الاقتصاد البريطاني للتعرف على العلاقة بين التضخم ومعدل البطالة ، حيث أظهرت أن هناك علاقة عكسية بينهما ، وقد تم تمثيل هذه العلاقة بمنحنى عرف منحنى "فليبس" . حيث لاحظ أن استهداف تخفيض معدلات البطالة ، سيؤدي إلى القبول بمعدلات تضخم أعلى.

إن تفسير ذلك هو أن عند زيادة مستوى الطلب الكلي في اقتصاد مجتمع بمعدل كبير ، فإن المؤسسات الإنتاجية تعمل على زيادة إنتاجها ، وذلك من خلال توظيف المزيد من العمالة وبأجور مرتفعة . ونتيجة هذه الاجور المرتفعة فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج ، مما ينعكس على ارتفاع أسعار المنتجات وبالتالي ارتفاع التضخم . وهذا ما يوضح لنا تفسير تخفيض نسبة البطالة وارتفاع نسبة التضخم[50].

[50]- عبد الغفور إبراهيم احمد، مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص192.
https://docs.google.com/viewerng/viewer?url=https://foulabook.com/storage/book/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF+%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D.9%8A+%D9%84%D9%84%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A9_66197_Foulabook.com_.pdf&hl=ar

في حالة أخرى عند انخفاض الطلب يحدث كساد مما يؤدي الى تسريح العمال و ظهور البطالة، و تكون علاقة التضخم بالبطالة علاقة طردية تسمى هذه الحالة "بالتضخم الركودي".

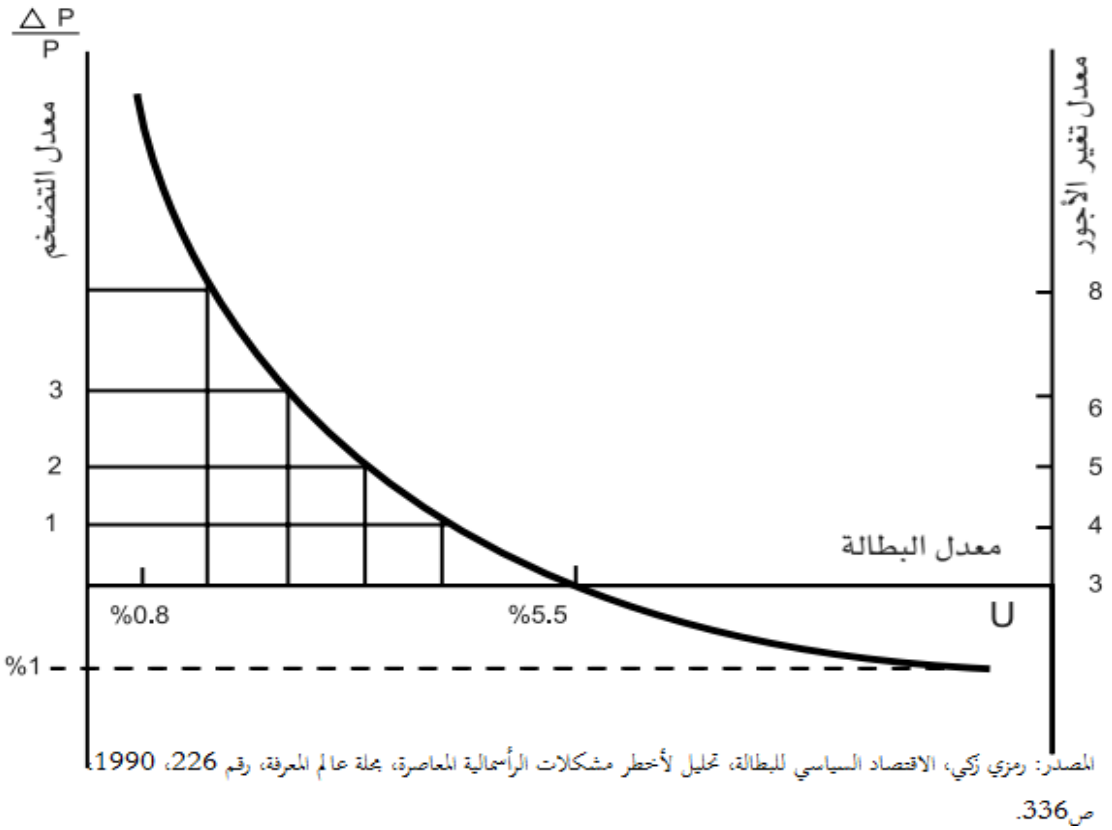

المصدر: رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، مجلة عالم المعرفة، رقم 226، 1990، ص336.

التكتلات الاقتصادية

تمهيد:

انبداية القرنا لحاليكانمسرحا لمجموعةمنا لتطوراتا لسياسيةوا لاقتصاديةوا لاجتماعيةمثلا لحربينا لعالميتينادتا لىخلقا لعديدمنا لاتفاقياتوا لمنظماتوا لظواهرا لاقتصاديةعلىغرارا لمنظماتا لتيانتجتهاا تفاقياتبروتنوودزومنظمةا لتجارةا لعالميةمماادىبا لىاتساعا لسوقوارتفاعحدةا لمنافسةوعليهكانمنا لضروريلجوءا لمؤسسةا لىا لتكتلبينها للمنافسةاوعلىا لاقلا لمحافظةعلىنصيبهافيا لسوق،وبغضا لنظرعنا لنظاما لرأسماليااوا لاشتراكيفانا لتكتلا لاقتصاديا لمستمرفيا لمشروعاتيعدمظهرامنمظاهرا لتقدما لماديوا لنمو ا لاقتصاديفيا لمجتمع،وذلكلماتحققهاا لمشروعاتا لكبيرةمنارباحضخمةا لتيتنتهيعادةا لىحالةاحتكاراوشبهاحتكار.

I. ماهية التكامل الاقتصادي:

انكلمهالتكاملالاقتصاديفيالمعنىالدارجذاتدلالةواضحةعلىربطاجزاءبعضهاالبعضليتكونمنهاكلواحد.
امافيالادبياتالاقتصاديةفاناصلاحالتكاملالاقتصاديلايحملهذاالمعنى،اذنجدانبعضعلماءالاقتصاديدرجونتحتهذاالعنوا نصورامختلفةمنالتعاونالدولي،كماقدماخرونبعضالادلةعلىانمجردقيامعلاقاتتجاريةبيناقتصادياتقوميةمختلفةينطويفيواقع الامرعلىتكاملاقتصاديربطهذهالاقتصادياتالقومية.

1. مفهومالتكاملالاقتصادي:

يمكنتعريفالتكاملبانهعمليةوحالةاذان:

- بوصفهعمليةفانهيتضمنالتدابيرالتييرادمنهالغاءالتمييزبينالوحداتالاقتصاديةالمنتميةالدولمختلفة.
- وبوصفهحالةفانهيتمثلفيانتفاءمختلفصورالتفرقةبينالاقتصادياتالقومية.

وفيتفسيرالتعريفالذياوردناهانفايجدرانفرقبينالتكاملوالتعاونواذانهبالنسبةللتعاونالاقتصاديفانهيتضمنالافعالالهادفةالىالت قليلوالتمييز،مثالذلكانالاتفاقياتالدوليةفيخصوصالسياساتالتجاريةتدخلفينقاطالتعاونالاقتصاديدوليا.
امابالنسبةللتكاملالاقتصاديفانهينطويعلىالتدابيرالفاعلةفيالقضاءعلىقدرمنالتمييزمثالذلكانازالةالحواجزالقائمةفيوجها لتجارةعلىالمستوىالدوليهيتعبيرعنعملمناعمالالتكاملالاقتصادي.

2. اشكالوصورالتكاملالاقتصادي:

منوجهةنظرالتحليلالاقتصاديللعملياتالتكاملية يفرقالمحللللاقتصاديبينخمسصورمنالتكاملالاقتصادييمكنالتمييزبينها علىالنحوالتالي:

- منطقةالتجارةالحرة: ويتمالاتفاقفيهذهالمرحلةعلىالغاءمختلفالقيودالجمركيةوالإداريةعلىحركةالسلعوالخدماتفي هابينالدولالاعضاءفيالمنطقةمعاحتفاظكلدولةعضوبتعرفتهاالجمركيةتجاهبقيةدولالعالم.
- الاتحادالجمركي: وفيهذهالصورةمنصورالتكاملتصبححركةالسلعفيمابينالدولالمتكاملةحرةمنايةقيودجمركيةاواد ارية،ولكنهذهالدولتطبقتعريفاجمركيةالموحدةتجاهالعالمالخارجياومايسمىالجدارالجمركي.

- السوقالمشتركة: بالإضافةالىحريةالتسهيلةفيمابينالدولالاعضاءتطبيقتعريفالجمركيةالموحدةاتجاهالعالمالخارجيف انهيتمالغاءالقيودعلىحركةعناصرالانتاج(العملوراسالعمل) فيمابيندولالسوق.

وعلىذلكتتشكلالدولالاعضاءسوقاموحدهيتمفياطارهاانتقالالسلعوالاشخاصوكذارؤوسالاموالفيحريةتامة.

ومنامثلهذلكالسوقالأوروبيةالمشتركة.

- الاتحادالاقتصادي: انهذهالمرحلةتعلومرحلةالسوقالمشتركة، حيثانهبالإضافةالىحريةحركةالسلعوالخدمات، وحر يةانتقالعناصرالانتاجفيمابينالدولالاعضاءوالتعريفالجمركيةالموحدةللدولالاعضاءتجاهالعالمالخارجي، المرحلةت شملايضاالاجراءاتالمتعلقةبتنسيقالسياساتالاقتصاديةالماليةوالنقدية، هذاالإلىجانبالسياساتالاجتماعيةوالضري بيةالاخربالتيتتجسدفيتشريعاتالعملوالضرائبوغيرها.
- الاندماجاقتصادي: وهذههيالمرحلةالأخيرةالتييمكنانيصلاليهاايمشروعالتكاملالاقتصادي، تتضمنبالإضافة الىماقدمناهفيالمراحلالأربعةالسابقة، توحيدالسياساتالاقتصادية كافة، وايجادسلطةاقليميةعلياموحدةتجريفيال تداولعبربلدانالمنطقةالمتكاملة، وجهازاداريموحدلتنفيذهذهالسياساتوفيهذهالمرحلةتتفقكلدولهمعضوعلىتقليص سلطتهاالتنفيذيةالذاتيةوخضوعهافيكثيرمنالمجالات، للسلطةالإقليميةالعلياوهذايعنيانالتكاملالاقتصاديالتام لايحتاجالاالىخطواتمحدودةللوصولالىوحدةسياسيةفعلية.

وفيهذاالضوءيمكنالقولبانظريةالتكاملالاقتصاديتعنيبالنتائجالاقتصاديةالتيتترتبعلىالتكاملفيصورةالخمسةالمتتابعةوبالم شكلةالتيتنشأبسببتباينالسياساتالقومية.

حقيقةيمكناعتبارنظريةالتكاملالاقتصاديجزءامنالاقتصادالدوليكفرعمنفروععلمالاقتصاد، الاانهذهالنظريةاوسعمجالا منظريةالتجارةالدولية، تأسيساعلىانظريةالتكاملهذهتتقصعنادماجاسواققوميةمناثرملموسعلىالنموالاقتصاديفضلا عنبحثالحاجةالىالتنسيقالاقتصاديالذييستوجبهقيامايااتحاداقتصاديكصورةقبلالنهايةللتكاملحسبماتقدم.

3. النشأةالحديثة للتكامل الاقتصادي:

لم يشهد القرن العشرون قيام اتحادات جمركية الا بعد انتهاء الحرب العالميةالثانية 1939- 1945 اذ شهدت الفترةالتالية لانتهاء هذه الحرب اهتماما بالغا بالتكامل الاقتصادي، سواء في اوروبا او في امريكا اللاتينية او في افريقيا. ونعطي مثالا على ذلك اوروبا قيام الاتحاد الجمركي، ومن بعده السوق المشتركة، ومن امثلة ذلك جماعة الفحم والصلب الأوروبية واتحاد دول البنلوكس (اتحاد الجمركي)،

والجماعةالاقتصاديةالأوروبية(سوق مشتركة) اما الاتحاد الاوروبي للتجارةالحرة فقد انفرد بوضع خاص، اذ ضلوا قيامة مقصورا على قيم تعاون اقتصادي بين الدول السبع في اطار منطقةتجارةحرة.

4. وسائل تحقيق التكامل الاقتصادي:

لقد ادى الاهتمام الحديث بالتكامل الاقتصادي إلى مقترحات في شأن ماهية وسائل تحقيق هذا التكامل وهنا تصير الموازنة بين رأيين متطرفين:

- الرأي المتطرف القائم على فكرةالحريةالكاملة: ان دعاةالحريةالكاملةالبعيدة عن تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية انما ينظرون الى التكامل الاقليمي على انه عودة الى الاوضاع التي اتسمت بها التجارةالحرة خلال الفترةالسابقة على نشوب الحرب العالمية الاولى، وبالتالي فان الاخذ بهذا الاسلوب في التفكير يعني ان التكامل ببساطة هو الغاء كافة العوائق التي تحول دون انسياب السلع في ما بين دول المنطقة.
- الراي المتطرف القائم على فكرة التوجيه الكامل: ان دعاة التوجيه الكامل يرون ان تحقيق التكامل ينبغي ان يكون عن طريق قيام الدولةللمتاجرة وتنسيق الخطط الاقتصاديةالقومية دون رفع الحواجز التجارية. ومن الواضح ان هذا الحل البديل يستبعد اساليب السوق ولا يعتمد الا على الوسائل الإدارية.

5. ظروف نشأة التكتلات الاقتصادية:

لقد كان انتهاء الحرب الباردة في النصف الأول من التسعينيات و ما رافقها من تحركات على الصعيد العالمي تهدف الى إعادة رسم خريطة العالم الاقتصادية و السياسية و صياغة نسق العلاقات الدولية في اطار ما يسمى بالنظام الدولي الجديد أثر واضح على المستوى العالمي، و تختلف طبيعة هذا الأثر حسب ما إذا كانت الدولة نامية أم صناعية. و من اهم تلك المتغيرات التي أثرت في العالم أجمع ما شهده العالم يوم 15 أبريل 1994 حيث تم التوقيع من طرف مائة و إحدى عشر دولة على اتفاقية "مراكش" لإنشاء منظمة التجارة العالمية إيذانا لوضع معالم التنظيم الدولي للتجارة و تدويل الحياة الاقتصادية او ما يسمى بالعولمة التي الى جانب وجهها الاقتصادي لها أوجه أخرى سياسية، و ثقافية و حتى اجتماعية. و هذه العولمة حسب

رؤية بعض الكتاب ليست الا مرحلة من مراحل تطور الرأسمالية تتميز بالانتقال التدريجي من الاقتصاد الدولي الذي تتكون خلاياه القاعدية من اقتصادات متمحورة على الذات و متنافسة الى الاقتصاد العالمي القائم على أنظمة إنتاجية كونية... و إدارة اقتصادية شديدة للعلاقات الاقتصادية العالمية.

تنامي التوجه الى التكتلات الاقتصادية و افاقه المستقبلية لا تعد ظاهرة التكتلات الاقتصادية ظاهرة حديثة، بل ترجع على الأقل الى بداية القرن العشرين و بالتحديد بعد الحرب العالمية الثانية، الا ان الجديد في الموضوع هو تنامي و سرعة التوجه الى انشاء هذه التكتلات او الدخول فيها خصوصا من قبل الدول المتقدمة. حيث يمكن القول ان تنامي هذه الظاهرة في العقد الأخير من القرن العشرين جعل منها سمة أساسية من سيم النظام الاقتصادي العالمي الجديد، و يعتقد البعض ان جذور الظاهرة ترجع الى التغيرات التي اعترت الوضع الاقتصادي العالمي في السبعينيات التي تمثلت في انهيار نظام "بروتون وودز" لأسعار الصرف الثابتة للعملات، و التحول الى نظام أسعار الصرف العائمة و ما صاحب ذلك من ارتفاع أسعار الطاقة و تقلبات حادة في أسعار العملات الرئيسية و بلوغ أزمة المديونية الخارجية ذروتها في بداية الثمانينيات، الامر الذي أدى الى ظهور موجة جديدة من السياسات الحمائية في الدول الصناعية مما اثر سلبا في حرية التجارة و التدفقات السلعية خاصة بالنسبة لصادرات الدول النامية الى الأسواق العالمية.

ولعلمناهمالاسبابالتيادتالىهذاالتوجهالجديدنحوالتكتلاتالاقتصاديةفيصفوفالدولالنامية بالذاتتكمنفيماشهدتهالسنواتا لأخيرةمنعقدالثمانينياتواولالتسعينياتمناتجاهواضحنحومزيدمنالتكتلالاقتصاديبينمجموعاتالدولالمتقدمةبعدانحلالتحد يالاقتصاديمحلالتحديالامنيوالايديولوجيفتوصلتدولالسوقالأوروبيةالمشتركةالىمعاهدةماسترخيتسنه 1991 التيتمبموجبهاتحولالسوقالىاتحاداوروبي،ثممالبستالولاياتالمتحدةالأمريكيةاناعلنتعام 1992 وفينفسالاتجاهونحوالمزيدمنالتكتلالاقتصاديانشاءمنظمةالتجارةالحرةNAFTAلأمريكاالشماليةظاهرةالتكتلاتعم لاقةكالتجمعالكبيرالذييضممعظمدولاسياوالباسيفيكيAPEC.

6. اهمالدوافعالتيادتالىانشاءهذهالتكتلات:

- دوافعاقتصادية: يأتيهذاالدافعللتمتعبوفرةالانتاجالكبيرالتييوفرهاالتكاملالاقتصاديبينالدوللتحسينمعدلاتالنمو الدولي،وفتحمجالاللمنافسة،والقضاءعلىظاهرةالاحتكار،فضلاعنتشجيعحركةالاستثمار،لخلقمناخملائمل

لتنمية الاقتصادية، وتحقيق الامن الاقتصادي، وتجنب المخاطر والاحداث الاخرى التي تتعرض لها دولة ما، فيصبح التكتل بمنزلة التامين لهذه الدولة.

- دوافع سياسية: ان التكتلات الاقتصادية هي احد صيغ العلاقات الاقتصادية الدولية، فهي عملية تنسيق مستمرة ومتصلة تضمن مجموعة من الاجراءات التجارية، لتحقيق معدل نمو مرتفع، كون الاعتبارات والمصالح الاقتصادية هي المحرك الرئيسي لعجلة العلاقات الدولية للسيطرة على الازمات الاقتصادية الدولية ذات الابعاد السياسية وامكانية تعزيز الادوار الإيجابية في العلاقات البنيوية للحقوق وتوازنها دوليا، لان غلبة تقوم في خانة المصالح ولا صيما الاقتصادية منها التي تعمل بعض التوازنات على الخرائط الجغرافية التي تخدم المنظمات والهيئات الدولية.
- دوافع امنية: ان تواصل بناء التكتلات الاقتصادية يأتي للنهوض بواقع العلاقات الاقتصادية الدولية، وجعلها وسيلة لكسب داقة هذه الدول الكبرى وتطوير منظومتها العالمية التي تعمل على استرجاع دور الاقتصاد في تامين الدول على مكافحة الارهاب وتحقيق السلم والامن الدوليين وتجنب المشكلة التي يمكن ان تصيبها.

II. أهم التكتلات الدولية:

1. الاتحاد المغاربي:

قد يبدو من الغريب تأليف كتاب بدراسة التكامل الاقتصادي بين بلدان اتحاد المغرب العربي فيما يعيش هذا الاخير جمودا منذ ثمانية عشر عاما، ويعرف العديد من الصعوبات التي تعيق عادة تفعيلها حينا وتهدد بقائها حينا اخرى.

بيد ان ذلك لا يمنع البحث الاكاديمي عن تقييم التجربة المغاربية ودراسة معوقاتها واستشراف افاقها، خاصة اذا ما كان التعاون ضرورة واقعية تمليها العوامل والتحديات وتدعمها الامكانيات فضلا عن المقومات التاريخية والحضارية المشتركة.

وفي الكتاب الذي نعرضه هنا، تقدم الدكتورة" صبيحة بخوش"

دراسة شاملة لاتحاد المغرب العربي، تحلل الجانبين الاقتصادي والسياسي لتجربة لا تزال اطرافها المشاركة تتمسك بها الفظيا على الاقل.

مقومات التكامل الاقتصادي المغاربي، فتتطرق للاعتبارات الجغرافية والتاريخية وتبحث في امكانيات وموارد البلدان الاعضاء، لا سيما المواد البشرية والامكانيات الزراعية والثروات المعدنية والطاقية، علاوة على الامكانيات المالية والتجارية، والهياكل القاعدية.

ثم تسلط الضوء على مبررات التكامل المغاربي، بالأخص التنوع والتباين في حجم الثروات، والتفاوت في حجم الطاقات البشرية، والتباين ايضا في حجم القدرات المالية للدول الاعضاء، مضيفة اليها ضيق الاسواق المحلية المغاربية، الجانب الوفرات التي يحققها التخصص في لمشاريع الإنتاجية الكبرى، واخيرا ما يترتب على توسيع السوق من وفرات تعزز الاقتصادات المغاربية وتدعوها للتكامل.

ويقدمالكتابقراءة كرونولوجيةلتاريخالعملالوحدويالمغاربيبدايةمنالارهاصاتالاولىللحركةالوطنيةالمغاربيةفيمواجهةالاست عمارالفرنسي،مرورابمكتبالمغربالعربي،ثملجنةالتحريرالمغربالعربي،وصولاالىمؤتمرطنجةعام 1958.

امالعملالوحدويبعدالاستقلاليقسمهالىثلاثةاطوار: تجربة"التعاونالمشترك"

التيبدأتبأولاجتماعوزراءالاقتصادالمغاربيينعام 1964 وتوقفتعام 1975

جراءالخلافاتالثنائيةوتفجرالنزاعفيالصحراء. ثم" مرحلةالمحاور" كماجسدتهمعاهدةالاخاءوالوفاقبينالجزائروتونسعام 1983،والتيجاءت " معاهدةوحدة" بينالمغربوليبيارداعليهافيالعامالتالي. ماالطورالثالثماتسميهالمؤلفة" مرحلةالوفاق" وكانمنمعالمةالتصالحالتونسيالليبيالتصالحالجزائرياللليبيوالتصالحالجزائريالمغربي.

وفيمايخصمبرراتواهدافقياماتحادالمغربالعربي،يشرحالكاتببإسهابقائمةالعواملالداخلية،واهمهاازمةنظامالدولةالقطرية، وتواضعمكانةالمشاركةالسياسية،وتحولاتالنظامالاقليميالمغاربيبنفسه. فيماتشملالمؤثراتالخارجية: توسعالسوقالأوروبية المشتركة،الازمةالاقتصاديةالعالمية،ومناخالانفراجالدولي. وفضلاعنذلكفقدكانلكلدولة منالدولاهدافهاالخاصةمنقيمالتكتلالجديد.

ويتطرقالكاتبللظروفالمحيطةبإعلانمعاهدة مراكشالمنشأةللاتحادفيفبراير 1989،والتيجاءتفيظرفتميزبالتقاربيندولالمنطقة، كمايتناولالاحكامالاساسيةللمعاهدةثمالهيكلالتنظيميوالبنيةالمؤ سسيةللاتحادالمغاربي.

لكنكيفكانموقعالتكاملالاقتصاديفيالاتحادالمغاربي؟هناتتوقفالمؤلفةعند" الاستراتيجيةرأسلانوف" بليبياعام 1991،وهدفتلتحقيق" الكبرللتنمية

المغاربيةالمشتركة"، كماقرتهاقمةالوحدةالاقتصاديةبيندولالاتحاد،والتنميةالاقتصاديةوالاجتماعيةالمندمجة،وتركزالاستراتيجيةعلىمددزمنيةمحددة،وتحقيقمصالحمشتركةتوفيرالامكانياتالماديةوالبشريةلخدمةالاندماج.

وتمثلتاولوياتالعملالمشتركفيتحقيقالامنالغذائيالمغاربي،وتنميةالمواردالبشريةوالاقتصادية،والاسراعبتنفيذخططالتبادلالتجاريوانتهاجسياساتمشتركةفيكافةالميادين.

ورغماقرارالمؤلفةبالتطورالايجابيالذيحققتهالدولالمغاربيةعلىدربالعملالتكاملي،فهيتربانحصيلةالعقدينالسابقينكانتضعيفةجدا،ولمتحققطموحاتالاتحاد،وذلكبسببمعوقاتظرفيةمثلالوضعالامنيالذياستجدفيالجزائرعقبةايقافمسارهاالانتخابي عام

1992، ثم ازمة لوكربي بين ليبيا والدول الغربية، علاوة على ظهور المشاريع للاستمالة دول الاتحاد اهمها مشروع الشراكة الاورومتوسطية ومشروع ايزنستات الامريكي، واخيرا مسار السلام العربي الاسرائيلي بما خلقه من خلافات مغاربية.

أما المعوقات المزمنة فيذكر الكتاب منها قضية الصحراء الغربية بتداعياتها على العلاقات المغربية الجزائرية، ثم الفراغ القانوني لمعاهدة مراكش، والذي اعاق عمل الاتحاد رغم ما ادخل من تعديلات على المعاهدة.

2. الاتحاد الخليجي:

نشأ مجلس التعاون الخليجي في مايو/ ايار من عام 1981 ككتلة وكتنظيم اقليمي دولي يجمع دول الخليج الستة (سلطنة عمان، دولة الامارات العربية المتحدة، دولة قطر، مملكة البحرين، دولة الكويت والمملكة العربية السعودية)، واستدعاء قيام المجلس وجود عوامل مهمة مثل التشابه الاجتماعي والعادات والتقاليد واللغة، والتشابه الاقتصادي في الموارد والانتاج والبيئة والقرب الجغرافي، وكذلك التشابه السياسي (الأنظمة الملكية).

يهدف المجلس التحقيق ترابط شامل بين دوله ثم الوصول الى الوحدة فيما بينها في مختلف المجالات، حيث جاء في المادة الرابعة من النظام الاساسي لمجلس التعاون انا المجلس يرغب في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والبحثية والثقافية والتشريعية والمواصلات، معوضعا نظمة متماثلة فيما يتعلق بهذه المجالات.

- مسيرة التكامل الاقتصادي الخليجي:

لا شك انا تجاهد و لمجلس التعاون الى التعامل مع العالم من خلال اتحاد اقتصادي كامل سيفرز كيانا مهما على خريطة الاقتصاد العالمي، فبالنظر الى البيانات المدرجة في الجداول الواردة في هذه الدراسة، نلاحظ ان حجم الاقتصاد دو لمجلس التعاون الخليجي مجتمعا في عام 2013

جاء في الترتيب الثاني عشر ضمن اكبر اقتصاديات العالم، وذلك بالنظر الى الناتج المحلي الاجمالي لدول المجلس، الذي وصل الى مستوى 1,62

تريليون دولار كما ان مجلس التعاون يمثل خامس اهم اقتصاد من حيث حجم التبادل التجاري مع العالم، حيث وصل حجم التجارة الخارجية لدول المجلس عام 2013 مستوى 1,42 تريليون دولار، وعلى صعيد الصادرات الى العالم سجل مجمل صادرات المجلس مبلغ 921 مليار دولار عام

2013، وبذلك يكون مجلس التعاون رابع اكبر مصدر في العالم بعد الصين ثم الولايات المتحدة الأمريكية والمانيا، وهذه الصادرات تمعظ

مهاصادراتخامالنفطوالغازومشتقاتهماومنتجاتهمالمصنعةكالبتروكيماوياتوالأسمدةوغيرها، كمااناوارداتالمجلسمنالعالموض عتدولالمجلسفيالترتيبالعاشرعالمياومنحيثاكبرالمستوردينفيالعا لم، حيثوصلتوارداتالمجلسعندمستوى 514 مليارد ولارفيالعامنفسه.

انالمستوياتالمتقدمةللتجارةالخارجيةلدولالمجلستدلعلىقوةاقتصادية كبربلدولمجلسالتعاونلايستهانبها، تعطيهمزاياتفوضية وجاذبيةلاستقطابالاستثماراتاليه.

لقدتموضعهمشروعالتكاملالاقتصاديفيبداياتتأسيسمجلسالتعاون، ايفيعامانطلاقالمجلسوكانمناوائلالمشاريعالطموحة، حيثوقعقادةدولالمجلسبالرياضاتفاقيةاقتصاديةموحدةفينوفمبرمنعام 1981، وكانتاتفاقيةتعبرعناطارشاملوحددضمنبرنامجتنظيمانسيابزمنيللتكاملالاقتصاديوتعلقتالاتفاقيةبجوانبعديدةت صبفيمسارالتكاملمثلراسالمال، انتقالالافراد، التعاونفيمجالاتالنقلوالمواصلات، التعاونالتجاريوالاقتصادي، التعاونالفن يوالانمائيوالتعاونفيالمجالالماليوالنقدي.

علماباندولالمجلساستحدثتنسخةجديدةمنالاتفاقيةالاقتصاديةواقرهاقادةدولالمجلسفيقمةمسقطهفيديسمبرسنة 2001، وركزتالاتفاقيةعلىبنودمطورةلتواكببشكلافضلالمتغيراتالاقتصاديةالمحليةوالدولية، ولتعززالعملالخليجيالمشتركف يمايتعلقبإنشاءالاتحادالجمركيوالسوقالخليجيالمشتركةوالاتحادالنقدي، وتلكالبنودتمثلمحطاتمهمةفيمسيرةالتعاونلتحقيق التكاملالاقتصاديالخليجيبشكلكامل.

تمالبدءبمايسمىبمنطقةالتجارةالحرةلتنفيذالبنودوالاحكامالتيجاءتفيالاتفاقيةالاقتصاديةفيمايتعلقبالاتحادالجمركيعام 1983

وذلكبهدفالسلعوالخدماتذاتالمنشأالوطنيمنكافةالضرائبوالرسومالجمركيةبيندولالمجلس، وهذامعابقاءكلدولةعلىسياستها الجمركيةحيالةالدولخارجمجلسالتعاون، وبدااقرارالنسخةالمطورةمنالاتفاقيةالاقتصاديةلمجلسالتعاونفيهعام 2001، تمالاتفاقعلىالبدءالفعليللاتحادالجمركيمنيناير 2003، واقامة

قاعدةمعلوماتوربطاليجمركيبينادارةالجمركلدولالمجلسوذلكلتيسيرمتابعةمايتعلقبالاتحادالجمركيوحركةالبضائع.

واضافةالىالاعفاءالجمركيلمنتجاتدولالمجلستمالعملعلىفرض تعريفةجمركيةموحدةوبواقعهايضا- بنوداتفاقيةالاتحادالجمركي- على 5%

علىالسلعالمستوردةمنخارجالدولالمجلس، وتتضمنعدةجوانباخرىتعززكيانجمركياموحدالمجلسالتعاون، فالبضائعالعابرةبدو

نالمجلسلايتمالتعاملمعهامعاملةالعبور(
الترانزيت)، كماانالبضائعمنخارجدولالمجلسوالعابرةمنايمنفذجمركيتعتبرعابرةمناولمنفذعبورفقطومندونتكراراجراءاتالعبور فيحالةعبورهامرةاخربالمنفذاخرضمندولالمجلس، وسمحتالاتفاقيةبممارسةمهنهالتخليصالجمركيفيايمنالدولالاعضاءك ماتبنتدولالمجلسمبدأالاعترافالمتبادللمواصفاتوالمقاييسالتيتعملبهاحاليا كلدولة، وذلكالحينالانتهاءمنالمواصفاتالخليج يةالتيسيتمتعميمهاوالعملبهافيكلدولة.

ومعنهاية 2008

استطعتدولالمجلسانتنهيماتطلبتهمرحلةالاتحادالجمركيبنجاح، وذلكمنخلالالتنسيقوالاجراءاتوتوحيدالقوانينالخاصةبا لجمارك، المواصفاتالقياسيةللسلع، واتفقتدولمجلسالتعاونفيعام 2008
علىالدخولفيمرحلةجديدةهياقامةالسوقالخليجيةالمشتركةواهميةهذهالمرحلةتقتضيليسفقطازالةكافةالحواجزالجمركيةفي تنقلالسلعبيندولالمجلس، وانماايضاازالةكافةالحواجزغيرالجمركيةالمرتبطةبحريةتنقلرؤوسالاموالوالافراد، وبالسماحلمواطني المجلسبتملكالعقارات، وممارسةالنشاطالاقتصاديفيايمنالدولالاعضاءوالمعاملةكمعاملةالمواطنين.

وبعداستكمالاجراءاتالتحولالىالسوقالخليجيةالمشتركةوتفعيلها، كانلابدمناجراءالنقلةالتاليةفيمسيرةالوحدةوالتعاونا لاقتصاديالخليجي، وذلكمنخلالالاتحادالنقدي، واصدارالعملةالخليجيةالموحدة، فمنذعام 2000
قررالمجلسالاعلىلمجلسالتعاونبدءجهودالتنسيقنحوالاتجاهللوحدةالنقدية، فقامتدولالمجلسفيعام 2001
بوضعبرنامجزمنييتضمناعتمادالدولارالامريكيكمثبتمشتركلعملاتالدولالاعضاء، تمهيداللوصولالىالعملةالخليجيةالموح دة، وذلكعلىانتصدرهذهالعملةبحلولعام 2010، وابتداءمن 2002
قررتدولالمجلسالقيامبربطعملاتهابشكلرسميمعالدولار.

وعلىغراردولالاتحادالاوروبيوضعتدولالخليجعدةمعاييراقتصاديةمطلوبةللتقاربالاقتصاديمناجلالدخولفيمرحلةالوحدةال نقدية، وركزتمعاييرالتقاربتحديدمستوياتلمؤشراتاقتصاديةتلتزمبهاكلدولةفيالمجلس، وهذهالمعاييرهي:

- انلايتجاوزحجمالدينالعامنسبة 60% مناجماليالناتجالمحلي.
- انلايتجاوزعجزالميزانيةنسبة 3% مناجماليالناتجالمحلي.
- انلايتجاوزمعدلالتضخمنسبة 1,5% منمتوسطنسبةالتضخملمجموعةالدولالاعضاء.
- سعرالفائدةطويلالاجلنسبة 2% منمتوسطنسباسعارالفائدةللدولالاعضاء.

كماتمالاتفاقفيعام 2005 علىانشاءمجلسنقدخليجيليتحوللاحقاالبنكمركزيخليجي.

بعدعام 2005

لمتكنمسيرةالاتحادالنقديسهلةوانمامرتبعددمنالاحداثاخرتطموحالخليجيينفيرؤيةعملتهمالموحدة،فحصلانالكويتتراجعتعنربطعملتهابالدولارفيسنه

2007،وفضلتانتعيدسياسةربعملتهابصلةمنالعملاتنتيجةلتذبذباتكبيرةلحقتبالدولار،انالكويتابقتفرصةالعودةالتثبيتعملتهاالمحليةبالدولارخياراوارادا،وفيينايرمنعام 2007

اعلنتعمانعنعدمتمكناقتصاديامنتحقيقالمعاييرالمطلوبةللدخولفيالوحدةالنقدية،فقررتبشكلاحاديتأجيلالانضمامللوحدةالنقديةعلىانيستمرالاعضاءالباقينمندولالخليجالاكثراستعدادالذلك،وفيعام 2009

قررتالاماراتالعربيةالمتحدةالانسحابمنمشروعالاتحادالنقديعلىخليفةعدمالاستجابةلطلبهالاستضافةمقرالبنكالمركزيالخليجيبدلامنانيكونمقرهفي العاصمةالسعوديةالرياض.

ومنذفبراير 2010

دخلتحيزالتنفيذاتفاقيةالاتحادالنقدي،وعقدمجلسادارةالنقدالخليجياولاجتماعلهفيمدينةالرياضفيمارس

2010،وتمالاتفاقعلىتأجيلاصدارالعملةالموحدةالعام

2015،وتعدالمرحلةالقادمةمرحلةحرجةسيتمخلالهامراجعةمدىاستعدادالدولالمستمرةفيالتنسيقللاتحادالنقدي،كالسعوديةوقطروالكويتوالبحرينللتحولنحواصداروتعميمعملةموحدةفيبلدانها،وكذلكدراسةمدىاستعدادعمانللانضمامفيمرةاخرى،وايضاماسفرتعنهالجهودفيتسويةمطالبالاماراتالعربيةالمتحدةفيمايخصمقرالبنكالمركزيالخليجي.

وعلىمايستجدفيذلكسينظرفيشأنالعملةالموحدة،ومدىاكتمالالاستعداداتفياصدارهاعام 2015 اوتأجيلها.

- تقييممسيرةالتكاملالاقتصاديالخليجي(الانجازاتوالعقبات):

لاشكانانشاءالاتحادالجمركيوتفعيلالسوقالخليجيالمشتركةوالجهودالمبذولةنحوتحقيقالوحدةالنقدية،يعدفيحدذاتهانجازالمجلسالتعاونعلىالرغممنذلكفانالفترةالتياخذتهاتلكالمسيرةامتدتلأكثرمن 30

سنة،وهيفترةطويلةلتكتلاقتصاديلميكتملالىالان.

اناقتصادياتدولالخليجوالظروفالاقتصاديةلتسريعانشاءالاتحادالاقتصاديالخليجيكانفيوضعافضلوذلكمنحيثتشابهالبنيه

ةالثقافيةوالاقتصاديةوالاجتماعيةمقارنةبالاتحادالاقتصاديالاوروبي،الذياكتملبإصدارالعملةالموحدة(اليورو) سنه 1999،وفيفترةزمنيةتقدرب 42 سنةمنذانشاءالاتحادالاوروبيعام 1957

حيثتشكلالاخيرفيظروفغيرمشابهةبيندولهوبعدداكبرمنالدول،علمابانالاتحادالاوروبيضم 11 دولةاوروبيةحيناطلقاليورو،واتسعالاتحادليضماليوم 18 دولةاوروبيةتعتمداليوروعملة للبلاد.

3. رابطةجنوبشرقاسيا:

تقعمنطقةجنوبشرقاسيافيقارةاسيا.

وتعدالمنطقةمناكثرمناطقالعالمتوتراحيثتموجفيانقساماتونزاعاتعديدة كفيلةلاندلاععشراتالمعاركوالحروب.

متعالمنطقةبتربةغنيةخصبة. ومناهممحاصيلهاالزراعيةالمطاطوالارزوالشايوالبهارات.

انافيطيبوتنتجغاباتالمنطقةمعظمخشبالساجالمستعملفيالعالم، كماتستخرجمنمياههاالساحلية كمياتكبيرةمنالاسماك، ويوجدفيبعضانحاءالمنطقةمخزوننفطيكبير،ومناجمللقصديروالاحجارالكريمة.

اماالصناعاتفغيرمتطورةباستثناءالموجودةفيالمدنالكبيرة.

جاءتبلورالاتجاهنحوالتعاونوالتكتلالاقليميفيمنطقةجنوبشرقاسياوثيقالصلةالتحولاتوالتطوراتالعالميةوالاقليميةدونانينف يذلكالدوافعالمحلية،لكنيمكنالقولانللأبعادالاقليميةالنصيبالاكبرفيالتحركنحوالتكتلوالتعاون،فإقليمجنوبشرقاسيايعي شبحكمالجغرافياوالتاريخوالثقافةتحتظلالاالخوفمنالصين.

وبعدانتصارالثورةالشيوعيةفيفيتناموا ستقرارهافيالشمالفيمنتصفخمسينياتالقرنالعشرينوخروجفرنسامنالهندالصينيةبتوق يعاتفاقجنيفالخاصباستقلالدولالمنطقة،ثمانتصاربيتناعلىالقواتالامريكيةوتوحيدالدولةفيمنتصفالسبعينياتثمالتوسعالفيت ناميفيكمبودياوالهيمنةعلىلاوسقبلنهايةالسبعينيات...

كلهذهالتطوراتادتالىبروزتهديدجديدللإقليممتمثلافيفيتناموهوتهديدمناقضللتهديدالصينيمدعوممنالاتحادالسوفياتي.

وعليهوجودهذينالبعدينالمتناقضينالخلقنوعينمنادراكالتهديدبيندولالاقليم:

- الاولتزعمتهاندونيسياوسنغفورهوبرفيالصينالخطرالاولوالرئيسللمنطقة.
- الثانيتزعمتهماليزياوالفلبينوتايلانداويرفيفيتناماالمصدرالرئيسيللتهديدومنثميرفيالصينالرادعالذييمكنالتعويلع ليهلمواجهةطموحاتفيتنامفيالتوسعوالهيمنة.

فضلاعنالتهديداتالخارجيةهناكالعديدمنالصراعاتوالانقساماتبينداولالمنطقةحيثنجدنزاعاتبينماليزياوكلمناندونيسياوس نغفورهوتايلانداوالفلبينوهينزاعاتتولدتاساسامنفكرةالجامعةلماليزياحيثتوجدشعوبماليزيةفيهذهالدولوبالتاليرأتفيهذهالف كرةالتيتستندالىالعنصرالماليزيمصدراللخطريتصادممعالعنصرينالصينيوالهنديالموجودفيالاقليم،فضلاعنالديانةالاسلامية (الدينالرئيسيللعنصرالماليزي) والتيولدتحساسياتمعاتباعالدياناتالاخربالمنتشرةفيكلدولالاقليمخاصةالبوذيةوالمسيحية.

كماتفجرتصراعاتعديدةبينماليزياوالدولالاربعةالاخربففيمايتعلقبإندونيسيافقطتوترتعلاقاتهامعماليزياعندماتعرضتالا خيرةلعملعسكريباندونيسيابانحكمسوكارنووليهذاالموقفالابعدتنازلسوكارنوعنالحكمفياعقابالانقلابالشيوعيسنه 1965 والتيتولىبعدهاسوهارتومقاليدالسلطة.

اماسنغافورهفكانتتشعربالسخطوالاستياءتجاهقيامماليزيابطردهامنالاتحادالماليزيالفيدراليسنه 1965.

هذاولمتكنالفلبينبأحسنحالمنجاراتهاحيثكانتعلاقاتهامعماليزياتتسمبالتوتربسببمطالبمانيلاالتاريخيفياقليمصباحالواقعف يماليزياالشرقية. كذلككانتهناكنزاعاتعرقيةبين "ماليزياوسنغافوره" و "ماليزياوتايلاندا".

فضلاعنذلككلهكانهناكانقسامرئيسيحولالموقفمنفيتناموالذيدفعتايلانداوالفلبينالىارسالقواتالىفيتناماالجنوبيةلمساندةال قواتالامريكيةفيمواجهةقواتفيتنامالشمالية،كما سمحت تايلانداللولاياتالمتحدةباستخداماراضيهاابانحربهافيفيتنام. هذافيحينالتزمتماليزياواندونيسياالصمتتجاهتورطالدولالاخربفيالحرب،خدتسنغافورهموقفااكثرحيادية.

كماانيتكونتكتلالاسيانهذامن 6 دولهي: تايلاندا،سنغافوره،ماليزيا،بروتاي،اندونيسياوالفلبين.

حولاهميةالتكتلالاسيانوزيادةاهميتهفيالاقتصادالعالميفانهيمكنتسجيلالملاحظاتالتالية:

- تناميالدورةالاسيويالاقتصاديةالدوليةوعلىالاخصمنذعقدالتسعينياتمنالقرنالماضيوانضماماليهاالصينلها،واحتمالا تضمكلمنالياباننوكورياالجنوبيةسيزيدمنمصداقيتهوقدرتهالمتزايدةعللعبدورمتناميفيالعلاقاتالاقتصاديةالدولية .
- تتجهدولرابطةالاسيانالىالاسراعفيتفعيلاقامةمنطقةالتجارةالحرةبينهافيضوءالتخوفمنالتحركالامريكيلإقامةمن طقةالتجارةحرةبينالامريكيتين،وتوسيعمنطقةالتجارةالحرةلأمريكاالشمالية (النافتا)،وبالتاليتضييقالخناقعلىدولالقارةالاسيوية.

- تمثلمنطقةالتجارةالحرةالمزمعاقامتهاداخلحدودالرابطةاكبرتجمعاقتصاديفيالعالمباسرهمنزاويةعددالمستهلكين،و هوالامرالذييسهمكثيرافيتحقيقوفراتاقتصادية كبرىمنخلالتخفيضنفقاتالنقلوالتامينمماىسهلحركةانتقالالسلع والاشخاصداخلالمنطقةويزيدمنالقدرةالتنافسيةداخلتجمعالاسيانوخارجه.

- **اهمالمؤشراتلدولالاسيان:**

تزايدمعدلاتالنموالاقتصاديفيدولرابطةاسيانوازديادمساهمتهافيالتجارةالدوليةيجعلهاتتميزعنالاقتصادياتالنامية:

- النموالسريعفيالمنتجاتالزراعية.
- ارتفاعمعدلاتنموالانتاجية.
- معدلاتمرتفعةفينموراسالمالالماديوالبشري.
- ارتفاعنموالصادراتمعمنالسلعالمصنعة.
- انخفاضنسبةالتفاوتفيالدخولوانخفاضمعدلاتالفقر.
- زيادةنسبةالمدخراتالمحليةوالاستثمارية.

4. الاتحادالاوروبي:

- **التكتلالاقتصاديالاوروبي:**

يعتبرالاتحادالاوروبيمناكبرالتكتلاتالاقتصاديةفيالعالمواكثرهااكتمالامنحيثالبنيوالهياكلالتكاملية،ومنحيثالاستمرارفيا ستكمالالمسيرةالتكاملية.

فلايكاديمرحدثعلىالمستوىالاوروبيالاويؤكدانالمسيرةالاوروبية كانتولاتزالمسيرةعدةدولخلقتوراءهانزاعاتتاريخيةمريرة،وتحتم عالانحسبماتمليهمصالحهاالماديةالمتفاوتةويتحولالاتحادالاوروبيبهذاالمنظورالىمجموعةدوليةاقليميةبزعامةمهيمنةتتباينب صددهاالتنبؤات.

ومنحيثالامكانياتفانهذاالتكتليهيمنتجارياعلىاكثرمنثلثاالتجارةالعالميةحيثيحققحجمتجارةخارجيةيصلفيالمتوسطالىح والي 150 مليارىدولار،وهوبذلكيفوقتجمعالنفتا. كمايصلالدخلالقوميلهذاالتكتلالىمايزيدعلى 7000

مليارد دولار، وهو اكبر دخل قومي في العالم، كما انه يعتبر اضخم سوق اقتصادي داخلي حيث بلغ عدد سكانها 380 مليون نسمة بمتوسط اتالدخل الفردي مرتفع نسبيا.

- **عوامل قوه الاتحاد الاوروبي:**

يتمثل العامل الرئيسي لقوة الاتحاد الاوروبي في ظاهرة التكتل حيث انالنجاح الذي يحققها الاتحاد الاوروبي اليوم يعود الفضل فيه بالدرجة الاولى الى الاندماج الاقتصادي لهذه الدول لما جعلها تبرز على الساحة العالمية كقطب اقتصادي منافس للأقطاب الاخرى تتمثل العوامل الاخرى فيما يلي:

- **العوامل الطبيعية:**

- الموقع الاستراتيجي.
- المساحة المقدرة 4,2 مليون كم^2.
- تنوع المناخ.
- وفرة الموارد المائية والطبيعية المختلفة.
- اتساع المساحة الزراعية 2,6 مليون كم^2.

- **العوامل البشرية والاقتصادية:**

- القوة البشرية تقدر ب 500 مليون نسمة.
- اليد العاملة المؤهلة.
- الطبيعة الاستهلاكية للمجتمعات في اوروبا الغربية.
- طبيعة النظام الرأسمالي المشجع للاستثمار.
- وفرة رؤوس الاموال.
- الاهتمام بالبحث العلمي.
- التكامل الصناعي.

- **العوامل التاريخية:**

تعتبراوروبامهدالثورةالصناعيةكمااستفادتبعضالدولمنالمستعمراتوالدعمالامريكيبعدالحربالعالميةالثانيةفياطارمشروعمار شالبالإضافةللاستقرارالسياسيالذيتمتعتبهاوروبامنذالحربالعالميةالثانية.

تقومقوةالاتحادالاوروبيبصفةخاصةعلىخمسدولالتيتحتلالمراتبالاولىعالمياوهي:

المانيا،فرنسا،المملكةالمتحدة،ايطاليا،اسبانيا.

- **المعيقات:**

- مشكلالتبعيةخاصةفيمجالالطاقةوهذامايفرضعلىالدولالاتحادالاستيرادبكمياتكبيرةوقديترتبعنهمشاكلاقتصادية(ارتفاعالاسعار).
- شيخوخةالسكانالتيتؤثرسلبالأنهاتؤديالىمشكلةتجديدالعمالة.
- التحولالاقتصاديومايانجزعنهمنمشاكلابرزهاالبطالة.
- الفوارقبينالاقاليمالمختلفةوبينالدولنتيجةعاملينهمااختلافمستوىالتطوروميزاياالاقاليم.
- المنافسةالشديدةسواءمعالاقطابالاقتصاديةالاخرىاوبينالدولالاتحادنفسها.
- عدمتوحيدالسياساتالخارجيةللاتحادويبرزذلكفياختلافمواقفهامنالقضاياالعالمية.
- ضعفالوزنالسياسيوالعسكريمنذانفقدتالدولالاوروبيةمكانتهاالعالميةبعد 1945.
- تحدياتالانفتاحبحيثاناالدولالمنظمةحديثااقلتطوراخاصةانهاوجدتصعوباتفيالتحولمنالنظامالاشتراكيالىالنظامالرأسمالي.
- ازمةالديونالتيتعانيمنهابعضالدولالاتحادوالتياصبحتمهددةبالإفلاسكاليونانوايطاليا.
- الازماتالاقتصاديةومايترتبعنهمنانتشارالبطالةوالاحتجاجاتذاتالطابعالاجتماعي.

- **دورالتكتلفيتحقيقالمكانةالمنشودة:**

- ضخامةالناتجالوطنيالخامPNBالذييقدرب 18400 مليارداروذلكفهويحتلالمرتبةالاولىعالميا.
- القوةالاقتصاديةلبعضدولالاتحادالتيتحتلالمراتبالاولى(المانيا،فرنسا،المملكةالمتحدة،ايطاليا،اسبانيا).

-

توحيد جهود دول الاتحاد مكنها من تحقيق انجازات عظيمة ومنافسة الولايات المتحدة الامريكية مثل طائرات Airbus وصواريخ Ariane.

الفصل التاسع: المؤسسات الاقتصادية الدولية

عملت الولايات المتحدة الامريكية ومعها الدول الأوروبية على بناء نظام عالمي جديد وذلك بعد ان لمست دنو انتصارها في الحرب العالمية الثانية وبهذه الغاية تم عقد مؤتمر برتين وودز ليضع مؤسسات اقتصادية تساعده في تطوير الاقتصاد التي تمثلت في:

اتفاقية انشاء صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وهما مؤسستان شقيقتان تشتركان في هدف واحد وهو الحفاظ على استقرار النظام النقدي العالمي ورفع المستويات المعيشة في دول الاعضاء

كما برزت بعد ذلك المنظمة العالمية للتجارة التي لها صدفة قانونية مستقلة لتنشغل بالقواعد التي تدبر التجارة بين البلدان ودورها يتمثل في الاشراف على تجارة السلع وحقوق الملكية الفكرية

فهدفنا هو تسليط الضوء على هذا الموضوع الذي يطرح الاشكالية: التالية ما هي كل من المؤسسات المذكورة

المبحث الأول: صندوق النقد الدولي

تعريف ونشاه صندوق النقد الدولي

1. تعريف صندوق النقد الدولي

ان صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة من منظومةبريتونوودز بموجب المعاهدات الدولية في عام 1944 للعمل على تعزيز سلامه اعضائه الذين يشملون جميع البلدان العالم تقريبا عددهم البالغ 189 بلدا والذي يقود الى تعيين حصة نسبه لكل بلد عضو[51]

2. نشأة صندوق النقد الدولي

نشأ صندوق النقد الدولي مع نهاية الحرب العالمية الثانية في السعي لبناء نظام اقتصادي دولي جديد أكثر استقرارا وتجنبا لأخطاء العقود السابقة التي أسفرت عن خسائر فادحة وعلى مدى السنين الماضية، ظل الصندوق في حاله تغيير وتكييف دائم غير أنه تشكل منذ انشائه بفعل أحداث التاريخ والتأثربالأفكارالاقتصاديةوالسياسيةالسائدة على مر السنين.

وحين اجتمع اعضاء في بريتونوودز في 1944 كان تركيزهم على تجنب تكرار الاخفاقات التي مبني بها مؤتمر باريس للسلام الذي وضع نهاية للحرب العالمية، فرؤوا أن تأسيس البنك الدولي من شانه العمل على استعاده النشاط الاقتصادي. ان اقامة صندوق النقد الدولي من شانه المساعدة فياستعادة قابلية تحويل العملات والنشاط التجاري متعدد الاطراف وكان المبدأ الحافز لإنشاء الصندوق هو تحقيق النمو الاقتصادي بعد الحرب العالميةالثانية بإنشاء مؤسسة تحول دون انعكاس الى قوة الانغلاق والحماية وليس فقط تجنب الكساد الكبير.[52]

المطلب الثاني اهداف ودور الصندوق النقدي الدولي:

1. اهداف صندوق النقد الدولي:

- المحافظة على مستوى أسعار الصرف واستقرارها
- المساهمة في ايجاد مستويات عالية من العمالة والدخل الحقيقي وذلك بالاعتماد على النمو المتوازن وتيسيرها في التجارةالدولية.[53]
- تجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات
- تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئه دائمة سبيل التشاور والتآزر
- تنميه الموارد الإنتاجية لجميع بلدان الاعضاء

[51] سكينه بن حمود: مدخل العلم الاقتصاد دار المحمدية الجزائر 2008
[52] سكينه بن حمود: مدخل العلم الاقتصاد دار المحمدية الجزائر 2008
[53] احمد بركات تاريخ الوقائع الاقتصاديةالمعاصرة طبعت 2014 دار بلقيس الجزائر 2014 ص 108

-الغاء القيود المفروضة على العمليات الصرف والمعرقلةلنمو التجارةالعالمية

-تدعيم الثقة لدى البلدان الاعضاء متيحا لها استخدام موارد العامة كي تتمكن من تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها[54]

54

2. دور صندوق النقد الدولي

- التنبؤ بوقوع الازمات المالية والحد منها
- تحفيز البلدان وتشجيعها على الاستناد الى السياسات الاقتصادية
- افادةأعضاء الصندوق في موارده من خلال التمويل المؤقت
- تحقيق النمو المتوازن للتجارةالدولية
- الحفاظ على مستوى اسعار الصرف وتحقيق استقرارها[55]
- الحفاظ على القيمةالتنافسية للعملات وتفادي انخفاضها
- اخضاع موازين مدفوعات لمجموعة من الاجراءات التصحيحية وتنظيمها
- وضعسياسات اقتصادية ومالية لدول الاعضاء تحت المراقبة استغلال الخبرةالاقتصادية

في تقديم منشورات لدول الاعضاء فيما يتعلق

- منح دول الاعضاء قروضا لتساعدها على تجاوز ازماتها ومشكلاتها
- افادة حكومات البلدان الاعضاء بتقديم المعونةوالمساعدةالفنية

المطلب الثالث: هيكل تنظيمي للصندوق النقد الدولي

تمخض عن اتفاقيه بريتونوودز 1944 انشاء صندوق النقد الدولي الذي يهدف الى تنميه التجارةالدولية وتحريرها واتاحة التمويل المتوسط الأجل -خمس سنوات- لمعالجة مشاكل ميزان المدفوعات وينقسم الى اجهزة رئيسية في مجلس المحافظين، ومجلس المديرين التنفيذيين واخيرا المجلس الاستشاري.

أ. مجلس المحافظين

يترأس صندوق النقد الدولي مجلس المحافظين -وزراء ماليه ومدراء البنوك - وتقوم كل دوله عضو بتعيين محافظ في هذا المجلس ومناوب له لمدة خمس سنوات ويمثل كل منهم كل واحد من دول

55

الاعضاء في المنظمة، ويتم تنظيم اجتماعات لتسويه لهذا المجلس لمناقشة قضايا ومشاكل الصندوق.[56]

وجرت العادة على أن يجتمع هذا المجلس مرة كل عام خلال شهر سبتمبر في مقره ويتم التصويت بداخلها على اساس نظام التمييز بين الأصوات فلكل دولة 250 صوتا، يضاف اليها صوت عن كل سهم لها في راس مال الصندوق وتصدر القرارات بأغلبية ثلثي الاصوات باستثناء بعض الامور التي يشرط فيها اغلبية خاصة للتصويت وتتركز جميع سلطان الصندوق في هذا المجلس فهو الذي يقوم بوضع السياسةالعامة للصندوق الا انه يعهد بكثير من السلطات الى المديرين التنفيذيين.[57]

ب. المديرون التنفيذيين

يتولى ادارة العمليات اليوميةالمتعلقة بالصندوق ويتألف هذا المجلس من 24 مديرا، يجتمعون ثلاث مرات في الاسبوع وثمانية مدراء يمثلون بلدان فردية والتي تمتلك اكبر الحصص في رأس مال ومساهمه في أكبر الأصوات والحصص وهي فرنسا الصين المانيا اليابان روسيا المملكةالعربيةالسعودية والولايات المتحدةالأمريكية.وبالنسبة لباقي الاعضاء فيتم انتخابهم لمده سنتين بواسطةالمحافظين الممثلين للأعضاء الباقين.[58]

ت. المجلس الاستشاري

يتكون المجلس الاستشاري من أعضاء ممثلين لمختلف المصالح الاقتصادية،الصناعية،التجارية،الزراعية، ويتم تعيين خمسةأعضاء من مجلس بواسطة الدول الخمسة صاحبةأكبر الحصص في رأس مال أما باقي الأعضاء يقوم باختيارهم بقية الأعضاء في مجلس المحافظين ومدة العضوية سنتين قابلتان للتجديد.

ويقوم المجلس الاستشاري بمعاونة ادارة الصندوق في مباشرة اختصاصها من خلال الاجتماعات الشهرية وتؤخذ القرارات فيها بالأغلبيةالبسيطة

المطلب الرابع. الموارد المالية لصندوق النقد الدولي

56

57

58 www.moqatel.com/openshare

المصدر الرئيسي لموارد الصندوق النقد الدولي والاشتراكات الحصص أورأس مال التي تسددها البلدان عند الانضمام الى عضوية الصندوق وفي اعقاب المراجعات الدورية التي تزداد فيها الحصص، وتدفع البلدان 125 من اشتراكات حصصها بحقوق السحب الخاصة او بإحدى العملات الرئيسية مثل: الدولار او الين الياباني ويمكن للصندوق ان يطلب بإتاحة المبلغ المتبقي الذي يدفعه البلد العضو بعملة الوطنية لأغراض الإقراض حسب الحاجة وتحدد الحصص ليس فقط مدفوعات الاشتراك المطلوبة من البلد وانما ايضا عدد اصواته وحجم التمويل نصيب من مخصصات حقوق سحب الخاصة والهدف من الحصص هو ان تكون بمثابة مرآة لحجم بلد العضو النسبي في الاقتصاد العالمي فكلما ازداد حجم اقتصاد العضوي من حيث ناتج وازدياد اتساع تجارته ازداد بالمثل قيمته في الصندوق والولايات المتحدة الامريكيةأكبر اقتصاد عالموتساهمبالنصيب الاكبر في صندوق النقد الدولي حيث تبلغ حصتها 17.6 %من اجمالي الحصص اما سيشل اصغر اقتصاد في العالم.[59]

- حقوق السحب الخاصة

ليست نقودا ورقية بل هي نقود دفترية تفتح بها حسابات دائنة بحصص الدول الاعضاء لدى صندوق النقد الدولي وهذه الحسابات الدائنة تعطي الدول الحائزة عليها الحق في الحصول على تسهيلات ائتمانية بعملات قابلة للتحويل من دولالاخرى الاعضاء في الصندوق وتستمد حقوق السحب الخاصة قوة ابرائها في مجال المدفوعات الدولية من قبول كل عضو مشترك يقع عليه اختيار الصندوق للأصول الجديدةاذا ما قدمها له عضو أخر، وأن يدفع مقابلها عملة قابلة للتحويل بذلك يعد القبولهو العامل الرئيسي الذي يعطيها قيمتها كأصول نقدية. ان الحديث على حقوق السحب الخاصة يدفعنا الى التساؤل حول كيفية حسابها وتقييمها فحقوق السحب الخاصة كانت في بداية الأمر تقيم الوحدة الواحدة منها على أساس وزن المعني ومحدد من الذهب النقي 0.888671 غرام.

ثم في جويلية 1974 أعيد تقييمهاوتم حسابها على اساس سلة من العملات المتكونة من 16 عملة رئيسية تحت شروط معينة لهذه العملات أهمها أن لا يقل نصيب كل منها في الصادرات العالمية1% من خلال68 -72 تم اجراء تعديل ثاني من قبل الصندوق على التسعيرة في عام 1972 حيث أصبحت السلة مركبة من خمس عملات فقط :اليان الصيني، الدولار الأمريكي، اليورو، الين

59

الياباني، الجنيه الإسترليني. وقد استخدم مقياسين أساسيين لاختيار هذه العملات أولها يتعلق بدرجة استخدام العملة في المدفوعات الدوليةوثانيهما هو حجم الاحتياطي الموجود من العملة المعنية لدى الصندوق.

المبحث الثاني: مجموعة البنك العالمي

تعريف ونشاه البنك العالمي

1. تعريف البنك العالمي

لقد اختلفت التعاريف للبنك الدولي عند فقهاء الاقتصاد نذكر منهم البنك الدولي هو عباره عن منظمه دوليه تقدم قروض للدول من اجل المشروعات التنمويه وهي تقرض المال للحكومات الاعضاء والوكالات التابعه لها والمؤسسات الخاصه في دول الاعضاء وتساهم هذه القروض في مساعده دول الاعضاء وقد تاسس هذا البنك في مؤتمر اقتصاديا عقد في بريطانيا بالولايات المتحدهالامريكيه عام 1944 وبدا نشاطها الفعلي عام 1946 في واشنطن دي سي

البنك الدولي هو من احدى المؤسسات الدوليه التي انشئت بعد الحرب العالميهالثانيه ثم انشاؤه خلال مؤتمر دولي عقد في مدينه بريطانيا في تموز 1944 بمشاركه 44 دوله وكان الهدف الاساسي من انشائي هذه المؤسسه هو اقامه التسوق بحريه تامه وتحديد مهمه له لتحقيق التكامل فقد تولى البنك مثل القضايا القروض الطويله الاجل لتشجيع حركه الاستثمارات في دول الاعضاء

2. نشاه البنك العالمي

في اول ابريل من عام 1944 وجهت الولايات المتحدهالامريكيه دعوه الى 441 دوله لعقد مؤتمر اقتصادي مالي في مدينه بريتونوودزالامريكيه

وفي يوليو 22 اجتمع مندوب 25 دوله لوضع انظمه اللازمه لقواعد التبادل الدولي كقرود والاستثمار وتمخض هذا الاجتماع على اتفاقيه انشاء منظمتين دولتين في مجال النقل والقروض وهم البنك الدولي للانشاء والتعمير صندوق النقد الدولي

وفي 27 ديسمبر 1945 ادخلت اتفاقيه البنك الدولي حيز التنفيذ الى ان البنك لم يبدا اعماله حتى 25 يناير 1946 في مقره بمدينه واشنطن وفي 15 نوفمبر 1947 تمررت بين الدول وبين الامم المتحده

اهداف ودور البنك الدولي العالمي

1. اهداف البنك العالمي

يهدف البنك الى تمكين الدول الاعضاء التي خربتها الحرب من الحصول على:

-رؤوس الاموال الضروريهلاعاده التعمير كما يسعى الى النهوض باقتصاديات الدول المختلفه ويمكن تلخيص اهداف البنك كالاتي

- المساعده على تعمير اراضي الاعضاء والعمل على تطويرها من خلال توفير رؤوس الاموال الاغراض الانتاجيه
- تشجيع عمليات الاستثمار الخارجي التي يقوم بها الافراد والهيئات
- العمل على نمو التجارهالدوليه عن طريق تشجيع الاستثمار الدولي بتوسيع الموارد الانتاج عند الاعضاء

ان قروض البنك وضماناتي تهدف الى اقامه تطوير مشروعات البنيهالتحتيهالاساسيه في البلدان الناميه والى اعاده هيكله وتطوير قطاعات الاقتصاديه معينه فقد اظهرت الدراسات ان البنك الدوليه يركز اهتماماتها على قطاعات معينه مثل قطاع التعليم قطاع التنميهالحضريه قطاع المال والمصارف قطاع وسائل الاتصال وقطاع السكن والصحهوالتغذيه وتقديم المساعدات التقنيه وقطاع السياحه وتنقيه المياه والمجاري وتطوير المؤسسات الصغيره

من اجل تحقيق هذه الاهداف يقوم البنك بتزويد دول الاعضاء بما هي في حاجه اليه من قروض متوسطه الاجل وطويله الاجل وكذلك تمكين هذه الدول من الحصول على ما يلزمها من قروض من المستثمرين الخواص على ان يضمن البنك هذه القروض وفيما يخص طرق اقرار ومساعدات الدول فتتم حسب الطرف الثلاثه هي

-منح قروض المباشره من راس ماله واحتياطاته وارباحه

-منح قروض المباشره من اموال يقترضها بنفسي عن طريق طرح بعض السندات في الاسواق الماليه لبعض الدول تسوق الولايات المتحدهالامريكيه

-القروض التي تقدمها البنوك والافراد الى الدول التي في حاجه اليها عن طريق ضمان البنك الدولي كليا او جزئيا

2. دور البنك العالمي

- تعمير ما خربته حروب الاستقلال في البلدان الناميه مع استثمار ثرواتها الوطنيه ومنح القروض لمشروعات التعمير والتنميه
- تقديم المعونات الفنيه
- تحسين المرافق الاساسيه كمشات توليد الطاقه والري والطرق والسكك الحديديه والخدمات الزراعيه وغير ذلك من المشروعات
- دعم برامج التنميه في الدول الناميه بما في ذلك تقديم المعونات باسم السياسهالاقتصاديه والتي تكفل رفع معدلات النمو
- مساعده الدول الناميه في تقليل الفقر وتوسيع عمليه التنميهالمستدامه
- تشجيع حركه الاستثمارات الدوليه من خلال تحفيز ودعم الاستثمارات الخاصه لمساهمه في تمويل المشاريع الانتاجيه[60]

اجهزه البنك العالمي

نتطرق في هذا المطلب لمؤسسات البنك الدولي حيث يتم تقسيم البنك العالمي الى قسمين رئيسيين هما البنك الدولي للانشاء والتعميل ورابطه التنميهالدوليه التي انشئت لتقديم المساعدهالماليه لدول اقل فقرا والتي لا تستطيع الوفاء بشروط البنك الدولي وهي

1- البنك الدولي للانشاء والتعمير: انشئ عام 1945 ويقوم بمنح قروض طويله الاجل ولكن بشروط معينه وباسعارمرتفعه

2- مؤسسه التمويل الدولي: انشات في تموز 1956 وكان الهدف الاساسي من انشاء مؤسسه وتحقيق النمو المشروعات الخاصه في دول الاعضاء وخاصه الدول الناميه[61]

[60] موسى سعيد مطر الشقيري نوري موسى الماليهالدوليه عمان 2003 صفحه 167

3- مؤسسه التنميهالدوليه: انشات عام 1960 بهدف تحقيق التنميهالاقتصاديه ورفع المستويات المعيشيه في الدول الناميه عن طريق منحها قروض بشروط اكثرمرونه واقل عبئا على ميزان المدفوعات

4- مركز الدولي لتسويه المنازعات والاستثمار: انشئ عام 1966 وذلك بغرض تقديم وسائل لحل النزاعات بين المستثمرين الاجانب من ناحيه والدول الناميه من ناحيه اخرى

5- الوكالهالدوليه لضمان الاستثمار: انشئ عام 1986 اهدافها ضمان الاستثمار لدول اقل فقرا في العالم وتوفير الخدمات القانونيهوالثروهالاستراتيجيه[62]

موارد البنك العالمي

تتكون من راس المال والاقتراض والاحتياطات والارباح وقد انشئ بنك الدولي للانشاء والتعمير براس مال قدره 10 مليار دولار مقسمه على عدد معين من الاسهم قيمه عرضها 100000 دولار ثم زاد راس مال البنك حسب موارد الاقتصاديه وتسدد حصص الاعضاء في راسي مال البنك على النحو الاتي

اثنين بالمئه من حصه العضو تسدد ذهبا او بالدولار ويستطيع هذا البنك لغرض التسليف

18بالمئه من حصه العضو تسدد من عملات الدول الاعضاء ويمكن الاستفاده من هذه العملات لغرض التسليف بعض الحصول على موافقه اصحابها الدول الاعضاء على البنك

80بالمئهالباقيه تحتفظ بها دول الاعضاء ولكنها قابله للطلب في حاله الاحتياج البنك لها لمواجهه الاحتياجاتها

---

[61] جمال محمد البنك الدولي سياساته دوره مؤسساته دار التعليم الجامعي القاهره 2003 صفحه 30 صفحه 31

[62] بشار محمود اثر السياسات البنك الدولي على التنميهالاقتصاديهوالسياسيه دار عماد الدين للنشر عمان 2008

المبحث الثالث: المنظمة العالمية للتجارة.

المبحث الثالث المنظمة العالمية للتجارهOMC

قبل نهايه الحرب العالميهالثانيه بدا الحلفاء بالتفكير في وضع اسس لنظام دولي جديد يتفق مع تصوراتهم للعالم ما بعد الحرب بعد استخلاص دروس الماضي وخاصه ما ترتب على نهايه الحرب العالميه الاولى مع التراب وعدم استقرار الديار الى قيام حرب جديده وقد تضمن الاعداد لهذا النظام الدولي الجديد للعمل على الجانبين السياسي والاقتصادي[63]

في هذا المبحث سنتطرق الى المجال الاقتصادي خصوصا قضايا التجاره التي انشئت من خلال منظمه التجارهالعالميه

نشاه وتعريف المنظمهالعالميه

1. النشأة:

وضعت اسس المؤسسات في المؤتمر بروتنوودز المنعقد في يوليو 1944 واما قضائي التجاره والتي تعرض لها ميثاق هافانا في 1947 فانها لم تتبلور في شكل نتائج عمليه حتى نهايه الحرب البارده منظمه التجارهالعالميه بعد انتهاء جوله اوروغواي في 1994[64]

بدات المفاوضات في لندن تلبيه لمبادره من الامم المتحدهلتاسيس مؤسسه دوليه للتجارهلتسكملهابروتنوودز للمؤسسات التجاريهالدوليه الذي كان مكونه بالفعل في ذلك الوقت من البنك الدولي والصندوق النقد الدولي[65]

2. التعريف

المنظمهالعالميهللتجاره هي منظمه ذات صفه قانونيه مستقله وهي تمثل اثاره التنظيميهوالمؤسسيه الذي يحتوي كافه الاتفاقيات التي اسفلت عنها مفاوضات جوله الاوروغواي هي مؤسسه مستقله من

[63] حازم البلاوي النظام الاقتصادي الدولي المعاصر صفحه 37
[64] نفس المرجع صفحه 38 39

الناحيتين الماليهوالاداريه وغير خاضعه لمظله الامم المتحده وهي منظمه دوليه كباقي المنظمات الدوليه الاخرى مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لكنها تختلف عن هاتين منظمتين حيث انه يتم اتخاذ قرارات في هذه المنظمات لمشاركه كل الاعضاء سواء من خلال الوزراء او من خلال المسؤولين وعاده ما تصدر قرارات باتفاق الاراء

أهدافها

-تسهيل هذه المنظمه واداره عملهاذهالاتفاقيه والاتفاقيات التجاريهمتعدده الاطراف وتقوم بالاشراف على تنفيذ الاتفاقيات المنظمه للعلاقات التجاريه بين الدول الأعضاء

-تنظيم المفاوضات التي ستجرى بين الدول الاعضاء مستقبلا حول بعض الامور التي تم الاتفاق عليها خلال جوله الاوروغواي الى المفاوضات التي تشرف عليها المنظمهالعالميهللتجارهبالاضافه الى مفاوضات الاخرى الراميه الى تحقيق المزيد من تحرير التجارهالعالميه

-الفصل في المنازعات التي قد نشات بين الدول الاعضاء حول تنفيذ الاتفاقيات التجاريهالدوليه وذلك من خلال الاداره والاشراف على الاتفاقيه لجهاز تسويه المنازعات والتي تحدد طبيعه عملي واسلوب تشكيلي لجان التحكيم وجهاز الاستئناف وحقوق التزامات الدول في اطار الجهاز المذكور وذلك طبقا للتفاهم الذي تم توصل اليه في هذا النشر خلال جوله الاوروغواي[66]

-متابعه ومراقبه السياسات التجاريه للدول الاعضاء عن طريق جهاز مراجعه السياسات التجاريه لهذه الدول والتي تتم وفقا لفترات زمنيه وهي كل اربع سنوات للدول الناميه وكل سنتين الدول المتقدمه

-التعاون مع الهيئات الدوليه كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي بهدف تنسيق سياسه اداره شؤون الاقتصاد العالمي شاملا جوانبه الماليهالنقديه هذا التعاون

مبادئها

1. مبدا معامله الدوله الاولى بالرعايهMFN

وبمقتضى هذا المبدا تلتزم كل دوله عضو تقدم اي ميزه تفصيليه في تعاملها مع دول اخرى بمنع معامله التفضيليه نفسها لجميع الدول الاعضاء في المنظمات تحقيقا لمبدا عدم التمييز في المعاملات

[66] مذكره من اعداد الطلبه عقاق ناديه بعنوان النظام القانوني لمنظمه التجارهالعالميهالسنهالجامعيه 2014 2015 جامعه ابو بكر بلقايد

التجاريهالثنائيهالمتبادله في اطار الاتحادات الجمركيه ومناطق التجارهالحرهبالاضافه الى معاملات التفضيلات الممنوحه مع بعض الدول المتقدمه لعدد من الدول الناميه بموجب نظام الافطاليات المعصمGPS

2. مبدا المعاملهالوطنيه: Treatment national

ويقضي هذا المبدا في جوهره بعدم تمييز المنتجات المحليه والضرائب والمواصفات القياسيه

3. مبدا الشفافيه

ويقصد به وجوب نشر معلومات واضحه ودقيقه عن جميع القوانين والانظمه واللوائح الوطنيه ذاتي الصله بالقطاعات المندرجه تحت مظله منظمه التجارهالعالميه

4. مبدا حمايهالصناعهالناشئهالمحليه

اذ تقر المنظمه بان الدول الاعضاء قد تحتاج الى حمايهالصناعهالناشئه ذاتي حساسيه في مواجهه منافسه الحادهولكنها تشترط ان تكون هذه الحمايه في حدودها الدنيا وان تقتصر على فرض الرسوم الجمركيهالمعقوله كما تشترط قواعد المنظمه تخفيض التسعيرهالجمركيه عموما وتحديد سقوفها العليا عند مستويات منخفضه لا يجوز زيادتها في المستقبل مع التاكيد على ضروره ازاله الحواجز الاخرى الجمركيه[67]

المطلب الرابع الفروقات بين المؤسسات

-يعزز الصندوق اسعار السوق بينما البنك تسعى لترويج التنميهالاقتصاديه للدول الاثق في العالم واما المنظمهالعالميهللتجاره والخدمات والملكيهالفرديه

-يساعد الصندوق جميع الدول الاعضاء التي تواجه عزا في ميزان المدفوعات عن طريق تمرير القرود قصيره الاجل بينما يساعد البنك البلدان الناميه من خلال تمويل طويل الاجل واما المنظمهالعالميهللتجاره تقوم بتسويه منازعات التي كانت تعمل من خلالها بشكل تلقائي واكثرفعاليه

-يبلغ عدد وظيفه الصندوق 2400 من 189 دوله من البلدان الاعضاء بينما يبلغ عدد موظفي البنك 8000 من 189 بلد عضو اما المنظمهالعالميهللتجاره يبلغ عدد موظفها 640 من 124 دوله

[67] منظمه التجارهالعالميه واستحقاق العصاره اسامه بن جعفر فقيه

تعرفنا في هذا المبحث عن مفهومي ونشاه منظمه العالميهللتجاره التي تمثلت مهمتها في ضمان انسياب التجارهباكبر قدر ممكن من الثلاثه ومبادئها التي كانت الاساس في كونها شامله ودائمه وكذا اهدافها المتعددهلاقامه علم اقتصادي يسوده الرخاء والسلام وفي الاخير تطرقنا لبعض من الفروقات بينها وبين المؤسسات الاخرى

قائمة المراجع

- ادريس زغاد، دراسة العلاقة بين التضخم و البطالة في الجزائر في الفترة (1980-2018)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2019/2018، ص9.
- الطاهر قانة، نطاق علم الاقتصاد وموضوعه، ومجالات البحث في الاقتصاد الإسلامي، مجلة الواحات 43 للبحوث والدراسات، العدد 12 ،جامعة غرداية، 2011 ،ص17.
- إيمون باتلر، ادم سميث (مقدمة موجزة)، ترجمة علي الحارس، مؤسسة هنداوي للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2014، ص33.
- بخزار فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000 ،ص35.
- بول ساموبلسون و ويليام نوردهاوس، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الاهلية للنشر و للتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2006، ص30.juk,n
- رسلان خضور، غسان ابراهيم ، الإجازة في الإعلام والاتصال ، من منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية،2020، ص120.
- رفيقة صباغ، محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد، موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك علوم اقتصادية، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت، 2014-2015 ،ص48.
- رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، مجلة عالم المعرفة، رقم 226، 1990، ص336.
- سنوسي علي، محاضرات في النقود والسياسة النقدية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2014-2015، ص15.
- سوزي عدلي ناشد، الاقتصاد السياسي: النظريات الاقتصادية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 42 لبنان، 2008 ،ص150.

- $ضرار العتيبي و زملاؤه، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، 2015، ص4.
- طارق عبد الرؤوف عامر، أسباب و أبعاد ظاهرة البطالة و انعكاساتها السلبية على الفرد و الاسرة و المجتمع و دور الدولة في مواجهتها، الطبعة الثانية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الردن، 2015، ص11.
- عبد الرحمن يسري، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008 ،ص347.
- عبد الغفور ابراهيم احمد، مبادئ علم الاقتصاد، دار الزهران للنشر و التوزيع، الاردن، 2012، ص5.
- عبد المنعم احمد معرب، مبادئ الاقتصاد، الجزء الاول، الطبعة الاولى، ملتزمة النشر و الطبع مكتبة النهضة المصرية، القاهرة (مصر)، 1953، ص4.
- عبلة عبد الحميد بخاري، نظرية الإنتاج، ص2،تاريخ الاقتباس: 21-09-2022 ،الموقع الإلكتروني: www.kau.edu.sa/files/0002132/subjects/me6.pdf
- عزت عبد الحميد البرعي، مصطفى حسني مصطفى، مبادئ الاقتصاد السياسي، بدون دار النشر، بدون 41 مكان النشر، 2006 ،ص9.
- عون خير الله عون، مبادى الاقتصاد، مكتبة بستان المعرفة الطباعة و النشر و التوزيع، مصر، 2015، ص8.
- عويسي أمين، النظام الاقتصادي و الثقافة الاجتماعية، دار احياء للنشر الرقمي، الاصدار الالكتروني الاول، 2014، ص27.-https://portal.arid.my/Publications/ceabb142-d447-4b.pdf
- فاتن علي منصور، البطالة وأثرها على التنمية الاجتماعية، رسالة أعدّت لنيل درجة الماجستير في السكان والتنمية، اختصاص السكان و التنمية،كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2014، ص32.
- قريش بن علال ، محاضرات مدخل لعلم الاقتصاد، مقدمة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك علوم اقتصادية، كلية الاقتصاد بجامعة تلمسان، 2014-2015، ص75.

- قريش بن علال وأخرون، محاضرات مدخل لعلم الاقتصاد، مقدمة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك 19 علوم اقتصادية، كلية الاقتصاد بجامعة تلمسان، بدون تاريخ، ص37.
- كوديد سفيان، مدخل لعلم الاقتصاد، مطبوعة بيداغوجية مقدمة لطلبة السنة الاولى جذع مشترك علوم اقتصادية، جامعة عين تموشنت، الجزائر، 2017-2018، ص26.
- محمد حسين الوادي وآخرون، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010،ص25.
- محمد دويدار، الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1998 ،ص53.
- محمد طاقة وآخرون، أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008 ،ص154.
- مختار عبد الحكيم طلبة، مذكرة حول مقدمة في المشكلة الاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2007، ص4.